قدق

مؤلفى

محمد بن موسى القدقى الرغجى الشافعى الطاغستانى

طابعى

بروسه درسعاملرندن طاغستانى مصطفى

معارف عموميه نظارت جليله‌سنك رخصتيله طبع اولنمشدر

بروسه ده

فرائضجى زاده مطبعه‌سى

١٣١٠

مقدمه

مملکتمز بولنان طاغستانده تحصیل علومه چالیشور ایکن ملا جامی حاشیه‌سی عصام اوزرینه حواشیٔ سائره‌یه فایق صورتده (قدقی) نامیله بعض کتابلر کنارلرنده قیود متفرقه کوروب هر برینی بیك شوق و محبتله اوقور وکتابمه الور ایدم زیرا صحیفه‌لر طولدیران حواشی‌یه مقابل اشبو قدقینك بر سطرجق اشارتیله قناعت حاصل اولیوررایدی آرتق بونك تکمیلنی آرامغه مجبور اولمزمیم بر مدت اراشدیروب نهایت نسخهٔ مجموعه‌سنی اله کچوردم مکرسه بونك مؤلفی (محمد بن موسی القدقی الرغجی الشافعی) اولوب مصرده بالخاصه تحصیل علوم و تکمیل فنون ایدرك بزم سمتلرمزده نشر انوار فیوضات ایلیان برذات ایمش فقط بونسخه تحریف نساخه اوغرامقله استفاده اولنه‌میه‌جق درجه‌یه کلدیکندن ومجموعه‌سی ایسه مذکور نسخه‌دن عبارت ایدوکندن بالضروره متعدد یازمه نسخه‌لردن تصحیحنه مجبور اولدم فقیر بونکله اوغراشورایکن درسعادتجه اودادن بریسی مطالعهٔ ایتمك اوزره استدی کندوسنه ویروب مدت مدیده قاله‌رق مؤخراً بعض حواشی ایله برابر بونك فقرات مناسبه‌سنك دخی اطراف عصامه کچورلمش و برابرجه طبع ایتدیرلمش اولدیغنی کوردم چه فائده‌که مطلوب حاصل اولمیه‌رق بعض فقره‌لری یاکلش یازلمش و بعض جمله‌لری نقصان براغلمش اولدیغندن بالطبع متأثر اولوب شمدی‌یه قدر خصوصیله عصام مذاکره اولندیغی صره‌ده تکرار تدقیق و تطبیق ایلدم حاشیهٔ مکملهٔ قدقی بلطفه تعالی حصوله کلدی. بنابرین خلیفهٔ رسول امین حامیٔ شرع شریف مبین بیوك سلطان غازی (عبدالحمید) خان ثانی افندمز حضرتلرینك سایهٔ فیوضاتوایهٔ همایون ملوکانه‌لرنده مؤلف مرحومه معاً خدمت و اخوانك تیسر تحصیلنه عاجزانه معاونت اولمق اوزره ترتیبنده‌کی تصحیحاتنه‌ده بالذات اعتنا و دقت ایدرك طبع ایتدیریورم .

(مصطفی)
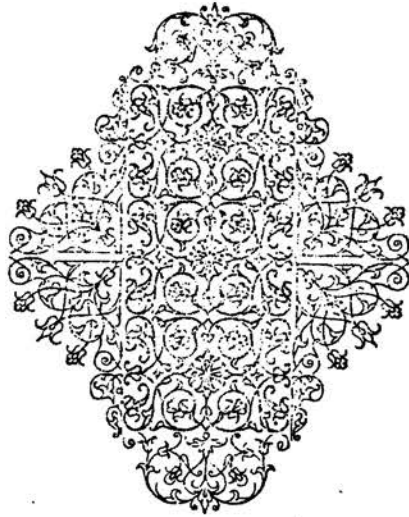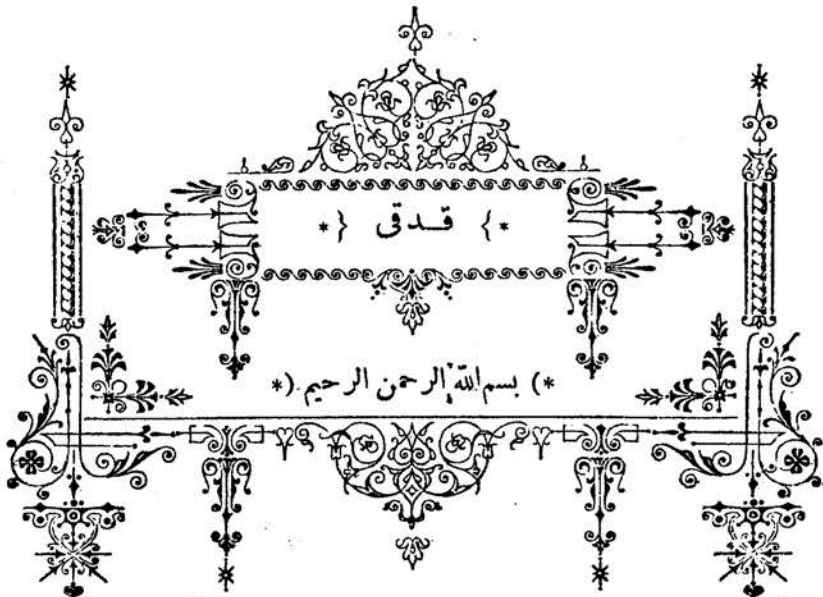
الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على رسوله محمد وعلى آله وصحبه اجمعين (قوله ياهاديا لسالك) منادى شبه مضاف واللام للتقوية (قوله محامدك) جمع محمدة بمعنى الحمد (قوله لتبديل) متعلق بانعمت اواهدنا (قوله لشكرما) مصدرية اوموصولة اى ما انعم به (قوله اسباب السعادة) التى تفضلوا بها علينا (قوله بمفصل) اى المبين او المفرق (قوله كالشمس) صفة حواش اومفعول مطلق لغواش (قوله لنجوم درر) من قبيل لجين الماء (قوله غواش) صفة حواش اى مغطية لكمال ضيائها انوار فوائد سائر الكتب (قوله ولايتوهم) فضلا عن ان يوجد (قوله غير مكابر) اى غير معاند (قوله وهو الوصف بالجميل) اختياريا كان اولا (قوله من انعام) بيان للجميل الثانى (قوله على الجميل الاختيارى اه) اى حقيقة فاطلاق الحمد على ماوقع على صفاته مجاز او حقيقة وحكما فاطلاقه عليه حقيقة وانما التجوز فى تعميم الاختيارى (قوله او المحمود عليه اه) الظاهر ان يقول او المحمود عليه وان لم يكن اختياريا حقيقة لكنه اختيارى تجوزا والمحمود عليه اعم من الاختيارى تنزيلا فاستعمال الحمد فيه حقيقة فيكون محمودا عليه حقيقة انما التجوز فى ادخاله فى الاختيارى وبعد ماعم الاختيارى الواقع فى تعريف الحمد على الاختيارى تنزيلا كان اطلاق الحمد عليه حقيقة وفى بعض النسخ اذ التعليلية بدل او العاطفة وفى بعضها او لان المحمود

عليه وكلاهما من قلم الناسخ يشهد به عبارة المحشى فى حاشيته على تفسير البيضاوى فراجعه مع الملاحظة المعنوية (قوله ليس بمحمود عليه حقيقة) اى اختياريا (قوله امر آخر) وهو الاختيارى حقيقة فان قلت ما المحمود به وما المحمود عليه فى قولنا الحمد لله فاقول ان المحمود به تلك الصيغة التى هى من صيغ الحمد والمحمود عليه ما تضمنته من انه مالك لجميع الحمد اوكونه مستحقا لحمد الخلق « فان قلت » ان المحمود به انما يكون ما اثنى به من محاسن المحمود له وجملة الحمد لله ليست بذلك قلت ان المقصود بها الثناء على الله لمضمونها من انه مالك اه وذلك المضمون وصف المحمود له الجميل فان قلت يلزم حينئذ ان يتحد المحمود به والمحمود عليه قلت قد تقرر فى محله انه يجوز ان يكونا شيئا واحدا فى اللفظ ومغايرا بالاعتبار كالانعام فى قوله الحمد لله على انعامه فانه من حيث كونه وصف المنعم كان محمودا به ومن حيث القيام كان محمودا عليه فتأمل (قوله من خلق ما يحمد عليه) ان كان ممكنا (قوله والحمد يصح ان يكون اه) اى على وجه المجاز فلا ينافى ما سيأتى فى بحث العدل (قوله اى كل حمد متعلق لوليه) فيه تنبيه على ان اللام لاختصاص المتعلق بالمتعلق وان التعلق انما هو للحمد لا لكونه حامدا فتدبر (قوله وان يكون مبنيا للمفعول) ولعله لم يعترض فى المبنى للمفعول للتعلق ايضا كما فى المبنى للفاعل للتلازم بينهما اى الوقوع والقيام فيه بخلافه فتدبر (قوله اى كل محمودية قائمة به تعالى) فيه تنبيه على ان اللام لاختصاص الصفة بالموصوف فتدبر (قوله فجعل الحمد مستعملا) وهو ممتنع عند الجمهور الا بتأويل (قوله فى كلا معنييه) المجازيين بارتكاب عموم المجاز (قوله بارتكاب تكلف ارادة اه) فيكون من قبيل عموم المجاز ٧ (قوله لثبوت كلا معنيي الحمد) اى المجازيين وان كان كلامه فى بحث العدل موهما ان المبنى للفاعل حقيقة فتدبر (قوله له تعالى) فاللام لاختصاص الصفة والمتعلق معا (قوله بمعنى انه قائم به تعالى) فيكون اللام لاختصاص الصفة بالموصوف (قوله ولا يخفى ما فى جمع الولى والنبى) من ايهام التناسب كما فى قوله تعالى « والشمس والقمر بحسبان والنجم والشجر يسجدان » (قوله والرسول) اى رسول البشر اى شرعا (قوله ويكون معه كتاب وشريعة) فكل رسول نبى من غير عكس (قوله والاصل اى الراجح فى الاضافة العهد الخارجى) لا مطلقا بل اذا وجد قرينة والا فالاستغراق كما سيجيء ولم يكن فى المعرف والا فالجنس كما سياتى ووجهه ان كمال التمييز يحصل به دون غيره والقرينة هنا ان المقام مقام الامتثال

٧ والحاصل ان هذا معنى ثالث للفظ سوى الحقيقة والمجاز منه

لقوله تعالى «صلوا عليه» الاية وهذا ظاهر على ما ياتى فى الشرح فى بحث المجرورات تبعا للشيخ الرضى وجعل المحشى هناك ذلك من مخالفة اصطلاح اهل البلاغة والنحو وهو غير ظاهر فتدبر فالتحقيق الموافق لكلام ائمة الفنين ان اللام والاضافة والموصول موضوعة للاشارة الى كون الجنس او حصة منه معلوما للسامع ثم تعريف الجنس ينقسم الى تعريف الحقيقة والاستغراق والعهد الذهنى كما ياتى والله اعلم (قوله التزم اهل السنة) وهم الاشعرية والماتريدية (قوله ولو حمل على الثانى) وعلى الاول يكون تعميما بعد التخصيص (قوله تخصيصا بعد التعميم) مثل قوله تعالى « حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى » وقوله تعالى « وملائكته وجبريل » (قوله لكن لابد من نكتة) ليكون الكلام بليغا (قوله الى كمال فطانة الطالب) فى القاموس فطانة وفطانية مفتوحتين (قوله صارت المعانى) صفة مبلغا والضمير محذوف اى فيه (قوله وفى ذلك) اى فى ايراد اسم الاشارة للنكتة الثانية واما فى الاول فحث لامبالغة فيه تأمل (قوله وهو) لغة (ما استفدت من علم او مال اه)وحينئذ تكون من فاد المتعدى (وجاء فادله المال)وحينئذ تكون من فاد اللازم فى القاموس فاد المال ثبت او ذهب والفائدة ما حصلت وما استفدت من علم او مال والجمع فوائد وافدت المال استفدته واعطيته انتهى فقوله حصلت اى بالطلب ولذلك قال وما استفدت ولم يقل وما حصل فتأمل (قوله بحل متعلق بوافية) ويحتمل كونه ظرفا مستقرا اى ملتبسة بحل اه (قوله فقوله بحل متعلق بالوافية) وهل يتوقف هذا على جعل الفوائد كانها وعدت بحلها او وعد صاحبها به فليتدبر (قوله والمشارق) كتاب فى الحديث وكذا المشكلات لابى منصور الماتريدى (قوله بلاشائبة تكلف) اى بلا ارتكاب تكلف كالتشبيه بتلك الكتب (قوله مزيد تحسين) لما فيها من الايهام والتورية (قوله يستدعى بحسب المعنى اه) لان المعنى على التركيب الوصفى كما يأتى (قوله بحسب اللفظ اه) احترازا عن حذف الموصول مع بعض صلته كما يأتى فى بحث خبرلا (قوله فى مثله) مما تعارض فيه جانب اللفظ وجانب المعنى (قوله لانه اهم) من اللفظ لان اللفظ سيق لاجله (قوله لابد وان يكون) الواو لتاكيد اللصوق و يسمى واو الامام (قوله اذا صح حذف المضاف) اوكان جزءا من المضاف اليه كما هنا (قوله حنيفا) اى مائلا عن سائر الاديان وهو حال من المتبع

اوالملة او ابراهيم (قوله ولك الاختيار) وسياتى انه يجب استثناء علم المذكر اذلا اثر لتأنيثه الا فى منع الصرف والجمع بالالف والتاء كما فى طلحة و طلحات و يجب استثناء نحو نملة وبقرة اذا اريد به مذكر كما يأتى فراجعه وتأمل ولقائل ان يقول قياسه عدم جواز دخول التاء هنا لانه مشترك بين المذكر والمؤنث واريد هنا مذكر كما فى نحو نملة فتدبر (قوله فى رعاية التذكير والتأنيث) فى الضمير والفعل واسماء العدد ونحوها (قوله اذا كان اللفظ مذكرا والمعنى مؤنثا) كلفظة الشخص اذا اطلق على المؤنث (قوله او بالعكس) كلفظة النفس اذا اطلق على المذكر لكن سيأتى فى اسماء العدد ان رعاية اللفظ اكثر وقال الرضى انه اقيس واكثر فراجعه (قوله اوحدى) الياء للمبالغة كما فى احمرى (قوله والشيخون) فى القاموس ايضا فى مادة ش خ ن الشيخون الشيخ انتهى وبه يظهر ان نونه اصلية وياءه زائدة فوزنه فيعول لافعلون كما يتوهم من ذكره مع الشيخ فالاولى ان لا يذكر معه فليتنبه له (قوله من استبانت فيه السن) اى من غير تقييد بمبدأ معين اومن خمسين اه (قوله مأخوذة من غمدت السيف) اى مستعارة او منقولة اى فليست بحقيقة لغوية (قوله فى الجملة اشعار) رمز الى ان التشبيه خفى لابتنائه على المنقول عنه (قوله بتشبيه الشيخ بالسيف) اى فهو استعارة بالكناية واثبات الغمد له تخييل (قوله ذات الشجر والنخل) من عطف الخاص على العام او الواو بمعنى او كما فى كتب اللغة (قوله والتقرير جعل الشئ فى قراره والحمل على الاقرار) وفسر بهما الاستفهام الذى للتقرير (قوله والا فهو سلك) اى فقط والا فالسلك اعم (قوله التقويم) اى التعديل (قوله لا يفارق الفوائد) اى زائدة على التقرير (قوله هو كالتاسف والحزن) بل التاسف اشد كما فى القاموس فهو من عطف الخاص على العام (قوله ان كان مقصودا فى التركيب الاضافى) بان يكون الغرض منوطا به اشار به الى ان المراد بالاصل فى قول المصنف ونحوه ان المركب الاضافى اذا نسب اليه فان كان الثانى مقصودا اصلا قيل زبيرى وعمرى هو التركيب الاضافى لا ان يكون له اصل معنى على حياله سواء تعلق الغرض به او بالجزء الاول حتى ينتقض بعبد مناف كما فصله شراح الشافية فراجعه (قوله فالنسبة الى الجزء الاول) اى

سواء كان الجزء الاول مقصودا ام لا فان خص بالاول بقى قسم ثالث لكن الكلام فى وجوده (قوله والمقصد فى ضياء الدين الجزء الاول) وعلى تقدير كون الثانى مقصودا يحصل اللبس بالنسبة الى نحو شمس الدين وبدر الدين ونور الدين (قوله ليجعل الشخص ضياء الدين) ظاهره يفيد اشتراط كون الجزء الاول مقصودا كالثانى وظاهر مفهوم قوله وان لم يكن مقصودا فيه اه يخالفه فانه يفيد انه اذالم يكن الجزء الثانى مقصودا فيه فالنسبة الى الاول سواء كان مقصودا ام لا وان قيد ذلك بما اذا كان الاول مقصودا بقى قسم ثالث غير مبين فتدبر (قوله والمقصود فى ابن الزبير الزبير) وعلى فرض كون المضاف مقصودا يحصل اللبس بالنسبة الى نحو ابن عمر وابن عباس (قوله بخلاف عبدمناف) اورده ههنا تنبيها على ان الايراد المشهور لايرد على تقديره لكن عن سيبويه انه سأل الخليل عن قولهم فى عبد مناف منافى فقال اما القياس فكما ذكرت لك الا انهم قالوا منافى خوف اللبس انتهى فافاد ان ذلك القياس يعدل عنه عند خوف اللبس فنحو ابن الزبير و ابن عمر لو نسب الى الاول حصل اللبس ايضا و ان فرض كون الاول مقصودا فتدبر (قوله اظهار كماله) اى الشخص المسمى بعبد مناف (قوله بحسب اصل المعنى) فان الاعلام وخاصة الالقاب قد يلاحظ فيها المعانى الاصلية كما قالوا فى ابى لهب و نحوه (قوله فيشعر بانه يضئ القلوب) فكانه من قبيل التورية بايهام النسبة الى الضياء مع ان النسبة الى ضياء الدين لكن فى التورية يراد احد المعنيين وههنا كلاهما مقصودان احدهما اصالة والاخر تبعا فليكن من قبيل مستتبعات التراكيب كما قالوا فى التعريض ونحوه والله اعلم (قوله الاولى ترك الجمع) فيه لطافة (قوله لانه لافائدة فيه) وفيه ان الجمع اعم فيفيد انه باعث للمطلق كالمقيد بالالفة قوله عن المساواة) التى هى احسن من كون الثانية اطول و هو احسن من كون الاولى اطول (قوله ما تقدم فى التصور وتاخر فى الوجود) كما قالوا اول الفكر اخر العمل (قوله لكن لم يتاخر فى الوجود) فأتى بالكاف (قوله لصح) اى لايحتاج الى آلة التشبيه (قوله وكفى فى النسبة) اشار به الى ان مافى الشرح اتم و اولى بالنظر الى النسبة كما لايخفى (قوله مشتق من السؤر) اى مأخوذ ومنه سؤر الهرة (قوله بمعنى بقية اه) على ان الاشتقاق قد يكون

من اسم عين (قوله للمسببات) اى للاشياء المسببات لها على الحذف والايصال لما سيجئ فى باب اسم التفضيل ان السبب عين المسبب (قوله تجده فى حواشى المطول) وله عليه حواش معروفة با لاطول (قوله ويمكن ان يقال ترك اه) لكن العمل بالروايتين استقلالا يقتضى اتيانهما استقلالا (قوله كان دأب المصنفين) من النحويين اى عادتهم و طريقتهم (قوله لكونهما) اى لاليكون الطالب على زيادة بصيرة كما توهم فلايرد على المص انه كان عليه ان يذكر الكل او يترك الكل (قوله موضوعى العلم) اى فهما من المبادى التى لابد من تصورها ليمكن التصديق بمسائله (قوله ولا يتنفر عنه) اى لا يتباعد (قوله ليمكن الشروع فى الفن) اى مسائله التى يحكم فيها عليهما اوعلى اقسامهما « اعلم ان النحو مسائل كثيرة ومع كثرتها تسمى علما واحدا و تفرد بالتدوين فلا بد من جهة اى سبب لوحدتها فى الاسم والتدوين وذلك السبب اتحاد موضوعها اى اللفظ الموضوع واتحاد فائدتها اى معرفة الاعراب فاذا اريد تعريف علم النحو يعرّف بالنظر الى احد الامرين بتعريف جامع مانع مثال الاول النحو علم يبحث فيه عن اعراب اللفظ الموضوع ومثال الثانى النحو علم يعرف به الاعراب فالشارع فى النحو لابد ان يتصوره اما باحدهما او بوجه اعم مثل النحو علم يعرف به حال اللفظ الموضوع او بوجه اخص مثل النحو علم يعرف به اعراب الاسم ليمكن الشروع فيه لكن فى الوجه الاعم لايامن الاشتغال بمالايعنى وفى الاخص لايامن من فوات شئ مما يعنى فلا يكون على بصيرة و اما اذا عرفه بالمساوى فيتمكن من مقدمتين من طرد التعريف وعكسه و هما ان كل مسئلة لها دخل فى معرفة الاعراب فهى من النحو وكل مسئلة لادخل لهافيها فليس من النحو فيكون متمكنا من ترك ما ليس منه وتحصيل ما هو منه وان يصدق بموضوعية موضوعه اى اللفظ الموضوع وبان معرفة الاعراب هى غايته حتى يزداد بصيرته ونشاطه والله اعلم (قوله هو من التعريف) كما يقتضيه قوله بدأ بتعريف الكلمة (او المعرفة) كما يقتضيه قوله كيف يبحث (قوله مبنى البيان) اى الدليل (قوله يستدعيها عليه) اى على ذلك الوجه (قوله فان تمت تم والا فلا) اشارة الى ان تلك الدعوى ممنوعة لان صحة الحكم على شئ لايقتضى الا تصوره

بوجهما وهو لايتوقف على تعريفه ولو قيل ان الغرض من النحو انمـا هو معرفةاحوالهما من حيث الاعراب والبناء بحيث يتمكن من تطبيق كلامه بكلام العرب بلا خطأ في كيفية التراكيب وذلك الغرض انما يتم بمعرفة الكلمةوالكلام واقسامهما واقسام اقسامهما وتفاصيل احكام كل قسم منها وذلك يقتضي معرفة كل منهما ومن اقسامهما على وجه جامع لافراده مانع لاغياره فلذلك جرت عادة العلماء بجعل المبادي التصورية من اجزاء العلوم لم يبعد والله اعلم (قوله اربعة) وانكان في الظاهر وجهين فقط (قوله توقف تحقق المفهوم) اي تقومـه وتمامه في نفسه (على تحقق المفهوم) لان الجزء مقـدم على الكل في التحقق والمعرفة (قوله فتدبر) اشـار به الى ان الوجهين الاخيرين وانكانا صحيحين في انفسهما لكنهما لايفيدان المطلوب وهو تقديم تعريف الكلمة على تعريف الكلام الا ان يقال بان تقدم الفرد يناسبه تقديم التعريف و ان لم يستلزمه والى ان الوجهين الاولين لو صحـا في انفسهما لافادا المطلوب لكنهما غير صحيحين ظاهرا لان الجزء من مفهوم الكلام انما هو نفس الكلمة لا مفهومه التفصيلي الا ان يدعى انهـا في حكمه والله اعلم (قوله ان يدخل معنى المشتق منه في المشتق) اي معناه حتى يكون معنى تضمنيا للمشتق اذ لابد في الفرع من زيادة هي الغرض من صوغـه من اصل ليكون علة غائية ولكن كثيرا ماتوجد الفـاظ لا تدل على معنى المشتق منه الا بالالتزام كما يظهر من مراجعة كلامهم في بحث الاشتقاق المحقق والواضـح من بحث ذي الزيادة فراجعه وتدبر (قـوله و يعلم اه) فيه اشـارة الى اختياره له بل الظـاهر الاكتفـاء باللزوم ولو بالواسطة كما في تحجر واستنوق فـتدبر (قوله في تحقيقه) اي تحقيق انه يكفي كما هو الظـاهر فراجعه (قوله فهو اسم) للاثر الحاصل من ذلك الفعل (قوله يكون جاريا في الالفاظ) ويحتمل ان يراد التشبيه به في التاثير بمايدرك حسـا فيؤدي الى ما ذكره البيضاوي فيتضح الاشتقاق فتدبر (قوله يدل على انه اراد التاثير باحداث الالم) وهو المتبادر من قوله كالجرح لقائل ان يقول هذه الدلالة انما تتم لو قال وقد عبر بعض الشعراء عن ذلك التاثير اونحو ذلك فلما قال عن بعض تاثيراتها دل على انه اراد بقوله لتاثير معانيهما مطلق التاثير لكن قوله كالجرح ظـاهر في انه اراد التاثير باحداث الالم لان وجه التشبيه يلزم فيه كـونه اظهر في المشبه به

فتامل (وفى تفسير البيضاوى) الظاهر انه منع للحصر المفاد بقوله وهو الجرح اه
اى فالاشتقاق ظاهر حينئذ (قوله وهو التاثير) اى تاثير المدرك بالاضافة الى الفاعل
(قوله المدرك) اى المدرك آلته (قوله باحدى الحاستين) اى وعليه فلا اشكال
فى اشتقاقه بالمعنى المشهور (قوله ولم يبلغ ذلك) اى ولم يثبت (قوله ولو بلغه
لم يرض) لكن لم يثبت انه قال من الشعر الابيتين معروفين كما فى القاموس فراجعه
(قوله بمعنى اللغة) وهو الاقرب لغرض الشارح (قوله او للفرق بين الجنس
والواحد) كما هو الحق و سيأتى انه لا خير فى التزام كونه اسم جنس فراجعه
(قوله حيث عرض للكلام هذا التخصيص) كما ياتى فى الشرح فى بحث الجمع
فراجعه (قوله هذا التاويل بعيد عن مظان اه) يفيد ان حاصل التاويل هو
تقدير المضاف مع الاستغناء عنه من حيث المعنى و ظاهر كلام عبد الغفور
ان التاويل هو ان يراد بالكلم بعضها لا بتقدير مضاف و يكون تذكير النعت
لا نه نعت لما هو فى معنى المفرد لا لانه نعت للمضاف المقدر فراجعه (قوله
اذ ليس من دأب اللغة اه) اى بل العادة فى التقييد ايراد المطلق ثم اتباع ما
يخصصه نعتا اوغيره فلايحتاج فى نحو جائنى الرجال العالمون الى تقدير البعض وان
لم يكن العلماء الا بعض الرجال بل يكفى فى اداء ذلك الغرض التقييد بنحو النعت
من غير ذكر البعض ولا تقديره والله اعلم (قوله وكانه لهذا رجح) او لانه
ليس من صيغ جمع مثل الكلمة (قوله و يمكن رد شاهد الجنس) و هو عدم
تانيث نعته (قوله قد صرح علماء التفسير والاصول والنحو) عبارة المحققين
كالسيد رحمه الله اذا افاد الكلام شمول الحكم لكل فرد فرد فكانه بطل معنى
الجمعية وذلك غير صريح فيما قاله فتامل (قوله يبطل معنى الجمع) من راجع
كلامهم عرف انهم انما صرحوا بشمول الحكم فى نحو لا يحب الظالمين لكل فرد
من حيث انه لافرق بين الواحد والجماعة فى مثل ذلك الحكم بخلاف نحو
الرجال يحملون الصخرة فالحكم على الجماعة لا يتعدى الى كل فرد بدلالة العقل
فكان الجمع فى الاول بطل من حيث الحكم وليس مرادهم ان الجمعية بطلت بالكلية
حتى يصح اطلاق الجمع حينئذ فى الاثبات على الواحد فقط و يصح اجراء احكام
اللفظ المفرد عليه من تذكير وافراد نعت مثلا وقوله لزم اه هذا اللزوم ممنوع لاسيما
عندمن لا يقول بمفهوم المخالفة و من يقول به له شروط عنده وتحققها ممنوع هنا مع

ان المثنى والجمع لم يعدوهما من صيغ ما يعتبر مفهومه الا ان عدا من قبيل العدد وهو اضعف المفهومات واماقولهم فى نحو لا اتزوج النساء و لا املك العبيد بان يحنث بفرد واحد فلانه اشتهر فى العرف لعموم السلب لا سلب العموم والله اعلم (قوله لم يؤنث نعته) ونظيره فى عكس ما ذكر ما حكاه الاخفش من قولهم الدينار الصفر والدرهم البيض فان المفرد لما كان فى معنى الجمع لكون اللام للاستغراق صح وصفه بلفظ الجمع فالحاصل ان الجمع اذا دخل عليه اللام تحول الى حكم المفرد كما ان المفرد اذا دخل عليه اللام تحول الى حكم الجمع وبذلك يظهر ان ليس المراد الا شمول الحكم لكل فرد و ان قوله لم يؤنث نعته مجرد قياس لا يساعده نقل لا سيما وقد ردوا ما حكاه الاخفش كما تقرر فى محله ولعله اشار بالامكان الى نحو ما ذكرنا والله اعلم (قوله لزم) ان قلنا بمفهوم المخالفة فى مثله وهو محل بحث (قوله ان لا يصعد الكلمة الطيبة الواحدة) وقد يقال بل هى مسكوت عنها (قوله للجنس) اى الحقيقة فقوله لان اه تعليل لكون اللام للجنس اى الحقيقة (قوله الاشارة الى ما يعرفه المخاطب) اى الى ان المخاطب يعرف مدخوله (قوله فهى لام الجنس) اعم من الحقيقة والاستغراق والعهد الذهنى وسيأتى فى بحث المعرفة ان الاستغراق والعهد الذهنى من اقسام لام الجنس فراجعه (قوله كما فى الانسان حيوان ناطق) لان الماهية هى المقصودة فى التعريف اى وما نحن فيه من هذا القسم (قوله من حيث هى هى) الاول مبتدأ راجع الى الماهية من غير ملاحظة شئ والثانى خبره مع ملاحظة الحصر اى لا من حيث صدقه على الافراد (كما فى ادخل السوق) حيث لا قرينة للعهد الخارجى (قوله واما ان يشار بها الى قسم) اى الى حصة اى فرد نوعى او شخصى من اقسام مفهوم اللفظ (قوله سبق فهمه) لكونه مذكورا قبله او فى حكم المذكور اى وما هنا ليس كذلك فلا يحمل على العهد الخارجى (قوله ثم الجنس) اى المفهوم الذى يشار اليه باللام (لا محالة تحته كثرة) لان لام الجنس يشار بها الى مفهوم اللفظ الذى كان كليا معلوما عند السامع ولكون المشار اليه كليا سمى لام الجنس كما ان اللام اذا اشير به الى قسم ذلك الكلى يسمى لام العهد الخارجى لكون ذلك القسم قد انفرد من بين سائر الاقسام بسبق الذهن اليه بقرينة

ذكره سابقا مثلا او كونه فى حكم المذكور نحو اغلق الباب لمن دخل الدار والله اعلم (قوله وبهذا الاعتبار يتوهم اه) قد يقال اذا كان الجنس محتملا للقليل كالكثير وانما المختص بالكثير هو عنوان الجنسية لامايطلق عليه لفظ الجنس كالتمر والماء فلا وجه للتوهم ولا سيما اذا كان المراد بالجنس فى اللام ما يقابل القسم لا مايقابل الوحدة فتدبر (قوله بين اللام والتاء) اوبين مدلوليهما (قوله اى بين اللام والتاء) كما هو الظاهر لفظا لانهما المحدث عنهما (قوله او بين الجنس و الوحدة) كما هو الظاهر معنى لان توهم المنافاة انما نشأ منهما (قوله ولا يخفى ان توهم اه) قال السبكى قولنا زيد قائم لايدل لفظه على الاثبات و الاخبار والا لتنافى مازيد قائم وهل زيد قائم وانما هو موضوع لمطلق النسبة والتجرد اوعدمه هو المعين لطرف وعلى هذا القياس رجل والرجل وتمر و تمرة وقائم وقائمان و يضرب ولم يضرب الى غير ذلك فمعروض التاء فى الكلمة هو المطلق لاالمجرد ومعروض اللام هو المقيد بالوحدة و الاشارة بها الى الفرد المنتشر كما هو ظاهر (قول الشارح لجواز اتصاف الجنس بالواحداه) اى فيجوز ان يدخل التاء بعد ما دخل اللام وعكسه فعلى الاول يكون اللام فى نحو التمرة للاشارة الى الماهية المطلقة والتاء لتقييدها بالوحدة فيصير الفرد المنتشر بعضه مشارا اليه باللام وهو مطلق الماهية وبعضه غير مشار اليه وهو قيد الوحدة التى عرضت بالتاء وعلى الثانى المشار اليه باللام هو الماهية مع قيد الوحدة وقولنا الفرد المنتشر الى آخره مبنى على ما هو التحقيق لا على الجدل فتدبر (قوله لان المنافاة بين صيغة الكلم والتاء لازمة) ان اراد به المنافاة التى يقتضيها عدم اطلاقه الا على الثلث فصاعدا فهو ممنوع فان ذلك مشروط بعدم التاء وان اراد به المنافاة بين الجنسية الوضعية والوحدة فذلك لاينافى الوحدة بل انما ينافى الاختصاص بالوحدة فتأمل (قوله لازمة) اى لا فرق فى توهم المنافاة بين ما قبل دخول اللام ومابعده وليس المراد تحقق المنافاة بينهما (قوله بان الجنس يوصف) وعكسه (بالوحدة) الاعتبارية (قوله الزامى) تفسير جدلى كانه قال لانسلم المنافاة بينهما وانما تنافيان لو كانت الوحدة حقيقية لم لايجوز كونها اعتبارية وهى لاتنافى الكثرة اذ كل

كثرة تقبل الوحدة الاعتبارية (قوله ليس لوحدة جنس) والا لصدق نحو تمرة والتمرة على مايصدق عليه تمر والتمر وهو باطل ضرورة (قوله بل لجعل اه) بل الظاهر ان التاء تقيد المفهوم بالوحدة الشخصية المطلقة فيؤل الى الفرد المنتشر ثم يشار باللام الى المجموع من المقيد والقيد ويحتمل اعتبار الوحدة بعد الاشارة فيكون الحاصل ان المعرف باللام و المشار اليها بها هو مطلق المفهوم وقيد الوحدة عارض له وهو الموافق لظاهر عبارة المحشى رحمة الله تعالى عليه (قوله حتى لا يصح) كما كان يصح ذلك قبل دخول التاء (قوله جعل كلمتين) بل ثلث تأمل (قوله وهذا لا ينافى الكثرة اه) لانه غير مختص بالشمول دفعة بل صالح للشمول على وجه البدل والتوهم انما نشأ من الاول (قوله بتاويل ما يطلق عليه الكلمة) بناء على عموم المشترك او عموم المجاز (قوله الا بعد تكليف تأمل) اى الا عند ضرورة موجبة للقول به فان عموم المشترك وعموم المجاز لايصار اليهما الا عند تعذر الحقيقة فقط والمجاز فقط فكيف يصار اليه مع ظهور الجادة فقوله تأمل يحتمل كونه مضافا اليه اضافة المصدر الى فاعله أو مفعوله كما يحتمل كونه امرا اشارة الى انه بقى وجه آخر وهو كون اللام لتعريف الفرد النوعى من المعنى اللغوى وان ابى عنه ظاهر المقام والمقال (قوله لانه يقال ذلك) الظاهر من انه اه ليطابق السؤال (قوله فيما اذا رمى النواة اه) لكنه موقوف على السماع والتبادر فتدبر (قوله فلم يعتبروه) اى منقولا منه (قوله قال فى القاموس اه) لكن الجوهرى صرح بخلافه حيث قال و لفظت الكلام وتلفظت به اى تكلمت به انتهى وقد صرحوا بان نقله لا يختل بمخالفة نقل القاموس له فراجعه (قوله لا اللفظ) وحده (قوله و بعد فيه) اى فى تخصيص ماهو بمعنى الرمى بكونه منقولا منه تدبر (قوله والاول) اى الذى بمعنى الرمى (قوله فى عرف اللغة) اى العرف العام (قوله كالكلام) الذى هو فى اصل اللغة بمعنى التكليم (قوله ما يتلفظ به) اى حقيقة (قوله وانما العادة الغالبة (هو العكس) قال فى المطول اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له قد يكون مجازا اى ان قامت قرينة على ارادة اللازم فقط وقد يكون كناية اى اذا اريد اللازم مع جواز ارادة الملزوم و قد يكون مرتجلا وهو المنقول لا

لمناسبة وقد يكون منقولا اى بان نقل لمناسبة فمنه ماغلب فى معنى مجازى للمعنى الاول حتى هجر الاول فهو فى اللغة حقيقة فى الاول مجاز فى الثانى وفى الاصطلاح بالعكس كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة المشتملة على الدعاء فانه فى اللغة حقيقة فى الدعاء ومجاز فى تلك الاركان و فى الشرع بالعكس ومنه ما غلب فى بعض افراد المعنى الاول كلفظ الدابة فهو لغة لما يدب على الارض فان اطلق على الفرس باعتبار خصوصيته مع الدبيب يكون مجازا لغة واما عرفا فبالعكس ورعاية معنى الدبيب فيه لمجرد المناسبة بخلاف المجاز فان اعتبار المعنى فيه لصحة اطلاق اللفظ على كل مافيه لازم ذلك المعنى حتى يصح اطلاق الاسد على كل مايوجد فيه الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابة فى العرف على كل مايوجد فيه الدبيب ولا اطلاق الصلوة فى الشرع على كل دعاء انتهى مع اختصار (قوله فلذا جعل اصل اه) ولقائل ان يقول انما هو بمعنى الرمى لايشمل المنوى ايضا ولعله لهذا قال ويمكن اه (قوله انما اعتبر جعله بمعنى الملفوظ) مع ان فيه تعددا فى النقل (قوله ليكون) اى هذا النقل الذى بعد الجعل (قوله ما امكن استعماله) بان يوضع اه (ما لم يمكن استعماله) بان لم يوضع اه (قوله فالصواب) الاولى الاصوب لكن قد يستعمل الصواب بمعنى الاصواب (قوله كجعله جزء الكلام المعقول) صريح فى القول بالوجود الذهنى كما هو عليه جمهور الحكماء وعلى هذا صدق القضية اللفظية والعقلية عند الجمهور انما هو مطابقتها للواقع وكذبها عدم مطابقتها ومعلوم ان القضية العقلية من قبيل العلوم مع ما فى الحكم من الخلاف والمختار ان علمنا من قبيل الكيف كما تقرر فى محله واما الواجب والممكن والممتنع فباعتبار الوجود الاصيل اى فى الواقع واما الوجود الظلى فى الاذهان فكيف يجب اه مع حدوث العلوم والاذهان نعم يتصور القدم فى العلم القديم وهو محل تأمل تدبر والكلام المعقول عبارة عما فى الذهن لاعما فى الخارج والوجود والامكان انما هو فى نفس الامر ومافى اللفظ والذهن دليل على ما فى نفس الامر الاول بالوضع والثانى بالطبع كما قيل والمدلول مافى الواقع فالقول بان جزء الكلام المعقول يكون واجبا محل تأمل اذ الوجوب انما هو للوجود الاصيل لاالظلى فتدبر (قوله فهو ليس من مقولة معينة) بل الظاهر ان المعقول من مقولة الكيف لانه علم (قوله بل يكون تارة

واجبا) هذا انما يتم اذا كان الحاصل فى الاذهان عين ما فى الخارج بعين الوجود الاصيل ودون اثباته خرط القتاد (قوله ما وضع لمعنى مفرد) وصريح كلام المص فى المختصر ان المفرد عند النحاة ما لا يصح التلفظ به حينا من الاحيان مرتين والمعنى الذى ذكره الشارح انما هو عند المنطقين وعلى ذلك جرى الشارح المحقق عضدالدين (قوله تدبر) حتى تطلع على ان تاء الوحدة توجب تانيث الضمير اولا (قوله نفس السامع) والناظر ايضا (قوله مخصوصا بالموضوع) بناء على دخول الباء على المقصور (قوله مخصوصا بالمعنى) بناء على دخول الباء على المقصور عليه (ليحسن مقابلته مع اطلاق لاعلم) اى مطلقا او باحدى الحواس والا لاستغنى عن الاطلاق (قوله فانه فعل المفيد) ولاشك ان مقابلة فعل شخص بفعله احسن من مقابلة فعل غيره (قوله ان ينصرف الاطلاق) فيه لطافة (قوله الى معناه العرفى) وهو ضد التقييد (قوله فاعرفه) فسياتى انه لايتم الجواب بانصرافه اليه ايضا (قوله الاولى بل متى اطلق) او ترك مع ضم ضميمة (قوله ولذا لم يكتف باحس) بمعنى علم باحدى الحواس لا بمعنى ابصر (قوله وكذا الحال فى الوجه الثانى) و هو الجواب الثانى اى لكون المراد من الاطلاق ان يستعملها اهل اللسان لم يكتف باحس (قوله من الاطلاق) فيه لطافة (قوله والصواب اه) سياتى من تحقيقه رحمه الله تعالى ان تذكر المعنى فى ضمن تذكر الوضع ليس من دلالة اللفظ فالسامع لكلمة من مثلا اذا تذكر وضعه تذكر الموضوع له اجمالا فاذا لم يكن هذا من دلالة اللفظ لم يبق الا التوجه اليه من حيث انه مراد اللافظ كما سياتى وتحقيق ذلك بدون ضم ضميمة ممنوع ودون اثباته خرط القتاد ولو قيل الوضع بالمعنى الاخص وهو تخصيص شئ بشئ بدون اشتراط تخصيص قبله والوضع بالمعنى الاعم هو تخصيص شئ بشئ سواء كان بشرط تقدم تخصيص قبله اولا لم يبعد فتدبر (قوله و عند سماع الحرف يفهم اه) بخلاف المعنى المجازى (والدلالة على معنى) فى قوله الاسم ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة جواب سؤال مقدر كانه قيل اذا فهم من الحرف معناه بدون ضم ضميمة كان دالا على معنى فى نفسه و حينئذ يشكل تعريف الاسم والفعل والحرف وحاصل الجواب تخصيص الدلالة فى تلك التعريفات بالتفصيلى فتأمل (قوله فى نفسه) او فى غيره بضميمة تأمل (قوله اى

اصطلاحا) قدمه لما فى اللغوى من الاحتمال (قوله بصحة القصد) اى بما يصح ان يقصد بشئ (فليس مايقصد باللفظ) اى مثلا ليدخل فيه الدوال الاربع (قوله حتى يصح اطلاقه عليه) فيصح نقله الى مايقصد بشئ (قوله مناسبة) من حيث تعلق الفعل بهما (قوله يصح ان ينقل) وكون المنقول منه اعم اغلبى لاكلى، (قوله بل يصح ان يكون اسم زمان) لان تلك المناسبة متحققة فيه ايضا مع ان اللفظ مشترك بينهما قياسا (قوله اى لغة) حقيقة او مجازا (ممالايدعو اليه معنى) فيه لطافة (قوله وتبديل الكسرة بالفتحة) الاولى تبديل الفتحة بالكسرة (قوله وهذا اقرب الوجوه معنى) لانه من نقل العام الى الخاص (قوله واستعماله فى جزء معناه مجازا) فالتجريد من باب ذكر الكل وارادة الجزء (قوله الدال) لفظا كان او غيره (قوله كدلالة لفظ ديز على وجود اللافظ) وكدلالة الاثر على المؤثر (قوله بملاحظة حال اللافظ) من كونه متوقفا على اللافظ بالضرورة (قوله فى نفسه) اى من غير حاجة الى ملاحظة الوضع والطبع (قوله عند وجود المعنى) الاولى المدلول (قوله كدلالة اح اح) وكدلالة الحمرة على الخجل (قوله لايقتضى ذلك) وانما يقتضى محلا يقوم به بل انما يقتضيه ملاحظة اه (قوله على كون الدال) لفظا او غيره فالاقسام ستة (قوله و الدوال بالطبع اه) ففيهما دلالتان (قوله و الثالثة لاتخرج بقيد الوضع) بل بقيد الحيثية كما ياتى (قوله لمزيد الاهتمام) فهو من عطف الخاص على العام لنكتة كما فى قوله تعالى « حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وملائكته وجبريل (قوله لدلالتها) كما ان للكلمة دلالتين بالوضع والعقل (قوله المهملة) اى القضية المهملة التى فى قوة الجزئية (قوله لا الكلية) وان كان الجمع المعرف ظاهرا فى الاستغراق (قوله لان حروف الهجاء ايضا مهملات) يتامل فى كليتها مع قوله الاتى لان كثيرا الا اذا اريد حروف الهجاء التى لم توضع كما ياتى او اريد قيد الحيثية كما ياتى ايضا (قوله والعاطفة من حروف الهجاء) اى بخلاف نحو ثم وحتى و بل (قوله وغير ذلك) ككاف التشبيه و باء الجر وسين الاستقبال واللامات و يجاب عن اصل النظر بانا لانسلم ان همزة الاستفهام من حروف الهجاء لان الموضوع للاستفهام هو الهمزة المفتوحة والذى من حروف الهجاء هو

مطلق الهمزة من غير ملاحظة سكون و حركة مخصوصة و هكذا سائر المذكورات فليس فى حروف الهجاء ما وضع لمعنى اصلا وقوله الموضوعة اه صفة مساوية لامقيدة وعلى هذا لاحاجة فى اخراجها الى قيد الحيثية وعلم من ذلك ان حروف الهجاء و يقال لها حروف المبانى ايضا كما انها اصل للكلمة المركبة من حرفين فصاعدا كذلك هى اصل للكلمة التى على حرف واحد و القول بالتقطيع و التركيب انما هو بالنظر الى الغالب فتأمل وراجع (قوله وليست) التأنيث باعتبار الخبر من قبيل من كانت امك (قوله صفة مساوية) بل صفة خاصة (قوله بعض حروف الهجاء) وهو الذى لم يوضع لمعنى (قوله فينبغى ان يخرج) اى من تلك الحيثية (قوله لانا نقول نعم اه) علة النفى اى لابد ان يخرج كلها لكن المخرج لكلها ليس قيدا واحدا بل بعضها يخرج بقوله لمعنى وبعضها باعتبار قيد الحيثية (قوله بل خروج جميع تلك الامور) اى و ان كان خروج بعضها بقوله لمعنى (قوله باعتبار قيد الحيثية فى التعريف) بان يراد به ان الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد من حيث انه لفظ وضع لمعنى مفرد وفى كلام الشيخ ابى على لولا الحيثيات لبطل التعريفات نقله الشراح عن الشفاء وفى شرح التلخيص ان قيد الحيثية معتبر فى تعريفات الامور التى تختلف باختلاف الاضافات وان لم يذكر فى اللفظ فراجعه (قوله ليتضح فساد التعريف) لان التعريف انما هو للكلمات لاللالفاظ (قوله فيه انه ان اراد اه) حتى يلزم من كونه اعم ان يكون المعنى اعم (قوله وهو اخص مما يتعلق به القصد) لانه يتناول ما يقصد بشئ ومالا يقصد به (قوله للعهد الخارجى) فيكون الاشارة باللام الى القصد المقيد المذكور قبل بقوله ما يقصد بشئ (قوله لايخفى ان هذه القضية طبيعية) اذ العموم من عوارض المفهوم لاالافراد (قوله والطبيعية لا تنتج اه) كما اذا قلنا زيد انسان والانسان نوع لاينتج زيد نوع (قوله نفى كلية الانتاج اه) اى سلب عمومه لاعموم سلبه (قوله والحيوان الناطق كلى) فالانسان كلى (قوله لافائدة) الا الطباق مع المركبة (قوله والفاظ مركبة) لدلالة جزئها على جزء معناها (قوله المستعملة فى مقام الحكم) الذى هو منشأ السؤال (قوله فى مقام نقض اه) بالالفاظ والكلمات المفردة

(قوله ان الجواب عن الاشكالين بالمنع) يعنى ان المعرف هنا كالمصنف سائل والمشكل مستدل اما ابتداء على ما صوبه بعض الفضلاء واما على وجه المعارضة التقديرية فتدبر بعون الله تعالى (قوله اى لا نسلم اه) لم لا يجوز ان يكون المواد المذكورة كلها موضوعة لمفهوم كلى (قوله فى صورة الدعوى) بقوله ليس ههنا لفظ وضع اه وقوله الا ان يقال اه حاصله ان المشار اليه بقوله هذا الحكم هو ما بعد بل لا ماقبله فليتامل ولقائل ان يقول ان جاز فى قانون المناظرة اعتبار الظاهر فما بعد بل وما قبله كلاهما حكم جازم ظاهرا والا فصرف ظاهر الاول دون الثانى محل بحث لانه يصير حينئذ مستدلا مع كونه طالبا والظاهر من كلام الشارح انه لاحاجة الى صرف اوله واخره الى الاحتمال والمنع بل هو مبنى على ما جوزه بعض المحققين من المتاخرين من ابطال مقدمة معينة بالدليل او التنبيه كما يجوز ابطال الدليل بالنقض على ان التحقيق ان يجاب ههنا بالمنع فى نحو الاسم و الفعل و الحرف والجملة والخبر وبالتسليم فى امثال الضمائر لان ما ذكره الشارح من النقض انما هو نقض لكون ذلك الحكم كليا والا فكون نحو الاسم موضوعا لمفهوم كلى لا يمكن دفعه بناء على ان الحق ان اسماء الاجناس موضوعة لمطلق الماهية لالفرد منتشر (قوله فلو صرف عن الظاهر اه) فكان الشارح قال ان اراد الجزم كما هو الظاهر فهو منقوض اه وان اراد الاحتمال الذى هو اللائق بسند المنع فنثبت المقدمة الممنوعة بامثال الضمائر لكن بقى انه يحتمل ان الشارح اراد بالنقض ابطال السند المساوى بل هو الظاهر من سياق كلامه بل لو قيل انه اراد ابطال مقدمة الدليل اى كليته بالاستدلال على بطلانها بامثال الضمائر كما جوزه بعض الفضلاء لم يبعد والله اعلم (قوله فصرف الكلام) اى كلام المجيب (قوله ولا ينفع) للمجيب (قوله نفعا معتدا به) قيد به لانه نافع فى الجملة اى فى دفع قول الشارح ان هذا الحكم منقوض والله اعلم (قوله والظاهر انه كذلك) لكن ظاهر قولهم فيما تقدم ان الدوال الاربع داخلة فى قوله وضع لمعنى مفرد لا فى قوله لفظ وظاهر قولهم فيما يأتى ان ذكر الدلالة على معنى مفرد لايغنى عن ذكر الوضع صريحان فى كون الافراد صفة للمدلول بالدوال الاربع وفى ان الافراد لايستلزم الوضع و لذلك عرفه السيد قدس سره فى حاشية المتوسط وغيره بما لا يدل جزء داله على

جزئه فراجعه (قوله بل لم يسمع) فيه اشارة الى امكانه فى نفسه وانما الكلام فى وقوعه فى الاستعمال (قوله مخصوصان) اى فى الاستعمال والعرف (بالالفاظ الموضوعة) راجع شرح الانموزج (قوله مبنى على الاهمال) اى على ان يكون القضية مهملة (قوله اذا علق فعل) كوضع (قوله ان ماتعلق به) وهو الشئ الذى عبر عنه بتلك الصفة (قوله قبل تعلق هذا المعلق) اى وضع لا بسببه (قوله خلاف ذلك) اى كونه متصفا بمفهوم الصفة بسبب تعلق هذا المعلق (قوله لانه يوجب اه) وقد تقدم منه انه قد يكفى فى المعنى بصحة القصد والظاهر ان القصد بالفعل انما هو بعد الاستعمال وصحة القصد انما هو بعد الوضع الا ان يكتفى فى الصحة بالقوة البعيدة اى بامكان الوضع فتدبر (قوله سيما اذا ثبت ما قاله الشيخ اه) بمراجعة كلام الرضى رحمه الله هنا يعلم ان المراد انه ثبت شهرة اصطلاح المنطقيين بوصف اللفظ بالافراد فلا ينبغى اختراع لفظ غير مشهور فى معنى فى التعريفات وعلى هذا يصح جعله تاييدا لغرض الشارح واما على ظاهر مانقله المحشى فانما يصح حجة عليه لاله كما هو ظاهر فتدبر (قوله لان المتكلم به) اى ابن الحاجب (قوله باستعمال الماضى) الذى للتقدم الزمانى (قوله لاوهمت) انما قال اوهمت لان الظاهر فى الضمير ان يعود الى ذات الموصوف من غير ملاحظة الوصف معه (قوله لاستلزام الافراد الوضع) بناء على ماتقدم (قوله لان الاعراب جرى على الرجل قبل التنوين) وهو باق على الاصل من البناء على السكون ويكسر عند الساكن (قوله الانسب) للسباق (قوله وان يدعو اليه) اى الى جعله صفة (قوله باعراب لفظ واحد) لكن ربما يتوهم حينئذ ان حقه ان يعرب باعراب لفظين (قوله مبنى الأصل) لانه حرف (قوله ويجاب) عطف على مافهم مما قبله اى يندفع الاعتراض بجعل واحد مضافا اليه ويجاب ايضا بتسليم كون واحد صفة بان المراد اه (قوله بكيفية) والكيفية اعم من الاعراب والبناء (قوله فان المعرب) اى ظاهرا كما يدل عليه قوله انما يظهر (قوله اعراب بالحقيقة) كالحركات اى فالظاهر ان لايكون جزأ من المعرب (قوله بجعل الحرف الاخير اه) فعلامة المثنى والجمع احد الحرفين اى الالف والياء والواو والياء والعامل لتعيين احدهما بخصوصه كما ياتى فكما ان نحو اخوه وفوه معرب بتغيير جزئه كذلك

المثنى والجمع معرب بتغيير جزئه وليس المعرب الجزء الاول فقط لاسيما ان قلنا ان علامة التثنية والجمع بمنزلة سين الاستفعال ونون المطاوعة والدال على التعدد هو مجموع الصيغة فهما كلمة واحدة حقيقة (قوله فصح فيهما اه) لكن هذا لاينافى دعوى الجفاء اذ المعترض انما حصر فى نحو قائمة الظهور لاالصحة حيث قال انما يظهر (قوله لكنه الحق ببصرى وقائمة) ولقائل ان يقول ان اللام باقية على اصل البناء من السكون كالتنوين فلاحاجة الى الحكم فيه بانه جزء من المعرب بخلاف نحو قائمة وقد يشكل الحكم بكون نحو التاء جزأ من المعرب بالمضارع المعرب بالنون المتاخر عن الالف والواو نحو يضربان ويضربون الا ان يفرق بين الحركة والحرف فتدبر (قوله فى القاموس اه) وسياتى فى بحث اسم الفاعل ان التقوية فى نحو العارف والجاهل يكون بالباء وفى غيره باللام فلو جعل الباء هنا للتقوية لكان اوفق بالمقام فتامل (قوله بان اللفظة الواحدة) اى عرفا (مالا يصح) وظاهر كلام المصنف فى المختصر انه المراد بالمفرد ايضا فراجعه (قوله ان عبدالله اسم اه) لكن خالفه فى نقل الاتفاق السيد الشريف وفاقا للشارح القاضى عضدالدين فراجعه (قوله كذلك) اى بالاتفاق (قوله قرينة بلا مرية) والتوجيه المذكور غير مرضى بل اللفظة الواحدة ماوضع لمعنى مفرد فمناط الوحدة عنده الافراد كما عند المصنف فتدبر لكن لقائل ان يقول ان المفرد الذى فى قول الزمخشرى الكلمة هى اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع ان كان بمعنى المفرد الذى فى قوله وينقسم الى مفرد ومركب يلزم تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره كما هو ظاهر وان كان بمعنى اخر فلا بد من بيان مرجح لارادة احد المعنيين هنا والاخر هناك وقد يقال انه يجوز كون القسم اعم من المقسم فليكن العلم اعم من الاسم والاسم اعم من الكلمة كما يقال الحيوان اما ابيض او اسود لكن التحقيق ان تقديره الحيوان اما حيوان ابيض او حيوان اسود فالقسم اخص مطلقا من المقسم دائما فتدبر (قوله والمركب اما جملة اه) ان اراد انه جملة باعتبار انه كان قبل النقل جملة كما هو المتبادر من سباقه و سياقه فالمراد بالمفرد المقابل للمركب ما هو مفرد فى الاصل وفى الحال لكن المصنف فى المختصر صرح بان مثل عبدالله

علما داخلا فى المركب حقيقة عند النحاة لا المنطقيين فاطلاق الجملة على
نحو تابط شرا علما هل يكون حقيقة كالمركب لا بد فيه من نقل صريح
فراجعه (قوله الى مفرد و مركب) يظهر من كلام المصنف فى مختصر
الاصول وشرحه ان اطلاق المركب على عبد الله علما حقيقة انما هو عند
النحاة لا المنطقيين وظاهر كلام المفصل انه مجاز باعتبار ما كان عليه (قوله
مطلقا) اى سواء حصل التميز الاتى اولا (قوله اوحكما) وهو المعنى الذى
يدل جزء لفظه على جزئه لكن ذانك الجزآن يعد لشدة الامتزاج كلمة واحدة
فذانك المعنيان فى حكم معنى واحد (قوله فالدلالة وضعية) وهى ثلثة اقسام
مطابق و تضمن و التزام (قوله بمجرد قوله وضع) الذى هو بمعنى خص
(قوله يستلزم اعتبار حقيقة الوضع فى التعريف) فكانه قال لفظ خص
لمعنى بحيث لو اطلق اى بلا قرينة فهم ذلك المعنى فقيد الحيثية الذى كان ماخوذا
فى تعريف الوضع يعتبر بعد قوله لمعنى كما بينه عبد الغفور فراجعه (قوله
اختار لفظامهملا) ولم يقل كدلالة لفظ زيد اه مع انه ايضا دلالة عقلية وان
كانت وضعية من حيث سماعه من وراء الجدار ومن حيث الوضع لذات
مشخصة (قوله فيظهر الدلالة كال الظهور) فكلا القيدين ليس لاختصاص
الدلالة العقلية بهما بل لكمال الايضاح المقصود بالتمثيل (قوله ان فهم
المعنى) الظاهر ان يقول ان فهمه اى اللافظ ولا معنى لكونه معنى ديز تدبر
(قوله فيه نظر لانه يجوز اه) هذا ظاهر ان قلنا باختصاص الافراد
باللفظ الموضوع كما تقدم لكن ظاهر كلام السيد وغيره فى حواشى المتوسط
خلافه و قد قالوا ان اللفظ اعم من وجه من الموضوع لمعنى مفرد كما تقدم
(قوله مفصل لهذا التعريف) هذا انما يظهر لوكان مراد المصنف بالافراد
عين ما اراده الزمخشرى وقد تقدم ان الوحدة عنده غيرها عنده فراجعه
(قوله بيان الحكم للكلمة) بعد تعريفها (قوله بتصورها) بالخاصة التى
هى الانقسام (قوله تحصل اقساما) لان مقسّم العالى مقوم للسافل (قوله
(قوله بملاحظة تفصيل الاقسام) المفهوم من دليل الانحصار (قوله وليس
تقسيم الشئ) حال من فاعل يظهر (قوله الاضم قيود) متباينة او متخالفة
والفرق بين التقسيم وبين الحملية الشبيهة بالمنفصلة وبين المنفصلة مما ينبغى

التفطن له فراجعه (قوله مقسما) لانه مورد القسمة (قوله و يسمى كل قسم اه) لانه مقابل له حقيقة اواعتبارا (قوله ان حكم بنفس مفهوم التقسيم) وهو ضم قيود الى كلى بان كان مرددا بين النفى والاثبات (قوله الى ماهو خارج عنه) ظاهره انه شامل للاستقراء وغيره وعليه فالتسمية بالاستقرائى تغليب وقوله لكنه اه يدل على انه اراد بالخارج الاستقراء فقط فحصر الحصر فى القسمين على الاول عقلى وعلى الثانى استقرائى لكن بالاستقراء الناقص فلذلك استدرك بقوله لكنه فتدبر (قوله لكنه كثيرا مايوجد اه) كما فى تقسيم الامر المتصور فى العقل الى ما لا يقتضى ذاته وجودا ولا عدما والى ما يقتضى واحدا منهما والاول الممكن والثانى ان اقتضى الوجود فهو الواجب او العدم فهو الممتنع والمشهور ان هذين الحصرين عقليان لكن التحقيق ان ذلك موقوف على ابطال الحال وقد اثبتها بعض محقق المتكلمين كابى بكر الباقلانى واتباعه كصاحب التوضيح وهى عبارة عن الواسطة بين الوجود والعدم وقالوا ان الامور الاضافية من قبيل الحال و بسطوا الكلام فى بيان انها لابد من توسطها فى صدور الاعيان عن الفاعل الواجب فكلا الحصرين انما يتمان اذا ثبت ان لا واسطة بين الوجود والعدم والا فالتقسيم الصحيح ان يقال اما ان لايقتضى وجودا و عدما او ما ليس وجودا ولاعدما او يقتضى شيئا منهما فان اقتضى الاول فواجب او الثانى فممتنع او الثالث فحال وهو ممكن كالاول ولقائل ان يقول ان الحال داخل فى التقسيم الاول فى الشق الاول اى فيما لا يقتضى وجودا ولا عدما فهو داخل فى الممكن لكن يختل الحصر الثانى فتدبر والله اعلم (قوله بتنبيه) بان كان بديهيا ففيه خفاءما (قوله او برهان) بان كان نظريا غير مردد بين النفى و الاثبات (قوله حقيق) اى جدير (قوله ونحن على انه استقرائى) لان ما لا يدل على معنى فى نفسه قابل للقسمة كمقابله (قوله و يلزم بعده الماضى) شرطا مضافا اليه له.(قوله ايضا) اى كالشرط الذي يليه (قوله لانه يحوج الى صرف قوله اه) والى صرف قوله والاول اما ان يقترن اه ايضا (قوله عن الظاهر المتبادر) اذ يصير التقدير الحال الثانى الحرف و يحتاج الى تقدير مضاف اى ذوالحال الثانى الحرف اوالحال الثانى حال

الحرف و هكذا فی اخذ و به فتأمل (قوله لكن فيه) ای فيما عدل اليه (قوله غنی عنه) لكنه موهم ان جميع صفاتها منحصرة فی الدلالة اه لكن هذا الحصر ليس مفادا من التقسيم بل من كون الاضافة للجنس (قوله و منهم من قال اه) ان كان اراد به عبدالغفور رحمه الله تعالى فان كلامه صريح فی ان عدم صحة الحصر انما يلزم اذا قدر مضاف الى الضمير ای لان حالها ولزوم الحصر وعدم صحته ظاهران حينئذ وعدم لزوم الحصر انما استفيد فی تقدير الشرط من تقدير الخبر بعد اما كما لايخفى وفائدة كلمة من حينئذ دفع توهم كون الاضافة مفيدة للاستغراق المفيد للحصر كما يأتى وقوله وقد سها لان حصر اه فيه ان حصر بعض الصفة انما يلزم لو قدر لانها ای لان بعض صفتها على حذف مضافين لاسم ان واما اذا قدر المحذوف خبرا بعد اما فلا يلزم الحصر للصفة الا من الاضافة بدون كلمة من وانما يلزم حصر الكلمة فيما من صفته كذا وفيما من صفته كذا فتدبر والله اعلم (قوله لان حصر الصفة) ان اراد به الحصر المفاد من الاضافة لامن التقسيم فالامر ظاهر (قوله على قصور بيان غيره) من تقدير المضاف المحوج الى اه (قوله وهناك تحقيق ذكره سيد المحققين) ونقله المحشى عبدالغفور رحمه الله تعالى ثم قال ولايخلو عن خدشة انتهى ووجهه ان الارتباط بالذات ان اراد به الارتباط الذی حصل باسناده الى ضمير الذات فهو غير محتاج الى التقدير اوالتاويل لكنه متقدم على تاويله بالمصدر وما نحن فيه انما هو حمله على الذات بعد التاويل بالمصدر وان اراد به الارتباط الذی بعد التاويل بالمصدر فعدم احتياجه الى التقدير اوالتاويل ممنوع فتامل حتى تميز بين الارتباطين فی نحو زيد اما ان يقوم اولا والله اعلم (قوله الاولى حيث لاتدل على معنى اه) فانه الذی اعتبر فی مفهوم الاقسام وهو السبب فی عدم صلاحيته لوقوعه محكوما عليه وبه (قوله بخلافهما) ای الاسم والفعل (قوله لا فی التحقق) لكن سياتى للمصنف ان اسم الفاعل يدل على الحدوث وذلك انما هو بواسطة الزمان فتامل (قوله الحال ما انت فيه) فيه حذف مضاف ای زمان ما انت فيه ای زمان الفعل فمقداره مختلف باختلاف الافعال (قوله بالدال على الزمان) فهو مركب من اواخر الماضی واوائل المستقبل (قوله من السمو)

بضم السين و تشديد الواو (قوله من كلامهم) اى كلام نقلة كلام النحاة وتوجيهاتهم (هذا) صفة الكلام (قوله فانه فى اللغة) اى فى عرف اللغة (قوله تامل) فان المتبادر من قولهم ماخوذا انه حال من مفعول سمى اى سمى ذلك القسم به حال كونه ماخوذا فيدل على ان الاخذ مقارن للتسمية الا ان يقال يكفى فى مقارنة الحال بالعامل مقارنته به دواما وان تقدم حدوثه عليه وايضا قوله لاستعلائه الظاهر انه متعلق بقوله ماخوذا فيقتضى كون الاختلاف فى ماخذ الاسم الاصطلاحى الا ان يقال انه تعليل للنقل اليه المفهوم من سياق الكلام فتدبر (قوله فى ان له مصدرا) اى موضع صدور (قوله لانه لا يتوقف) اى كل واحد من الجمع والمنع (قوله لا يظهر داع الى آخره) بل الاولى ان يبين للكلمة المعنى اللغوى ليظهر وجه تخصيص كل منهما لما اختص به (قوله ولايخفى ان اه) والحاصل انه لو سمى بالعكس لكان التسمية بالكلام مناسبا و بالكلمة غير مناسب اصلا و اما اذا سمى على الوجه الذى وقع عليه الاصطلاح فالتسمية بالكلمة للانسبية وبالكلام للمناسبة فتدبر (قوله بينهما) اى بين المعنيين الاصطلاحيين (قوله ما يكون مكتفى به اه) قد يقال هو معنى اصطلاحى خلطه بالمعانى اللغوية كما هو دابه فراجعه (قوله نسبة احد الجزئين اه) كما فى القضية المعقولة (قوله اوضم كلمة اه) كما فى القضية الملفوظة (قوله تامل) فان الضم صفة المتكلم الا ان يقال انه بمعنى الانضمام (قوله باعتبار ان الاسناد) بالمعنى الاول (قوله يصدق عليه الحد) مع انه لا ينبغى ان يصدق عليه (قوله على حشو) وهو زيادة مالا فائدة فيه (قوله وفاعله خارج عن الخبر) سيجئ نظيره فى بحث الخبر (قوله فان المراد بالاسم اه) علة قوله و جمل و قوله وصح على غير الترتيب (قوله مع الاسناد) بين ديز ومقلوب (قوله مثل جسق مهمل) لانه لم يتضمن كلمتين مع الاسناد (قوله فى هذا التركيب) اى فى ضربت زيدا قائما (قوله وقد اتفقوا على ان اه) ويلزم من هذا الاتفاق اتفاقهم على ان الخبر فى زيد قائم ابوه مجموع الصفة وفاعله لا الصفة فقط والا لخلا الخبر المشتق عن العائد مع انه ممنوع اتفاقا فبين كلامه هنا وقوله ان الفاعل خارج عن الخبر تناف فلعل الحق ماذكره المرتضى الشريف من

ان الخبر مجموع الصفة و الفاعل لكنه اجرى الاعراب على الصفة فقط للتعذر (قوله ان يجعل فى بمعنى من) ولا يقدر الضمن (قوله فى بادى الرأى) اى قبل التامل فى طرفى الاسناد وشرطهما (قوله اى معتبرا) فلايلزم ظرفية اللفظ لنفسه (قوله فى حد ذاته) اى من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليه (قوله و يلزم الدور) و فيه تنبيه على عدم جواز رجع الضمير الواقع فى التعريفات الى المعرف فتنبه (قوله و تانيث مفهوم الكلمة ليس لذاته) لكن سياتى فى منع صرف البلدان والبقاع والقبائل ما فيه منافاة لما هنا ولعل الحق ما ذكره الشارح رحمه الله (قوله الراجع اليه) اى الى مفهومها حين عبر عنها بالكلمة كما هو الظاهر او بغيرها كلفظة ما هنا فتدبر (قوله بل الداعى اللفظ والمعنى) ولو قال مادل على معنى فى نفسها لكان التانيث لا للفظ ما ولا لمعناه بل لكون ما هنا عبارة عن المفهوم الذى يعبر عنه بالكلمة كما يؤنث نحو مصر لكونه عبارة عما يعبر عنه بالبلدة لكن ينافى هذا ماسياتى ان تانيث احدالمترادفين لايقتضى تانيث المترادف الاخر فراجعه (قوله ولذلك) وهذا صريح فى ان الدافع لهذين الاعتراضين انما هو جعل اداة الظرف بمعنى الاعتبار وهو ممنوع كما لايخفى اذ هما يتجهان على تقدير ارجاع الضمير الى كلمة ما كما يصرح به كلام المحشى فدفعهما ان يقال لانسلم ارجاع الضمير الى ما بل هو راجع الى المعنى واداة الظرف حينئذ بمعنى الاعتبار ولئن سلم ذلك فالمراد بكينونة المعنى فى الكلمة ليس ماهو الشائع من افادتها اياه مطلقا بل المراد دلالتها عليه استقلالا بقرينة قوله فى نفسه دون فيه ولوكان المراد ما هو الشائع لقال ما دل على معنى فيه فادراجه لفظ النفس قرينة على انه اراد الدلالة الاستقلالية الكاملة ويمكن ان يقال لما كان ارجاع الضمير الى المعنى مبنيا على جعل اداة الظرف بمعنى الاعتبار اسند الدفع اليه ولم يتعرض للجواب التسليمى لظهور كلام الايضاح فى المعنى فتدبر (قوله اى لجعل اداة الظرف اه) فيه ان فى هنا ليس بمعنى الاعتبار بل للظرفية متعلق بمعتبر او يعتبر فتامل (قوله فى نسبة المعنى الى الشئ) بنى ولذا يقال الالفاظ قوالب المعانى (قوله ولا يتجه ايضا) اى وانما يتجه الاعتراضان لو كان فى لافادة الدال اه (قوله نعم التركيب العربى) اى لكن يتجه ان التركيب اه اى على تعريف الاسم والفعل (قوله كما يقال الدار لا فى نفسها

كذا) اى فى مقـابلة قولهم الدار فى نفسها (قوله ما يوافق اه) اى يستلزمه (قوله كانه اراد الشارح) الى قوله (وليس كما ظنه) هذه هفوة نشأت من عدم اطلاعه على كلام السيد الشريف قدس سره فانه صرح فى حاشيته على شرح الرضى بان ماذكره من التحقيق هو محصول ماذكره المصنف فى الايضاح و الشـارح تبعه فى كونه محصوله واما كون المصنف يبعد تارة عن التحقيق فلا ينافى كون السيد فهم التحقيق من كلامه الذى وافق التحقيق فراجعـه (قوله بل بمعنى الاعتبار) تحقق العرض وقيامه بمحله لايتوقف على اعتبار المعتبر وملاحظته والا لتغير بتغير الاعتبار كالمدركات فالحق ان فى قولهم السواد فى زيد للظرفية وهى كما تتحقق فى المكان كالكوز تتحقق فى المحل ايضا والفرق بينهمـا فى مثل ذلك تدقيقات الفلاسفة ولا يلتفت اليها فى المعانى العرفية وقوله كما ان معنى الموجود اه ممنوع ايضا والا لتغير بتغير الاعتبار اياه بل الحق ان معنـاه انه موجود من غير احتيـاج الى غيره مما يقوم به فاتضح الفرق بين قولنـا السواد فى زيد وقولنا الدار لافى نفسها وان الاول لا يعتبر فيه الاعتبار والثانى لابد فيه من اعتبار الاعتبار فاعتبر وتدبر وبالله التوفيق (قوله صح ان ينسب الى ذلك الغير بفى) وعلى هذا لايتجه اعتراض الرضى السـابق من ان العربى مادل على معنى لا فى نفسه بل العربى الاوضح قولهم ما دل على معنى فى غيره والمحتاج الى التاويل هو قولهم مادل على معنى فى نفسـه اى لا فى غيره كما صرح به والله اعلم (قوله بمعنى انه لم يكن فى غيره) يعنى ان ظاهر قولهم قائم بذاته يقتضى ان هناك امرين يقوم احدهما بالاخر و ليس مرادا لاستحـالته بداهة وانما المراد نفى القيام بالغير فهو من قبيل ذكر الملزوم و ارادة اللازم اختير التعبير به لمقابلة قولهم قائم بغيره وكذلك الكلام فى نحو قولهم الواجب الوجود لذاته اى لا لغيره والممتنع لذاته اى لا لغيره و الله اعلم (قوله فتدبره) وعند التدبر يظهر ان الحق احق بالقبول وان الغلو فى حب الاختراع بل قد يجر الى ما لا ينبغى من الابتداع (قوله فى الذهن معقول) المشهور ان المعقول هو المدرك الكلى او الجزئى المجرد فان انواع الادراك اربعة احساس وتخيل وتوهم وتعقل كما فصلوه فراجعه (قوله وبالعكس) وسياتى ان نحو كل رجل مفهومه قبل الاضافة ملحوظ قصدا وبعد الاضافة جعل ملحوظا تبعا وهل

يجرى عكسه فى الحرف الظاهر نعم كما قالوا فى نحـو « ومن الناس من يقول » ان مضمون الجـار والمجرور مبتدأ فتامل (قوله ليكون وجهـا لتخصيص الاسناد) فان الحكم بمعنى وقوع النسبة او لاوقوعها او ايقاعها او انتزاعهـا مختص بالخبر اى القضية والاسناد اعم منه لشموله النسبة التامة الانشائية ايضـا واطلاق الحكم بمعنى مطلق الاسناد غير شائع والله اعلم (قوله فالاولى ان يوسع الدائرة) بان يقول يصلح لان يكون منسو با ومنسـو با اليه (قوله يستفاد من كلام هذا التحقيق) وجه الاستفادة ان قوله معقول هـو مدرك تبعـا والة لملاحظة غيره فلا يصلح لشئ منهما فيه مقدمة كبرى مطوية اى وكل ما هو مدرك تبعا والة لملاحظـة فلا يصلح لشئ منهما وكـذا قوله كان معنى غير مستقل بالمفهومية فلا يمكن اه فيه كبرى مطوية ايضا اى وكل ماكان غير مستقل بالمفهومية لا يمكن ان يتعقل ولا ان يدل اه (قوله وكلا الامرين) اى كليـة المقدمتين باطلاقهما ممنوعة بل انما تصح اذا قيدتا بالقيدين الاتيين اى فاطلاق المحقق ليس فى محله (قوله مع ان كل رجل يصير محكوما عليه) فيه ان المحكوم عليه لفظا هو المضاف ومعنى افراد المضاف اليه ففى عبارته تسامح (قوله اذا لم يكن الة اه)قد يرد عليه انه يلزم صحة وقوع لام التعريف محكوما عليه اذا وقع سورا فى الكلية لانه الة لملاحظة الافراد وقد يجاب بانه حينئذ يعد جزأ من المحكوم عليه كما مر (قوله فان قلت اذا كان كل موضوعا لمعنى) كونه كذلك ممنوع فمدار الجواب على هذا المنع والا لما كان اسما (قوله لملاحظة غيره ابدا) يظهر مما ياتى من الجواب ان الابدية ممنوعة وانما صار آلة لملاحظة الافراد بعد تصحيح الاضافة بملاحظته قصدا كالمضاف اليه ثم جعل بمجموعهما آلة لاحاطة الافراد التى هى المحكوم عليـه فى الحقيقة (قوله فكيف يكون اسما) وكيف اضيف (قوله حين الاضافة هو ملحوظ بالذات) اى فكونه موضوعا لذلك المعنى ممنوع بل انما وضع لمعنى ملحوظ قصدا وبعد الاضافة جعل مع مفهوم المضاف اليه الة لاحاطة افراده فصار كلام التعريف الذى للاستغراق ولذا جعله المنطقيون سـور الكلية واطلقوا اسم المحكوم عليه وبه على المضـاف اليه وبهـذا يظهر ان لاحاجة فى تصحيح المقـدمتين الكليتين الى اعتبار القيدين بل المعتبر الوضع فتدبر (قوله فيصح تعقل النسبة الاضافية) اللامية لان كل رجل معنـاه جزئيات هذا المفهوم لان

الجزئى كل للكلى هذا هو المشهور لكن اختار المحشى فيما ياتى كونه بيانية فراجعه (قوله قلت لايصلح ان يكون طرفا لنسبة مقصودة بالاحداث) اى لنسبة قصد احداثها بعد ماصار ملحوظا تبعا واما اذا كان ملحوظا قصدا وعرض له النسبة ثم جعل ملحوظا تبعا فلا مانع منه لما تقدم من التفاوت بين المشبه والمشبه به تامل (قوله فما لا يصلح اه) ان اراد مالا يصلح له مادام مدلوله اه ورد انه اذا صح جعل مدلول كل رجل ملحوظا تبعا مع كونه مدلول الاسم فلم لايجوز جعل مدلول الحرف ملحوظا قصدا بعدما كان ملحوظا تبعا مع انه تقدم مايقتضى صحة ذلك من التفاوت بين المشبه والمشبه به وقد صرحوا ان مضمون الجار والمجرور فى نحو « ومن الناس من يقول » مبتدأ وان اراد مالا يصلح اصلا فلا بد من اثبات وجوده اولا وقد صرح هو وغيره بخلافه تامل وصواب العبارة ان ما لم يكن ملحوظا قصدا فى الحال او فى الاصل لايصلح اه اعلم ان المفهومات مايجعل بعضها الة لملاحظة البعض كمفهوم الانسان فى قولنا كل انسان كاتب فانه جعل مرآة لملاحظة افراده ليحكم عليها وهو مفهوم كلى فيتوهم التنافى بين كونه الة وكونه كليا ودفعه ان لفظ الانسان انما وضع لذلك المفهوم الملحوظ قصدا فاذا اطلق اللفظ وقلنا كل انسان كاتب يلتفت النفس من لفظ الانسان الى معناه وتقصده قصدا اوليا ويكون صالحا للحكم عليه كقولنا الانسان نوع او به كقولنا زيد انسان ثم تترك هذا المفهوم المدرك بالذات الى امر جلى ضمنى ليس اللفظ موضوعا له ولا يصلح ماذكر فيلاحظ به تلك الافراد فالوصف العنوانى هو هذا المفهوم الضمنى فالاول العلم بالوجه والثانى العلم بالشئ من ذلك الوجه هكذا حققه بعض المتاخرين فى حواشى حاشية السيد قدس سره (قوله الى ما جعله مدلول الابتداء) بشرط القصد وكلام الشارح صريح فى ان مدلول الابتداء مباين لمدلول من وان بينهما قدرا مشتركا فان قيد بالملاحظة قصدا كان مدلولا للابتداء وان قيد بالملاحظة تبعا كان مدلولا لمن فهما متقابلان تقابل التضاد ولايدخل احدهما تحت الاخر ضرورة تباين القسمين حينئذ فقوله فجعل الضمير اه فى محل المنع وانما جعل الضمير راجعا الى موردالقسمة مطلقا ومدلول الابتداء انما هو المقيد بالملاحظة القصدية وقوله قلت مداول من مدلول الابتداء اه ظاهره

وان كان موافقـا للحاصل الاتى فى الجملة لكنه مخالف للمحصول المنقول عن السيد فتدبر (قـوله و ليس افرادالابتداء) التى وضع لها لفظ من تدبر (الا حصصـا) و سـيجئ فى بحث التمييز ان الحصة لا تطلق فى المتعـارف الا على الفرد الاعتبارى الذى يحصله العقل من اخذ المفهوم الكلى مع الاضافـة الى معين ولا تطلق على الفرد الحقيقي فراجـعه (قـوله و ليس له افراد حقيقية) ظاهره نفيها مطلقا اى سواء وضعت لها لفظة من اولا و يرد عليه ان الابتداء الذى بين فعل مشخص ومكان مشخص متشخص فى الخارج والذهن غير قابل للشركة اصلا فيكون جزئيا حقيقيـا و ان اراد انه ليس له افراد حقيقية هى مدلولة مطابقية للفظة من فانها انما وضعت للاضافية فقط فيمنع لجواز كونها موضوعة لمطلق الافراد الجزئية اضـافية او حقيقية بل ربمـا يدعى وضعها للحقيقية حقيقة او حكمـا كما فى المبهمات و المضمرات فان قيل لعله اراد ان الابتـداء مثلا من الامور النسبية الاعتبـارية التى لا تحقق لها فى الخـارج فجزئياته ايضا كذلك قلنا التحقق فى الخارج ليس معتبرا فى الكلية والجزئية وانمـا تتعقلان بالمعانى الذهنية كما تقرر فى محـله فتدبر (قوله لا يمكن بهذا الاعتبار) اى فقط اما اذا عرض عليه اعتبار يغايره فظاهر ما تقدم من التفاوت بـين المشبـه و المشبه به انه حينئذ يكون مدلول من لكن الظـاهر حينئذ انه يزول الاعتبـار الاول و يؤل الامر الى التبـاين بينهما فتامل (قـوله (فى تقسيم الكلمة) الاولى فى وجه الحصر (قوله ولولا ان المراد بالمعنى) فى تعريف الاسم (قوله الى فاعل معين) و سيجئ بيان الخلاف فيه فى باب الفعل فراجعه (قوله والزمان ايضا على ماهو الظاهر) سيصرح به الشارح فى بحث الفعل وقال انه لما وصف ذلك المعنى بالاقتران اى اوعدمه علم انه غير مراد فى التعريف لكن حقق بعض المتـاخرين ان دلالة الفعل على الزمان التزامية لا تضمنية والله اعلم (قوله له) اى للصرف (لايدل على المعنى) دلالة وضعية (قوله ودلالته عليه متاخرة اه) تاخر الدلالة عن تذكر الوضع بمعنى تاخرها عن تذكر تخصيص شئ بشئ ان اراد به انه لابد ان يتـذكر اولا كلا الشيئين ثم تخصيص احدهما بالاخر ثم يلتفت الى الشئ الثانى من حيث انه مراد اللافظ فيرد عليه لم لا يجوز ان يخطر ببال السامع اولا التخصيص الخـاص المقتضى لخطور الشئ الثانى اذا الشئ الاول

وهو اللفظ هنا قد حضر بالسماع فحضوره مقتض لخطور والوضع المقتضى لخطور الشىء الثانى و هو يجوز ان يكون المراد بالدلالة فلابد من دليل على ان الدلالة غير ذلك الخطور فتامل (قوله تذكر لوضعه لمعناه) هذا صحيح لكن الوضع لما كان تخصيص شىء بشىء والشىء الاول قد حضر فى ذهن السامع بالسماع وهو لفظ زيد وانتقل منه الى التخصيص الذى لا يتحقق الا بالشىء الثانى فهذا الانتقال هو الدلالة الوضعية وقد تاخرت عن سماع لفظ زيد وعن تذكر التخصيص لانه هو السبب لتذكر الشىء الثانى وان كان ذات الشيئين متقدمة فى علم السامع على تحقق التخصيص فدعوى اشتراط الالتفات بعد تذكر الشيئين لاتتم بما ذكره لابد لها من بيان فتامل والله اعلم (قوله على الوجه العام) اى بوضع عام لموضوع له خاص (قوله ولاشك انه) اى فهم المعنى التضمنى (قوله ومن هذا تبين سر اه) اى من الفرق بين تذكر الوضع والدلالة (قوله ان دلالة المشترك يتوقف على القرينة) على ماهو المشهور انه لايجوز استعماله فى معنييه معا (قوله وليس ما يسمى تحقيقا اه) كما جرى عليه الشارح حيث قال ابن الدلالة من الارادة (قوله حقيقا) اى حريا وجديرا (قوله عن ارادة معناه العلمى) المنقول اليه قد يقال ان نحو عبدالله اذا نقل علما يكون حقيقة فى المنقول اليه بحسب الوضع الثانى كالدابة فى المعنى العرفى فاستعماله فى المنقول منه كاستعمال الدابة فى المعنى اللغوى فتارة يكون حقيقة واخرى مجازا فلابد من الفرق بين المنقول علما وغيره (قوله وتصغى الى تتمة ما اه) وصغى اليه مال حنكه واحدى شفتيه (قوله رفيق التوفيق اه) الاضافة بيانية (قوله كما اجمعوا عليه) اى على ان النسبة داخلة فى الموضوع له ان اراد به اجماع ائمة العربية كما هو الظاهر فمخالفة اجماعهم ببيان سند الاجماع وابطاله غير مسموع مع ان حصر السند فيما ذكره ممنوع ايضا وما ذكره من الاستعداد ان كان فى اللفظ ما يدل عليه بالمادة و الهيئة فمآله الى ما اجمعوا عليه من جعل النسبة داخلة فى مفهوم الفعل ودعوى الدلالة على الاستعداد بصيغة الفعل وعلى النسبة بالهيئة التركيبية مما لا يدعو اليه الا حب الابتداع و مخالفة الاجماع والله اعلم (قوله الى ان جعلوا النسبة داخلة اه) لقائل ان يقول النسبة التى قالوا بدخولها فى مفهوم الفعل ومفهوم كل ما لا بد له من فاعل مذكور

كالمشتقات انما هى بمعنى كون الفعل منسوبا ومدلول الهيئة التركيبية وضعا او عقلا انما هو النسبة التامة المستلزمة لكون احد الطرفين منسوبا والاخر منسوبا اليه فكون الفاعل منسوبا اليه مثلا فى ضرب زيد مدلول لعلامة الرفع كما ان كون الفعل اى الحدث منسوبا مدلول لمجموع المادة والصيغة واما النسبة التامة المستلزمة لكليهما فهى المدلولة للهيئة التركيبية وضعا او عقلا والتفصيل الذى ذكره المحشى انما هو بين الحدث و النسبة التامة وماذكره من الاستعداد يؤول الى النسبة بمعنى كون الفعل اى الحدث منسوبا فالصواب ما اجمعوا عليه والله اعلم (قوله فى مفهوم الفعل) وشبهه مما عدا المصدر (قوله لحدث مقيد) اى فالتقييد داخل فيه والقيد لازم خارج صرح به بعضهم (قوله من الهيئة التركيبية) بالوضع النوعى كما فى الجملة الاسمية قد يقال ان رفع المبتداء هو الدال على كونه مسندا اليه اسنادا خاليا عما يفيده النواسخ كالتاكيد فى ان مثلا و رفع الخبر هو الدال على كونه مسندا كذلك كما ان رفع الفاعل هو الدال على كونه مسندا اليه واما كون الفعل مسندا فيدل عليه مجموع المادة والصيغة كما ان الاولى تدل على الحدث والثانية على الاقتران بالزمان واما كون الهيئة التركيبية فى الجملة الاسمية والفعلية دالة على النسبة التامة بالوضع النوعى او بالدلالة العقلية على الاختلاف المشهور فلا يكفى فى الدلالة على تعين المنسوب والمنسوب اليه كما لا يخفى بادنى تامل والله اعلم (قوله اذ لا يخفى على المنصف) لكن لا يخفى على المنصف ان القول بكون الفعل موضوعا للنسبة اى كون الحدث منسوبا بالاستلزام القول بكونه موضوعا للنسبة التامة حتى يلزم اللغو المذكور فتامل (قوله للنسبة) اى موضوعة لها وضعا نوعيا (قوله لغوا) وقوله الاتى لغوا كلاهما مدفوع بادنى تامل فى الفرق بين النسبة التى هى مدلولة للهيئة التركيبية و بين النسبة التى يدل عليه الفعل فان الاولى هى التامة والثانية هى بمعنى كون الحدث منسوبا الى شئ يقوم به والله اعلم (قوله تركيب القضية الشرطية) اى التى حكم فيها باتصال نسبة بنسبة اخرى صالحتين بالقوة لان تكونا تامتين بعد الانحلال بحذف اداتى الشرط والجواب كان والفاء مثلا او بانفصالها عنها ايضا كذلك والله اعلم (قوله يكون مستعدا لان ينسب الى شئ) يرد عليه ان هذا الاستعداد ان كان مدلولا للفعل فهو المراد بكون الفعل موضوعا للنسبة اى

لكونه منسوبا الى شئ اخر واماالنسبة التامة المستلزمة لكون احد الطرفين منسوبا والاخر منسوبا اليه فهى المدلولة للهيئة التركيبية ولعل الفرق بين النسبتين يقرب من الضرورى او ضرورى فتدبر (قوله لئلا يكون احضاره على هذا الوجه لغوا) ويجاب بان نحو زيد قائم ابوه او زيد قام ابوه دال بالهيئة التركيبية على النسبة التامة واما تعيين طرفيها بكون احدهما منسوبا اليه والاخر منسوبا فانما يدل عليه امر اخر غير تلك الهيئة كعلامة الرفع الموضوعة للدلالة على الفاعلية حقيقة اوحكما وكمجموع المادة والصيغة الموضوع لتعيين كون الفعل منسوبا ففى ضرب زيد كما يدل الرفع على فاعلية زيد يدل ذلك المجموع على كون الفعل اى الحدث منسوبا كما اجمعوا عليه والله اعلم (قوله لم يكتف) اى الشارح كما اكتفى غيره به (قوله لاينفع فى ادخال اسماء الافعال) اى ولا فى ادخال نحو يزيد علما وان لم يذكره الشارح رحمه الله (قوله واخراج الافعال المنسلخة عن الزمان) ادخال اسماء الافعال واخراج الافعال المنسلخة عن الزمان هما اللذان بصددهما الشارح واما نحو يزيد ويشكر فعدم نفعه فى ادخاله ظاهر لتعارض الوضعين فيه ولذا لم يتعرض له المحشى هنا واما نفع التقييد بالاول فيه فلما كان محتاجا الى البيان بينه بقوله فباعتبار اه (قوله وهو) التذكير باعتبار الخبر (فهم المعنى) المقترن والغير المقترن (قوله ولشهادة صريح اه) الصراحة فى الافعال المنسلخة ظاهرة كما ياتى فى الكافية واما فى اسماء الافعال فلا صراحة فيها وانما فيها الظهور كما عبر به عبد الغفور الا ان يرتكب التغليب او يوجد تصريح فى غير الكافية فراجعه (قوله هو الذات) وقوله (لانه لم يكن الذات اه) يعنى ان المراد بالمعنى هو المعنى الحالى لا الاصلى كالذات المعينة فى يزيد و عدم اقترانه باعتبار الوضع الاول أما بان لايكون داخلا فيه كما فى نحو يزيد او يكون داخلا فيه ولا يكون مقترنا كما فى نحو رويد بخلاف الافعال المنسلخة (قوله واسماء الافعال) المنقولة عن المصادر (قوله لان الوضع الاول لها لنفس الحدث) ظاهره غير ظاهر اذ لا خفاء ان المنقول عن الظرف والجار والمجرور ليس وضعها الاول لنفس الحدث بل هى من قبيل ما لم يكن المعنى الحالى داخلا فى الوضع الاول كما تقدم فى يزيد و عبارة عبد الغفور سالمة

عن هذا والله اعلم (قوله ولا يخفى ان اسمية اسماء الافعال اه) بل كونها كلمة كما يصرح به قوله بعد والا لم يكن كلمة (قوله اعتبرت اه) هذا ظاهر فى مثل دونك وعليك لا فى كلها تامل (قوله وذلك بعيد عن الاعتبار) اى الجمع بين الاعتبارين لكن اعتذروا فى ارتكاب البعيد بانهم وجدوا معانى اسماء الافعال كمعانى الافعال وصيغها مخالفة لصيغها غير قابلة لشئ من خواصها الظاهرة فاضطروا الى التمحل لاسميتها لئلا يلزم خرم قواعدهم وامثال ذلك كثيرة معروفة والله اعلم (قوله لاعتبار شئ) اى شئ واحد (قوله وفى اسماء الافعال) بيان كون الوضع لغوا ومعتبرا (قوله ومعتبر) اى الوضع الاول (قوله كتب على الحاشية) عند قوله قوقى فقوله الدجاجة فاعل قوقى لا مبتدأ كما يتوهم فلا تغفل (قوله يعنى او عن معانى المصادر) وكذا لابد من تقدير هذا المضاف فى المعطوف عليه (قوله كانت تلك المصادر) وظاهر ان ضمير كانت انما يعود الى الموصول لكنه لما كان عبارة عن المصادر فسره بهما نظرا الى المعنى فتامل (قوله هى نفس هذه الاسماء) لا غيرها كما يوهمه ظاهر العبارة (قوله تامل) فان ما يوهمه ظاهر عبارة الشارح من المغايرة بالذات بين اسماء الافعال و المصادر ليس بمراد لكن اطلاق لفظ المصادر على نحو صه مبنى على المسامحة لانه وان جعل بمعنى المصدر لا يصير مصدرا حقيقة غاية الامر ان يصير اسم مصدر ولعله راعى المشاكلة مع قوله عن المصادر الاصلية مع المشابهة التامة بين المصدر واسمه والله اعلم (قوله اشارة الى الاختلاف) والى انه لااشكال على القولين الاخيرين اصلا (قوله ان اللفظ المشترك لا يدل الا بالقرينة اه) بناء على اشتراط الارادة فى الدلالة كما هو راى ابى على (قوله او ليفيد معرفة الاسم فى الجملة) اشار به الى ان تلك المعرفة لكون تلك الخواص غير شاملة لاتفيد الا ان كل ما وجد فيه تلك الخواص فهو اسم ولا تفيد ان ما لم توجد فيه فليس باسم (قوله وتوقف معرفته) تفسير لغاية الغموض (قوله من المخاطبين) وهم المبتدؤن فى علم النحو (قوله قدم على التقسيم) كما انه يذكر بعد التقسيم وتعريف كل قسم الاحكام الخاصة بكل منهما بقوله وحكمه اه وقوله وحكمه اه (قوله وذكر الجر) مع انه ذكر المجرورات بعد فى قسم المعرب (قوله وليس التقديم للحصر) تقديم المسند قد يفيد القصر كقولنا زيد قائم معناه انه مقصور على القيام

لايتجاوزه الى القعود وكذا قوله تعالى « لكم دينكم ولى دين » معناه دينكم مقصور على الاتصاف بلكم لا يتصف بلى ودينى مقصور على الاتصاف بلى لايتصف بلكم فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه البعض قاله السعد فى المطول فالاختصاص الذى افاده الاضافة الى الضمير غير الاختصاص الذى افاده لام التخصيص وهما غير الاختصاص الذى افاده التقديم كما يظهر بالتامل وههنا الاختصاص المستفاد من التقديم انما هو بمعنى ان الامور الخمسة مقصورة على الاتصاف بكونها من خواص الاسم لا تتجاوزه الى الاتصاف بكونها من ذاتياته اوعوارضه العامة ولا لغو فى ذلك (قوله والا للغا) ولعل عبد الغفور جوز كونه مبتدأ كما قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى « ومن الناس » الاية حذرا من ايهام اللغو فراجعه (قوله ان التنبيه المذكور) اى على ان مجموع الخمسة بعض اه (قوله والا) اى وان لوحظ الربط اولا ثم عطف (قوله لا يرضى) بل يصرفها عنه الى ماهو خلاف الاشيع حتى تكون مفيدة فائدة معتبرة (قوله على ان النفى راجع الى القيد) يعنى ان قوله ولا يوجد اه عطف تفسير لقوله يختص لا الجزئه السلبي فقط كما قيل لان كون العطف بالواو لتفسير بعض المعطوف عليه غريب مع ان عطف التفسير بالواو خلاف الاصل مطلقا وقوله كما هو اه تاييد لرجوع النفى الى القيد فقط فتدبر (قوله فيكون مآله انه يوجد اه) وهو تمام معنى الاختصاص (قوله لبعض معنى الاختصاص) اى الجزء السلبي (قوله فلم يتذكر) قاعدة رجوع النفى الى القيد (قوله كما ستعرفه فى بحث الاسم الموصول اه) احاله على ما سياتى لانه فى الحقيقة فعل فى صورة الاسم كما ياتى (قوله المتبادر من اللام جميع اه) بان يراد بها ما يصحبها همزة الوصل (قوله فتامل) فان حرف النداء انما يفيد التعريف اذا قصد به التعين لا مطلقا كما ياتى فلو قال حرف التعريف فان اريد به حرف من شانه التعريف شمل جميع حروف النداء اذ شانها ذلك و ان اريد به حرف قصد به التعريف لم يشمل منها الا نحو يارجل بالضم دون يا رجلا بالنصب (قوله الانسب ان يكون دليله متصفا) كما قاله المبرد (قوله التزاما) فيه ان المعنى الالتزامى ينقلب الى المطابقى عند قرينة المجاز كالرامى هنا كما صرحوا به فى التضمن انه اذا

اريد الجزء لا فى ضمن الكل يصير الدلالة عليه مطابقة وانما التضمن هو الدلالة عليه فى ضمن الدلالة على الكل فراجعه (قوله فانه لا ينكر اه) قد تحقق فيما تقدم ان معنى اللام هو الاشارة الى مفهوم اللفظ اوالى قسم منه وانه قد يقصد بالاول تارة نفس ذلك المفهوم من حيث هو وتارة من حيث تحققه فى ضمن جميع الافراد او بعضها و ذلك بحسب القرائن وما ذكره هنا ينافى ذلك التحقيق لانه اذا لم يكن نصيب من التعيين للصفة ونسبتها لم يكن الاشارة باللام الى مفهوم اللفظ ولا الى قسم منه بل الى جزء منه فيبطل حصر معنى اللام فى القسمين والظاهر ان الانصاف والموافق لكلام المحققين هو الجرى على مقتضى التحقيق السابق وان الاشارة فى نحو الحسن والضارب الى ذات متصفة بالحسن والضرب من حيث هى كذلك وما اقتضاه كلام السيد قدس سره فى حواشى الرضى من ان اللام لتعيين الذات فالمراد بالذات ماصدق عليه المفهوم من الافراد كما صرح به هو هناك لا الذات المعتبرة فى مفهوم الصفة وكلامه مبنى على اعتبار القصد المستفاد من القرائن كما تقدم وكلامنا فى معنى اللام الذى وضعت له من غير نظر الى القرائن فتامل بالانصاف والله تعالى الموفق للصواب (قوله يكون مصدرا) اى مجهولا (قوله وفى عدم جريان التعريف) الى قوله (نظر) اما التعريف فقد صرحوا فى نحو جائنى الذى ضرب او رجل ضرب بانه يجب ان يكون الصلة والصفة معلومة الانتساب الى الموصول والموصوف وقد صرح المحشى فى بحث النعت بان الجملة الواقعة صفة للنكرة لا يكون فى حكم النكرة الا ان يعتبر اصل وضعها لافادة نسبة مجهولة فالتعريف سواء قلنا انه الاشارة الى المعنى المطابقى او الى مطلق المعنى جار فى مفهوم الفعل واما التخصيص فقد صرحوا بان الفعل قابل للتقييد بالمفعول والحال وغيرهما وذلك التقييد هو عين التخصيص والفرق بينهما مجرد اصطلاح صرح به السعد فى شرح التلخيص فراجعه مع التامل والله تعالى اعلم (قوله ويحوج) هكذا فى النسخ فهو معطوف على الظرف اى مع الواقع حالا ولو قال ولا يحوج بلاء النفى لكان اظهر فتامل (قوله اختلف فى ان المضاف اليه اه) واما الاختلاف فى ان الجملة التى اضيف اليها الظرف هل هى بتاويل الاسم فجار فى الاسمية ايضا

وسيصرح الشارح بتاويلها مطلقا فيما اضيف اليه حيث وكذا الاختلاف الذى فى تاويل الجملة التى وقعت خبرا مثلا ومذهب المصنف تاويلها مطلقا بالمفرد كما تقدم لكن التحقيق انها على صرافتها خبر كما سياتى والله اعلم (قوله بمعنى الاظهار) ولعله مبنى على ان الهمزة للتعدية على تقدير ان عرب بمعنى ظهر (قوله او ازالة الفساد) على ان الهمزة للسلب كما سياتى (قوله وهو محل اظهار المعانى) اى فهو اسم مكان (قوله اذا جعلت الاعراب) الاصطلاحى وما يشبهه كاختلاف هاؤم والضمائر كما يدل عليه كلام الايضاح واللباب فراجعهما (قوله والوجه ظاهر) اى فهو اسم مفعول (قوله وكانه يريد بالاعراب اه) اشار به الى احتمال انه اراد المصنف بقوله باعتباره انه من باب النسب كتامر ولابن لانه غير مختص بالثلاثى كما فى منفطر ومرضع والى احتمال ان يكون من قبيل ما اشتق من اسماء الاعيان فان الاشتقاق غير مختص بالمعانى وان اشتهر فيما بينهم (قوله لانه لايصح ان يشتق منه شئ) بناء على المشهور ان الاشتقاق مختص بالاحداث (قوله لم يات بما فيه) خبر ان اى بما هو حق كلام المصنف (قوله لان الاسم المعرب مختلف الاخر) فيكون اسم فاعل (لامحل الاختلاف) حتى يكون اسم مكان قد يقال ان هذا الاختلاف وصف لاخره لالنفسه ويجاب بان اختلاف الاخر وصف لنفس المعرب وان كان فيه شائبة الوصف السلبى (قوله اذلايجعل الفاعل مكان الحدث) وان كان الحدث قائما به وكان محلا له (قوله قيدين اه) فقوله وهو معرب ومبنى تقديره وهو اسم معرب واسم مبنى وقوله فالمعرب اى مطلق المعرب اسما كان او فعلا وكذا قوله وحكمه اى حكم المعرب مطلقا لكن اذا كان العامل فى كلامه مختصا بعامل الاسم على مذهب البصرى الذى عليه الكتاب يلزم تخصيص المعرب وحكمه ايضا بالاسم لاخذ العامل فيهما بقوله تركيبا يتحقق معه عامله وقوله باختلاف العوامل وقوله لانفس القسم كون المعرب نفس القسم بدون اعتبار تقدير موصوف قبله كما ذكرنا مبنى على ان للمعرب معنيين احدهما مختص بالاسم وهو الذى ذكره المصنف على ماقرره الشارح والاخر شامل له وللفعل وهو ماذكره المصنف ايضا على تقدير ان يراد بالمركب الملفظ المركب مطلقا اسما كان او فعلا وكذلك المبنى فقوله فى تعريفه ما ناسب اه

يخصص بالاسم على تقدير الشارح و باللفظ مطلقا على ماذكره المحشى وقوله والحرف لايستقيم الا بالنظر الى المبنى فقط كما هو ظاهر والله اعلم (قوله لانهما يشملان اه) اى فيلزم على تقدير كونهما قسمين من الاسم كون القسم اعم من المقسم من وجه قيل لافساد فى ذلك كما فى قولنا الحيوان اما ابيض واما اسود والتحقيق ان القسم يلزم كونه اخص مطلقا من المقسم وان التقدير فى ذلك المثال الحيوان اما حيوان ابيض او حيوان اسود فالقسم هو الحيوان الابيض لا الابيض وحده وكذا الحيوان الاسود لا الاسود وحده وكذلك فى قولنا الاسم اما معرب او مبنى تقديره الاسم اما اسم معرب او اسم مبنى فالقسمان هما الاسم المعرب والاسم المبنى والمعرب والمبنى قيدان لاقسمان والتعريف المذكور انما هو لمطلق المعرب لامع المقيد الذى هو الاسم فيكون المركب عبارة عن اللفظ مثلا لاعن الاسم فقط لكن قوله يتحقق معه عامله ينافى التعميم كما ياتى (قوله وكذلك يكون بيان الحكم مشتركا) اى بين الاسم واخويه لكن شمول تعريف المعرب وحكمه للمعرب من الفعل مبنى على تفسير العامل بما اوجب كون آخر الكلمة على حالة مخصوصة والا فالعامل بالمعنى الذى ذكره المصنف لايتحقق فى المضارع الا على مذهب الكوفى فاذا كان تحقق العامل معتبرا فى مفهوم المعرب وان استبعده المحشى كما انه مذكور فى تفسير الحكم فكيف يشملان المضارع على مذهب البصرى القائل بعدم تحقق المعانى المقتضية فيه والله اعلم (قوله لكن اعتبار هذا القيد فى كمال البعد) ومع بعده لابد منه على كلا التقديرين اى سواء اريد بالمركب الاسم او اللفظ لئلا يدخل مثل غلام فى غلام زيد مع انه مبنى عند المصنف رحمه الله تعالى (قوله التى هى المشاركة) هذا مبنى على اصطلاح المتكلمين والحكماء فى الفرق بين المثل والشبه و المماثلة و المشابهة بتخصيص الاول بالمشاركة فى الذاتى الذى هو النوع والثانى بالمشاركة فى العرض كالكيف والحق ان المعتبر عند علماء البيان و اللغة ان المشابهة اعم من المشاركة فى الذاتى والعرضى حقيقيا كان او اضافيا كما تقرر فى محله واما المناسبة فى اصطلاح المتكلمين فباين للمشابهة اذ هى الاتحاد فى الاضافة كاتحاد زيد وعمرو فى بنوة بكر فالمناسبة التى هى اعم من المشابهة انما هى اللغوية والعجب من المحشى

انه كيف ذهب فى تفسير المشابهة الى اصطلاح المتكلمين مع انه لا يمكن تفسير مقابله اى المناسبة بالمعنى الاصطلاحى ولا حاجة تدعو اليه والله اعلم (قوله فى الكيف) و هو عرض لا يقتضى نسبة ولا قسمة (قوله فى الاضافة) فالمجاورة الاضافية تعد مناسبة لا مشابهة (قوله ضبطها صاحب المفصل) و نقله الشارح فى اول بحث المبنى بابسط مما هنا فليته احاله عليه (قوله ومشابهته الواقع اه) اى فى الوزن (قوله كفجار اه) فان كل واحد وقع موقع نزال و نزال بمعنى انزل (قوله كمالا يخفى اه) ظاهره ان المحشى قائل بان اضافة الاعم مطلقا لامية مع انه اختار فيما ياتى انها بيانية فراجعه ولو بنى هذا الاعتراض على ما هو المشهور وذهب اليه الشارح من انها لامية كما ياتى لكفى والله اعلم (قوله فى حواشى المتوسط) فى بحث غير المنصرف فى التركيب (من حيث هى جملة) و اما من حيث وقوعها موقع المفرد فلها حكم المبنى اتفاقا (قوله لان النحوى لا يسمى اه) سياتى له مثله فى بحث المبنى لكن قال فى بحث الامر ان المشتهر بين المحصلين ماهو سنة الصرفيين من عموم الامر لماهو باللام و لعل الشارح احترز عن تبادر ذلك فقيد بغير اللام فراجعه (قوله باعتبار الاستحقاق بالفعل) وهو حال التركيب مع انتفاء المناسبة (قوله واعتبار صلاحية الاستحقاق) بانتفاء المانع و ان لم يوجد المقتضى (قوله بالقوة القريبة اه) بانتفاء المانع ووجود المقتضى (قوله لم يوجد على طريقة اه) و ذلك لانه عند انتفاء المانع و وجود المقتضى يصير العلة تامة فيجب وجود المعلول و قوله اومقدر كانه دفع لما يتوهم انه اذا قيل جاء زيد مثلا وقفا بالاسكان يوجد المقتضى مع انتفاء المانع ولا اعراب فيه و وجه الدفع ان اعرابه مقدر كما صرح به النحاة وكان المحشى رحمه الله تعالى لم يراجع كلام المص فى الايضاح حيث قال ان مفعول اعربت يغاير المعرب لقبا بدليل صحة ما اعربت الكلمة وهى معربة لمن قال ضرب خالد جعفر باسكانهما وبالعكس فى هاؤ ما ۷ انتهى فاللاحن لا اعراب فيما لحن به لا لفظا ولا تقديرا فقول الشارح ولذا يقال لم يعرب الكلمة اه اى اذا لحن القائل كما فى المثال الذى ذكره المصنف رحمه الله فى الايضاح وقول المحشى لانه لا يخلو اه ممنوع فى اللاحن ولا نسلم وجود تمام المقتضى فيه اذ منه اختيارا لفاعل فتامل (قوله سلب الاعراب بحسب الذات) فى ان التلفظ بدال زيد مثلا دون

۷ وهو مبنى ولكن يثنى ويجمع منه

حركته فى جاءنى زيد مثلا (قوله فيما هو بصدده) وهــو سلب الاعراب بالفعل رأسا عن المعرب اصطلاحا (قوله كما يدل عليه هذا الكلام) على ان اللام فى الغرض للجنس اوالاستغراق (قوله فالاولى ان يقول من جملة الغرض من علم النحو) الا ان يقال اللام فى الغرض للعهد الذهنى فيؤول الى ما ذكره كما يأتى فى وحكمه (قوله بالتعلم) لابالتتبع (قوله وتعلمه فى هذا الفن يتوقف على معرفة المعرب) قد تقدم منه مايفيد ان معرفة احــوال الشى لايقتضى الا معرفتــه بوجــه ما وذلك لايتوقف على تعريفــه لكن الغرض من تعلم النحــو هو معرفة تطبيق كلامه لكلام العرب فى كل الاحكام وذلك لايتم الا بمعرفة المعرب مثلا بوجــه جامع مانع ومعرفة جميع احــواله المتعلقة بافادة المعانى (قوله لزم توقف معرفة المعرب على معرفته) لكــونه جزأ من تعريفه اى فيكون دورا مضمرا فتدبر (قــوله فيلزم تقدم معرفة المعرب اه) لان المتقدم على المتقدم على الشئ متقــدم على ذلك الشئ (قوله قبل اوانها) وهو بعد تعلم المعقولات (قوله بل فى المقصود منه) اى ومن بيان حكمه بعده كما هو ظاهر فتدبر (قوله لان المقصود اه) وكذلك المقصود من سائر التعريفــات مثلا اذا عرف الفاعل بانه ما اسند اليه الفعل المتقدم عليه على جهة قيامه به ثم بين حكمه بان كل فاعل مرفوع فالغرض من كليهما ان نستخرج وجوب كون زيد مثــلا فى جاءنى زيد مرفوعا من القوة الى الفعل بان نقول زيد ههنا فاعل لصدق تعريفــه عليه فكل فاعل مرفوع فزيد مرفوع وعلى هذا فقس (قوله وحينئذ يكون الصغرى عين النتيجة) اى فيلزم المصادرة على المطلوب (قــوله وكل معرب مما يختلف آخره) لايخفى انه اذا كان معنى المعرب ما اختلف آخره اه يصير معنى هذه ان كل ما يختلف آخره فهو مما يختلف آخره اه وهو من قبيل حمل الشئ على نفسه فتامل (قوله واخرجه عن الوضوح و الانتظــام) لان اتحــاد النتيجة فى الصغرى غير مختص بغير المتتبع كما هو ظاهر وكلام الشارح صريح فى ان الفساد انما يلزم بالنسبة الى غير المتتبع واما المتتبع فانما يلزم فى حقه العبث فقط لا الدور فتامل (قوله فاشكل على نفسه) حيث قال لا يقال اه (قوله واجاب بما لا يهتدى به) حيث قال لامدخل للتفصيل فى التوقف اه مع ان الاجمال اسبق

و اقرب من التفصيل كما صرحوا به ان العلم الاجمالى اقرب ولذلك لزم تقديم الجنس على الفصل فى المشهور (قوله الا انه افاد اه) فيه تهكم به اى ظهر بوقوع ذلك القائل فيما وقع حكمة وصية النبى صلى الله عليه وسلم لجلسائه بالمحافظة على المنقول (قوله فاداها اه) اى فليت ذلك القائل اقتصر على اداء ما سمع من الشارح (قوله استادى) بالدال المهملة كما يدل عليه السجع (قوله لانه) سند المنع (يجوز ان يكون اه) كون كلام النحاة مع هذا المتتبع الذى عرف الاختلاف و لم يعرف كيفيته فى كل معرب يقتضى كون ذلك فقط غرض المدون وذلك ظاهر البطلان لوضوح ان غرضه غير مقصور عليه بل عام لكل من يريد تطبيق كلامه بكلام العرب بل الظاهر شمول غرضه لمعرفة مقاصد كلام الله تعالى و رسوله و اتباعه من كلامهم الفصيح فتدبر بالانصاف (قوله انما قال مثلا) هذا يقتضى ان يكون مثلا راجعا الى ما بعده والظاهر المتبادر رجوعه الى ما قبله فان معرفة المعرب جزء من معرفة النحو الذى سبق ذكره فى كلام الشارح (قوله الاثر المترتب) اشارة الى ان المراد بقوله واثاره العطف التفسيرى (قوله على صفة الاعراب) الاضافة بيانية فقوله من حيث اه للتعليل فالحكم بمعنى ما اوجبه العلة فتامل (قوله للجنس) اى العهد الذهنى (قوله من دفع الاعتراض) وكان ذلك الاعتراض مبنى على الاغماض عن قوله من جملة اه (قوله وان لم اعثر على ماخذه) مع ان الاختلاف انما هو اثر العامل لا المعرب (قوله من افانين الكلام) فان الحكم فى فن اصول الفقه هو خطاب الله تعالى المتعلق بافعال العباد بالتكليف او بالوضع ويقال ايضا على اثر تعلقه كالوجوب مثلا و فى عرف اهل العربية هو النسبة التامة الشاملة للانشاء والخبر وقد يطلق على مطلق النسبة ولو ناقصة كما يطلق عليها الاسناد ايضا على قلة ولعلهما مبنيان على التغليب و فى عرف المنطقيين هو الايقاع والانتزاع او الوقوع واللاوقوع اوالنسبة الحكمية وكثيرا ما يطلقونه على المحكوم به فراجعها (قوله ولا يبعد ان يراد بحكمه ما يحكم به عليه) اى يحمل عليه واطلاق الحكم على المحكوم عليه معروف لكونه مناط فائدة الحكم (قوله مما ينبغى ان يحكم به فى الفن) و الحاصل ان كون المعرب مختلف الاخر من المقاصد التصديقية لا من المبادى التصورية كما هو مقتضى تعريفه

به والله اعلم (قوله على المعرب) بعد معرفته (قوله ولا ينبغى ان يعرف به) كالجمهور (قوله الا اذا كان اسمـا) الحصر ممنوع (قـوله فليكن جمع عاملة) على التغليب (قوله وهـذا اولى مما قيـل اه) وذلك لان كون الاختلاف الذى فى المحكى غير الاختلاف الذى فى المحكى عنه ممنوع بل هو عينه والا لما كان حكاية له فلا يصح اخراجـه به الا ان يقـال بانه غيره اعتبارا وان اتحـدا ذاتا فتامل و اولى منه ايضا ان يقال خرج به اختلاف اخر كلمة الاستفهام كمنى و منا و منو فى السؤال عن المجرور والمنصوب والمرفوع (قـوله ثم تقييد العوامل اه) و يجاب بان المراد بالدخول العروض مطلقـا او اطـلاق الداخلة على المعنوى مبنى على تغليب اللفظى لكثرته (قوله و ان لم يجعل الاختلاف) اى اختلاف الاخر (قوله و مما يقضى منه العجب) سياتى فى بحث الظروف ما يظهر به ان لا عجب منه وانه قـد يكتفى بضبطه بالحركات غن تكـرار الصورة فراجعه (قوله او ما فوق الواحد) و هو الراجح من حيث الارادة هنا وان كان مرجوحا من حيث الوضع لان الاختلاف يتحقق بعاملين ايضـا (قوله اى اذا ركب تركيبا كائنا اه) بقرينة تفسير الشارح السابق (قـوله ليس ظرفا) بل هو مفعول مطلق مجـازى (قوله ناصبة للظرف) كما تقدم ان العامل فى قـول المصنف لانها اه مايفهم من قوله و هى اسم و فعل و حرف من معنى الانحصار من غير تقدير فى نظم الكلام و ناصبة للحال كما ياتى فى نحو « هذا بعلى شيخا » وناصبة للمفعول المطلق فى نحو لزيد صوت صوت حمـار من غير تقدير عند سيبويه كما ياتى (قوله والمفعول معه) فى نحو مالك وزيدا كما ياتى (قوله المعدود مع العامل) الاظهر تقديمه على قوله للاسم فتامل (قوله فيه اه) و (قوله قيل اه) و (قوله وقيل اه) لم يظهر من ذلك وجه صحيح لكلام المصنف و لو قيل المراد اختلاف الاخر ان اختلف العوامـل فان السببية الناقصة متحدة بالشرطية او قريبة منها لم يرد شئ مما ذكروه فاعتبر بالانصاف (قوله لان الاحتمال الصرف لا يكفى اه) و ان كان كافيا فى العقليات لكن فى النقض بالتخلف لابد من تحقق مادة النقض مطلقا وكذا فى نقض التعريفات فراجعه و لقـائل ان يقول ليس ذلك احتمالا صرفا بل من افراد المعرب مالا يتطرق عليه الا عامل النصب و هو كثير كالاسماء اللازمة الظرفية والمصدرية والحـالية و غيرهـا فراجعها (قوله لانه انسب

فی امتزاج المتن) و الحاصل ان المازج و ان ساغ له مالا یسوغ لصاحب المتن
لكن اذا كان مزجه على وجه يسوغ له ايضا كان انسب فالفصل بين الموصوف
و الصفة بعطف البيان سائغ و لو لصاحب المتن فالمازج اولى بخلاف الفصل
بين الموصول و الصلة بعطف البيان فانه لا يسوغ لصاحب المتن لو فعله و ان ساغ
للشارح المازج ولو اخره عن الصلة فات كمال المزج فتدبر (قوله على السلب
الكلى) بقرينة المقام و انكان مخالفا للقاعدة الاكثرية اى لا يرد شئ من
افرادها قال الشيخ عبدالقاهر اذا كان كلمة كل اى و نحوه مما يفيد العموم
داخلة فى حيز النفى نحوما جائنى القوم كلهم توجه النفى الى الشمول وافاد الاثبات
الجزئى بشهادة الذوق و الاستعمال وانكانت متقدمة على النفى كقوله عليه
السلام « كل ذلك لم يكن » افاد شمول النفى انتهى قال التفتازانى الحق ان هذا
الحكم فى الشق الاول اكثرى لاكلى بدليل قوله تعالى « والله لا يحب كل مختال
فخور والله لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين » انتهى فكون النفى
فى كلام الشارح للسلب الكلى اما مبنى على كون اللام فى العامل والمقتضى للعهد
الذهنى بقرينة ان المقام مقام تصحيح التعريف و اما مبنى على انه وانكان اللام
للاستغراق من قبيل « و الله لا يحب كل مختال فخور » لعين تلك القرينة
وقوله والذى يقتضيه يعنى الذى يقتضيه تصحيح العبارة بحملها على الوجه الذى
يندفع عنها ذلك الاشكال وان لم يندفع عن التعريف فتدبر (قوله انه لا يرد كل
عامل) رفع الايجاب الكلى فيفيد ورود البعض وهو الموافق للقاعدة الاكثرية
(قوله وشئ من المقتضى) على السلب الكلى (قوله جدا) لما فيه من حمل المعطوف
عليه على رفع الايجاب الكلى ومآله الى السلب الجزئى وحمل المعطوف على السلب
الكلى (قوله ولا يرتكب مزيد تكلف) ولكون تخصيصها بالحركة او الحرف
هنا تكلفا قال المحشى عبدالغفور كان القرينة عليه شهرة امر الاعراب بانه حركة
او ما سيذكره فى ضبط اعراب الاسماء الستة ولا يخفى بعده انتهى فلا يرد ما
اشتهر بينهم من ان التخصيص سنة مؤكدة فتامل (قوله فتامل) فانه لما
خصص الشارح كلمة ما انتفى الابقاء على عمومها فلم يبق الا فرض الوقوع فلا
يناسب فيه الا لو الموضوع للدلالة على الامتناع اى الانتفاء لا الاستحالة اوعدم
الرجحان (قوله ولك ان تقول يمكن اه) بقرينة ما سيذكره فى ضبط الاعراب

ولبعده اورده بلفظ الامكان (قوله و لو اريد بحرف) اشـار بلو الى امتناع ارادته لظهور دلالته على المعنى تامل (قوله حرف المبانى) حروف المبانى هى حروف الهجاء المقابلة لحروف المعانى و قدتقدم انهـا لم توضع لمعنى فالحرف الذى يدل على المعـانى المعتورة بالوضع كيف يكون من الحروف المبانى و قد ذهب الشيخ الرضى و جمـاعة الى ان نحو ذلك من حروف المعانى خلافا لبعضهم فراجعه (قوله فان السببية) اى والحال ان المجموع الثـانى لايخرج عن التعريف لان السببية اه (قوله و هو التقدم بالذات) سيـاتى فى اول بحث المـاضى ان التقدم بالذات انما هو بين العلة التامة و المعلول و ظاهره ان لا يصدق تعريف الاعراب لو اريد السبب القريب الا على مجموع العامل و المقتضى والاعراب الذى هو العلة التـامة للاختلاف فى اصطلاحهم او الا على مجموع تلك الثلثة مع المتكلم لو اريد السبب الحقيقى الذى هو العلة التامة فى الحقيقة فمـا ذكره ههنـا مبنى على ان يراد بالتقدم بالذات القدر المشترك بين التقدم بالعلية و التقدم بالطبع و هـو تقدم المحتاج اليه على المحتاج كما صرح به شارح الهداية فراجعه (قوله و من قال ليس للمجموع) اى العلة التامة كما فى عبارة عبدالغفور و لعله انمـا عدل عنها لئلا تنتقض بالاسم الذى ركب ابتـداء اذ لايتحقق المعلول و هو الاختلاف فيلزم ان لا تكون العلة تامـة لاستحالة تخلف المعلول عن علته التـامة فراجعه (قوله المركبة من القريبة اه) فالجزء القريب وهو الحركة و الحرف الذى هو الاعراب والبعيد و هو المقتضى و العامل خرج بارادة السببية القريبة و امـا المجموع من حيث هو مجموع فلا سببية له زائدة على سببية اجزائها فيخرج بقيد السببية مطلقا (قوله لم يات اه) لان السببية لمـا كانت عبـارة عن التقدم بالذات و هو انمـا يتحقق اولا بين العلة التامة و معلولها و اما اجزاؤهـا فانمـا تتقدم على المعلول بواسطتها كان اللائق اعتبار سببية المجموع اصلا لسببية الاجزاء لا نفيها مع اثبات الثانية (قوله فاعتبروا اه) فانه لم يبق حاجة الى جعل قوله ليدل من تمـام الحد كما قيل انه احسن و لايخفى على المعتبر ان لو اريد بالبـاء السببية القريبة لم يدخل فى التعريف الا مجموع الحركتين او الحركات مثلا لان الاختلاف لا يتحقق الا بامرين فصاعدا فالامر الواحد لايكـون الا سببـا بعيدا فارادة السببية القريبة ممتنعة فتعين تخصيص كلمة ما لذلك ايضـا (قـوله ومن قال اه) و لا يتوهم

ان هذا القائل هو عبدالغفور اذ لم يذكر الجار الزائد ولم يقل بارادة جر الجوار فراجعه (قوله والجار الزائد اه) و المعنى المقتضى فيه هو كونه مضافااليه صورة مع ما فى الزيادة من الفائدة اللفظية او المعنوية كما ياتى فى حروف الصلة (قوله فتامل) فان فى شموله على ما هو لام الكلمة او عينه و على نحو الف التثنية خفاء لا نه نفس الاخر فتامل (قوله و هو مايقصد بشئ) قضيته ان يكون الحركات الاعرابية كلمات و قد اختلفوا فى ذلك فراجعه (قوله و الا لم ينطبق الغرض على الفعل اه) و هو الاختلاف يعنى ان شرط الغرض ان يكون منطبقا على معلوله اى متوقفا حصوله على حصول معلوله والا بان كان حاصلا ببعضه او بمقدمته لكان تحصيل كله لاجل ذلك الغرض عبثا والدلالة هنا لا تتوقف على الاختلاف بل على مجرد الوضع كما قال الشارح فى المشترك كالمضارع نعم حقق المحشى ان الارادة شرط الدلالة و ان دلالة المشترك متوقفة على القرينة فالاختلاف حينئذ له دخل فى الدلالة والا لكان كالمشترك (قوله بل وضع الاعراب مطلقا) بناء على ان الوضع يستلزم الدلالة كما تقدم لكن لو اكتفى هنا بمجرد الوضع كانت الدلالة مجملة فليكن الغرض الدلالة الواضحة فينطبق الغرض بلا شبهة و الله اعلم (قوله على ما سيفصله) بقوله فوضع اصل الاعراب اه (قوله عند المصنف اه) يقتضى ان اسناد الدلالة الى الاختلاف حقيقة عند السلف و فيه تامل (قوله و بين السلف) يقتضى ان السلف قائلون بان الاختلاف موضوع للمعانى دالا عليها و لابد فيه من نقل ناص ولا يكفى فيه اطلاقهم الاعراب على الاختلاف فتامل (قوله اعتبارى) اى لا يتحقق الا بين امرين (قوله والاولى بوضع الاعراب اه) وفيه نظر بينه عبدالغفور تبعا للسيد فراجعهما (قوله فيدل على ان كل معرب ياخذ تلك المعانى) لكن لايتصور التناوب فى الفاعل مع انه لازم فى التفاعل لا يخفى ان الافتعال هنا بمعنى التفاعل كما صرح به الشارح والجوهرى فهو للتشارك و معلوم انه لا بد فيه من تعدد الفاعل فيلزم حينئذ وقوع التعاقب بين الاسماء المعربة فى اخذ المعانى و عدم اجتماع معربين فصاعدا فى اخذها وذلك ظاهر البطلان لان كل معرب عند التركيب ياخذ معنى منها فالتناوب انما هو بين المعانى فى اخذها المعرب لا فى العكس فلذلك نص المصنف على الكسر و لله دره (قوله اقرب) لكونه كالذات لكن عدم اعلال عينه لكونه

بمعنى التفاعل الذى للتشارك يدل على وجوب كون فاعله متعددا ليستقيم التشارك فتعين الكسر كما هو الرواية (قوله انه على صيغة اسم المفعول اه) لكن يفوت شرط التفاعل و الا فتعال تامل (قوله و لا ينبغى اه) قد تحقق ان ذلك ليس بتوهم بل الاعتوار لا يستقيم بين الاسماء المعربة و ان الشارح انما حكم بذلك لعدم صحة مقابله لا لشهرته مع اقربية مقابله فاعتبر بالانصاف (قوله لان الاكثر فى حكم الكل) هذا اكثرى لا كلى (قوله فعلى هذا اه) و هو الاليق من حيث الحقيقة (قوله على الوصف) اى وصف الاسم (قوله ان وجه التاخير) اى فى التحقق (والاوجه) وجهه ان الدال انما يفيد التعقل فاعتباره انسب من اعتبار التحقق اذ لا تعلق له بالدال الا من حيث التعقل (قوله ان تاخر الدال) الذى هو سبب لتعقل المدلول (قوله لان تعقل الصفة) اى و هو مستفاد من الدال (قوله والا قرب ان يقال اه) كما قال شارح الانموزج الاردبيلى (مفيد) باعتبار ترتيبها و حركاتها و سكناتها (قوله لهيئة الكلمة) الموضوعة وضعا نوعيا (قوله على معناها) الذى وضعت له وضعا نوعيا (قوله بخلاف حركة الاخر) و اما نفس الاخر فداخل فى الوضع الشخصى و النوعى (قوله فانه لا مدخل لها) و عللوه بانه فى معرض الزوال بالوقف مثلا (قوله ولذا قيل) قولا شائعا فى كتب الصرف (قوله و وجهه تقديم العطف على الربط) و ان كان خلاف الشائع كما مر بقرينة عدم استقامة المعنى بدونه (قول الشارح غالبا) قد يناقش فى الغلبة بالفرق بين ذى التاء و غيره كما ياتى (قوله فى كونه عمدة من كل وجه) اى مسندا اليه او مسندا (قوله الاولى لم يصح الحاق الياء المصدرية) لان جعل المصدر مصدرا لا يستقيم الا ان يقال ان الياء حينئذ للمبالغة فى المصدرية او يقال بتاويل المصدر صفة ثم جعلها مصدرا بالياء و فيه بعد ولذا قال الاولى (قوله لا يجوز) اذ لا حاجة الى التقوية (قوله لغو) و التضمين يقتضى معنى لا يستفاد بدونه (قوله فاعطى عارضا) على ان المضمن حال كما ياتى (قوله ما اعطى له) الظاهر ما اعطيه (قوله فتامل) فان هذا الوجه لا يتمشى فى قوله فاعطى الخفيف للكثير فان الملحق بالمفعول لما كان اكثر منه لم يحتج الى القياس بل كان اليق بنفسه بالخفيف من غير حاجة الى القياس (قوله لان المضاف اليه ايضا كثير) على مذهب المصنف (قوله

دون كثرة المفاعيل) يتأمل فيه اذا التتبع ربما يمنعه (قوله وتاخيره) كانه قيل فلم لم يذكر عقيب حكم المعرب (قوله عن بيان الاعراب) و عن المعنى المقتضى (قوله لكونه سببا بعيدا) اى للاختلاف (قوله خرج من سواء الطريق) باعتبار الترتيب بين المعرب و حكمه والاعراب والعامل التى هى العلل الاربع ومقاصد النحو و قيل ان المعنى المقتضى هى العلة الغائية (قوله دون غيره) اى فالتقديم للحصر خلافا لعبدالغفور (قوله فان الاعراب سبب) اى جزء اخير من العلة التامة (قوله بخلاف العامل) فانه علة تامة للمعنى المقتضى (قوله والمركب منهما او العامل) الظاهر ان يقول و من العامل بل و منهما و من العامل كما لا يخفى (قوله ولا مجاورة النار الماء) اى ولا مجموعهما (قوله فتامل) فان هذا انما يتم لو اريد بالسبب التام التمام العرفى مع ادعاء انه يكفى فى الحصر تامل (قوله للعهد الذهنى) لظهور انه لا يحصل بعامل واحد الا معنى واحد فى معمول واحد وانه يكفى ذلك فى كون الشئ عاملا (قوله المراد عامل الاسم) و العامل المطلق ما اوجب كون اخر الكلمة المعربة على حالة مخصوصة من حيث هى معربة (قوله و عند بعض المضاف) و عند بعض معنى الاضافة قيل و عند بعض مجموع الاولين (قوله هذا معنى ثان للمفرد) اشار به الى ان قوله الذى اه صفة كاشفة للمفرد (قوله و ستسمع له اه) فمعانى المفرد اربعة خامسها ما يقابل النسبة كما فى التمييز (قوله و لا ينتقض اه) اى كما قال به بعضهم (قوله ان يقبل التنوين) اى والكسر و سياتى بيان ان ايهما مقدم فى المنع فراجعه (قوله و منع منه) يتامل فى اعتبار هذا فى المقسم لانه انما يعرض بعد التقسيم على الاقسام كما هو ظاهر (قوله بمعزل عن التنوين) لان التنوين نون ساكنة تتبع حركة الاخر (قوله ولا بغير المنصرف) لكن ينتقض به عند القائلين بمفهوم المخالفة و قد تقرر انه معتبر فى كلام المؤلفين (قوله الذى اجرى عليه الحركات الثلث اه) سياتى له ان قول المصنف و يجوز صرفه غير مصروف عن ظاهره فيلزم المنافاة بين كلاميه فتامل (قوله ايضا) اى لا يضر ذلك فى هذه القاعدة كما لم يضر فى القاعدة الاولى تامل (قوله على طريقة الاستثناء) و سياتى ان من عادة المصنف ان يذكر العام ثم يذكر الخاص المخالف لحكم العام فيكون كالمستثنى ذكر بعد المستثنى منه وان لم يكن باداة الاستثناء واليه اشار بقوله على طريقة الاستثناء (قوله على ان هذه

الامور) ای ذواتها (قوله فيه انه ينتقض اه) الا ان يقال انه ناظر الى الغالب (قوله و نظائرها) و سياتى انها داخلة فى جمع المذكر السالم و لذلك لم تضم اليه كما ضم اولو وعشرون فالاولى ان يفسر المكسر بما لم يلحق اخره واو ونون او الف وتاء (قوله فالاعتراض عليه اه) قد يقال انما اعترض عليه هو جعله علة مستقلة كما يعلم من عبارة المعترض فراجعها (قوله والعامل فى الحال اه) وسياتى ان الظرف المستقر من قبيل شبه الفعل لامن قبيل معناه فراجعه (قوله و هذا اوفق) لسلامتها حينئذ من التاويل و التقدير اللازمين لمافيها (قوله على معنى انه اعرب اه) فيه اشارة الى ان العامل فى الحال هو معنى الاعراب سواء قدر فى نظم الكلام اولا (قوله الاحسن) لمافيه من المناسبة بمثال الثانى مع مافيه من التفؤل بحصول المطلوب كالعلم ومجيء الطالبين لطالبه كالمتعلمين (قوله الالطف) كانه اراده باللطف هنا المشاكلة الخطية و الا فالمطلوب هو الطلبة بكسر اللام كما فى القاموس والجمع بالفتح (قوله فانه يزول) بنحو اللام والتناسب (قوله ولان النصب التابع للجر كثير) كما فى التثنية والجمع المصحح (قوله وان كان السلامة حال مفرده) لكن لا حين كونه مفردا بل حين كونه جمعا (قوله مع ان مفرده مذكر) فالتسمية بجمع المؤنث السالم لانه الاغلب (قوله ليس على خصوصيات هذه الاسماء) التى بالواو والاضافة (قوله بل مطلقها) اى من غير تقييد بما فيها من الواو والاضافة كما لم تقيد بعدمهما (قوله حصلت له فى هذا التلفظ) يتامل فى عشرون واولو (قوله ان اللفظ علم لنفسه) و عليه التفتازانى رحمه الله تعالى (قوله لانه مزيف اه) و عليه السيد قدس سره (قوله كون عبارة الحكم) و هى المحكوم عليه وبه (قوله لانه لايهتدى بنفسه لوجهه) هل يقال فوه او فمه (قوله الى تجريد هذه الاسماء) عن الخصوصية التى هى بالواو والاضافة (قوله و الثانى فى غاية البعد) لبعد كون نسخته مع كمال احتياطه واهتمامه من غير النسخ المعتبرة المتفقة على ذلك الترتيب (قوله و الحال لايتقدم على العامل المعنوى اه) و عد الظرف المستقر من العامل المعنوى الذى لا يتقدم عليه الحال مخالف لما اختاره الشارح فيما ياتى فحمل كلامه هنا على ما ذكره ذلك القائل يستلزم التنافى بين المقامين فراجعه (قوله لان المبنيء هو اللفظ دون المعنى) لان الانباء كالاخبار من قبيل الدلالة التى هى شان الالفاظ كالتلفظ و اما الارتباط

الذى بين المعانى فانمـا هو الاستلزام الموجب للانتقال من احدهمـا الى الاخر (قوله دون غير حال الاعراب) اى كما قال سمـاعا (قـوله بعينهـا) قيد للام و العين كليهمـا كما يفيده مقابله من قوله و بدل من العين و اللام (قـوله و لما كان تكلفـا) التكلف فى الكلام و نحوه التزام غير الظاهر من غير ظهور دليل و التعسف الاخذ على غير الطريق الواضح كما فى راكب التعـاسف فهو اقبح من التكلف و سيـاتى الفرق بينهما فى بحث الحـال فراجعه (قـوله بل تعسفا) اذ لا محذور فى كون الاعراب من مادة الكلمة اذا كان قابلا للتبدل مع مافيه من خفة المؤنة (وجهـا لجعل اه) اى مستقلا لان اللام ظـاهر فى علية مدخوله وحده فاعادتهـا تفيد علية كل من المعطوف و المعطوف عليه بالاستقلال (قوله فالاولى ان يقال اه) اى و يحتمل ان يكون اللام فى المعطوف زائدة او داخلة على جزء العلة (قوله لايخفى انه مستدرك) للاستغناء عنه بقوله وانما قيد اه لـكن من دأب المصنفين رحمهم الله تعـالى فى مقـام التعليل اعادة المطلوب بعد تمـام التعليل كالنتيجة له وان كان ذكـره فى صورة المدعى قبل التعليل كافيـا فى المقصود و تلك الاعادة مستحسنة عند طول التعليل كما هنـا تذكرة للمطلوب فاحفظه فانه كثير الوقوع (قوله لان المصنف ذكر اه) نقل المحشى فى بحث الجمع عن المصنف مايظهر به حقيقة الحـال و ان المحشى غير عبـارته هنا وقال هنـاك و نحن نقول اه و بينه و بين ماذكر ههنا منافاة (قوله بل يراد بها ماهـو اه) فيه منـافاة بين ما ذكره فى بحث الجمع بقوله و نحن نقول اه فراجعه (قـوله بقوله و نظائرها اه) هكذا وقعت فى النسخ بالواو والذى فى نسخ الشرح انما هى اى المفسرة كما هو الظاهر (قوله ليست جموعا فى الاصل) كيف يكون جموعا و ليست ايضا اعلاما للمذكر فلاحاجة الى ان يقال اه (قـوله غلبت اه) اى كثر استعمالها فيها فالصواب غلبة العام على الخاص فان التغليب انما يستعمل فى نحو ابوين فراجعه (قوله الاعداد ملتئمة من الآحاد) اى و قد عد النحـاة كلهم نحو ثلثين من اسماء العدد و عرفوهـا بانها ماوضع لكمية احاد الاشيـاء فقالوا ان الكمية مقدار معين ملتئم من الاحاد او نفس الوحدة فالظاهر ان نحو ثلثين لو كان موضوعا لمعنى الجمع خرج عن تعريف اسمـاء العدد اذ لا تعين فيه فى الوضع حينئذ ولقائل ان يقول ان كون العدد و الكمية عبارة عن مقدار معين ملتئم

من الاحاد لا ينافى كون بعض اسماء العدد موضوعا لمقدار غير معين كالالاف والالوف والمأت والمئين ولا كون بعضها موضوعا لمقدار ملتئم من مراتب الاعداد كاحد عشر واخواته و ماذكره المحشى يستلزم القول بان نحو الالوف ليس من اسماء العدد و قد اختاره فيما ياتى و يستلزم ايضا القول بان نحو احد عشر وخمسة عشر من الاسماء المفردة حقيقة التى لايدل جزؤها على جزء معناها واختاره ايضا فيما ياتى والظاهر ان منشأه حب الاختراع و الله اعلم (قوله فهذه الالفاظ كاولو) يتامل فى التفريع (قوله فى انها لا واحد لها من لفظها) نفى الواحد من لفظها انما يتضح لو كان فيها معنى الجمع ولو باعتبار اصل الوضع فاذا انتفى معنى الجمع عنها بالكلية فكيف يفرع على ذلك الانتفاء قوله فهذه الالفاظ اه فتامل (قوله لكان فيه لطافة) مع المجانسة بالجموع لا نه كما يدل كل منها على قدر معين يدل مجموعها على قدر معين ايضا و هو مجموع تلك المقادير كاربعماة واربعين فى مجموع الجمع و كخمسين فى مجموع عشرين و ثلثين وهكذا فتدبر (قوله يغنى عن مؤنة البيان فى الملحق) مع ان وجه الالحاق فى اولو و عشرين قد ظهر مما ذكره فى الحاق اثنين وثنتين و قوله و لانه لايساعده قوله لانهما اه لان المتبادر من فرعيتهما للواحد فرعيتهما له لفظا و معنى و لا فرعية فى الملحقات ظاهرا الا معنى لتقدم الواحد على المتعدد بالطبع و كذا المتبادر من علامة التثنية و الجمع علامة التثنية و الجمع الحقيقيين لا الاعم منهما ومن شبههما و اما قول الشارح فى اخرهما حرف يصلح للاعراب فواضح فى الاصل والملحق على السواء و لما كان وجود الحرف الصالح هو العمدة فى التعليل كما مر فى الاسماء الستة وكان محققا فى الاصل والفرع جعل الشارح بيان الوجه مشتركا بينهما فلذلك امر المحشى بالتامل والله اعلم (قوله فانه بعد ما كان اه) فصل الرضى هذه البعدية بما حاصله ان المثنى والمجموع متقدمان لامحالة على اعرابهما لعروضه فجلب الالف فى المثنى و الواو فى الجمع قبل الاعراب علامة لهما بدليل اطرادهما فى نحو ضربا ضربوا هما هموا انتما انتموا كما كموا ثم ارادوا اعرابهما و اسبق الاعراب الرفع فجعلوا حينئذ علامة التثنية و الجمع اعم من الالف والواو والياء المنقلبة منهما و اعطوا الالف والواو للاسبق و الياء المنقلبة منهما للجر الذى اصله الكسرة التى هى اصل الياء فاتبعوه النصب

فصار فى آخر الاسم علامة المثنى والجمع احـد الحرفين لا على التعيين و على ذلك
بنى المحشى كلامه الاتى فى شرح قوله ٣ امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى (قوله
جعل العلامة) بعد اعتبـار عروض الاعراب (قـوله اما الالف او اليـاء)
اى لا على التعيين والعـامل لتعيين احدهما كما ياتى (قوله لانه انسب فى الحمل)
من عكسه فان الياء لما كانت من جنس الكسرة التى هى اصل فى الجر فى المفرد كان
الانسب ان تجعل علامة للجر فى فرعه حتى يحمل النصب عليه (قوله فى بيان
حـكم المعرب) اى فالاشـارة الى تقسيم الاعراب اليهم فى كلام المصنف مبنية
على ان الاختلاف المذكور فى تعريف الاعراب هو الاختلاف الذى ذكر فى بيان
الحـكم فكانه قال الاعراب مااختلف آخره به لفظـا اوتقديرا (قوله وكانه
بنى اه) يحتمل ان ذلك البعض نظر الى ان قوله لفظا او تقديرا وان جعل تفصيلا
لاختلاف الآخر انما يكون تقسيما للاعراب على مذهب القائلين بان الاعراب هو
الاختلاف لا على مذهب المصنف كما هو ظاهر فلو جعل اللام للعهد يكون هذا
بيانا لقسمى الاختلاف لا الاعراب كما لايخفى (قوله تفصيل لاختلاف العامل)
و قدمر بيان فساده (قوله والثانى ان قوله التقدير اه) لايخفى ان قوله لفظـا
او تقديرا اذا كان تفصيلا للاختلاف فالمتبادر من تعريف العهد تقدير الاختلاف
او الاختلاف المقدر و صرفه الى الاعراب الذى لم يذكر فى تعريفه ذلك التفصيل
بعيد عن العهد كما لايخفى (قوله متصل بما قبله) فلذا لم يعطف (قوله الانسب)
اى باللاحق واما الانسب بالسـابق فهو تفسيره بالاختلاف المقدر او تقـدير
الاختلاف ان قلنا ان اللام للعهد الخارجى (قوله اشار الى ترجيح جعل ماموصولة)
الذى يناسبه التعريف لا التنكير (قوله لمرجح التبـادر) الاضافة بيـانية اى
للمرجح الذى هو التبادر لظهور ان تقدير الاعراب انما يكون فى الاسم المعرب
اى فما سبق من اختيار الموصوف انما هو عند عدم المرجح للموصولية فتدبر (قوله
و ليس لك اه) و لك ان تجعل ما عبـارة عن الاعراب اى التقدير انمـا هـو
فى اعراب تعذر اى تعذر ظهوره لفظا و هذا اقرب والله اعلم (قوله مستثقل)
لثقل الحركـة على الواو كالياء اذ الالف فى مثله الا و اصله واو او ياء (قـوله
كعصا) اذ قبول المحذوف للحركة اللفظية متعذر مادام محـذوفا كما ان قبول
الالف لها متعذر مادام الفا (قوله ادى الى الحذف) اى الى حـذف الحركة

اولا ثم الى حذف اللام لالتقاء الساكنين و بعد حذفهـا حصل التعذر وكانت الحركة زائلة قبل حصوله (قـوله ادى الى القلب) اى قلب الواو الفـا و بعد القلب حصل التعذر فـلم يمكن اجراء الحركة التى كانت مستثقلة على الواو على الالف فصارت تقديرية لهذا التعذر و هذا انما يتم ان قلنا ان الواو و اليـاء المتحركتين انما تقلبان الفـا عند انفتاح ماقبلهما بدون اسكانهما وان الحركة لا تنقلب مع ذات الحرف الفا وانما تزول بسبب قلبهما الفا وكل منهما محل نزاع فراجع كتب الصرف (قوله و لك) حاصله اعتبـار وقت زوال الحركة (قوله ان تجعل عصا) اى الذى اجتمع فيه التعذر والاستثقال (ملحقـا بحبلى) اى الذى ليس فيه الا التعذر اذ لا اعلال فيه (قوله و قاض) اى الذى اجتمع فيه الاستثقـال و التعذر (قـوله بالقـاضى) اى الذى ليس فيه الا الاستثقـال (قوله والفضل) اى الرجحان بالنسبة الى هذا (قوله للمتقدم) اى لما قيل اه و ان كان فيه مجال نزاع اشار اليه بالتمريض و وجه رجحـان ذلك انه يلزم على الثانى عدم مطابقة المثال بالممثل لانه حينئذ يكون قوله كعصا تمثيلا للمتعذر بالملحق بالمتعذر و قـوله كقاض تمثيـلا للمستثقل بالملحق بالمستثقل (قوله فليعتصم به المعتصم) اى ولا يظن ان الثانى من الاختراع الحسن (قوله ان يقيد الحركة باللفظية) اى لولا الاضافة اليهـا (قوله وفيه اه) و (قـوله نعم اه) هذا كله انما يستقيم ان قلنا بتقدم الاضافة على الاعلال و هو بعيد بل قد صرحوا بان ما يتعلق بذات الكلمة مقدم على مـا يتعلق بعارض التركيب و بان الالف الساقطة لالتقاء الساكنين فى نحو عصا و كذا الياء فى قاض تعودان عند زوال التنوين بالاضافة او اللام و هذا صريح فى تقدم الاعلال عليهما و ليته ترك هـذا التطويل و بين وجها لقوله الاولى و لعله انه ترك التقييد بذلك اعتمادا على المثال (قوله وفيه ان اصل عصاى عصوى) هذا يحتاج الى بيان تقدم الاضافة على الاعلال (قوله على انه يخرج عنه) اى عن نحو غلامى اى ممـا تعذر فيه و يدخل فى المستثقل (قوله نعم ينبغى اه) يعنى ان ذلك التقييد و ان كان ممـا لا حاجة اليه لكن تقييد قاض اه مما ينبغى (قوله لان المحـذوف) بالادغام (قوله فاحد الامرين) اى الالف او الياء و قد تقدم ان علامتهـا فى الاصل هو الالف ثم جعلت علامتهـا احـد الامرين لا على التعيين فالعامل افاد التعيين (قوله لتحصيل خصوص احدهما)

ليدل على المنى المقتضى (قوله منـاط فائدة اه) وهى دفع توهم الاختصـاص بحـالتى الرفع و النصب كما قيل (قوله لدفع توهم الاختصـاص) بحـالتى الرفع والنصب (قوله فان تقييد المقابل يدعو الى تعميم المقابل الاخر) و لذلك قالوا ان الاطلاق يفصله التقييد السـابق او اللاحق لكن قال الامام اللقـانى فى شرح الجوهرة ان كون الاطلاق يبينه التقييد السابق او اللاحق اغلبى لا كلى بل يكون الاطلاق تارة بالنسبة الى التقييد المعهود عنده و ان لم يذكر سابقا اولاحقـا فراجعه (قوله انه لما اشتغل اه) غير عبارة الشارح الا ان يخالف نسخته (قوله بخلاف اليـاء الذى اه) فانه فى حكم الحرف الصحيح كالمشدد (قـوله ومع ذلك يتجه اه) لكن قال الشراح ان اعادة نحو هنـا للتنبيه على تبـاين القسمين وكان المحشى نظر الى ان هذه الفائدة تحصل بمجرد تكرر المثـال بدون اعادته لان عادة المصنف فى هذا الكتاب ان لايكرر الامثلة الا لنكتة (قوله و قديكون فى الاعراب بالحروف) فدخل فيه نحو فىّ و مسلمو القوم (قوله فتصدى) اى سلك بقوله و لعله انما لم يذكره المصنف لانه اه (قوله بعض اقسام المستثقل) اى ماكان اعرابه بالحرف تقديرا كاخو القوم (قوله فيقال فى جواب هل عندك اه) و قد يجوز الحكاية بدون سؤال كما فى الحواشى (قوله جائنى اخو اه) قد يقـال بان اعرابه لفظى و لذلك لم يبـالوا بسقوط الواو مثلا فى مثل ضربوا القوم لانه ثابت حقيقة و ان سقط صورة لعارض خارجى وقد يقال ايضا ان التقاء الساكنين ممـا عده المصنف فى تصريفه من قسم الخـارجى لا المستثقل فراجعه ولعله اراد ان المتعذر اعم من المتعذر حقيقة او اصطلاحا فتـامل (قـوله بجر الصـلوة ونصبها) كما سياتى فى بحث اسم الفاعل (قوله من قسمى المتعذر) اى و منه من زيدا ومن تمرتان المحكيين (قوله والمستثقل) اى ومنه نحو فى اه (قوله لاما عدا ما ذكره) عطف على مقدر اى فالمراد ماعدا مـاذكر من القسمين لامـا عدا اه وفيه حشو مضر ظاهر (قوله على بيان اللفظى) من الامثلة كمن زيدا او من تمرتان وفى (فى دفع بعض الامثلة) كفى (قوله بورود بعض الامثلة) كمن زيدا ومن تمرتان (قوله راجع الى احد الامور) فيه انه يوهم ان المجاوز عن احد الامرين لفظى الا ان يعتبر وقوع الاحد المبهم فيما هو بمعنى النفى (قوله ولاحتياج بعض احكام) كالانجرار بالكسر عند الاضافة او اللام وكذ ابناء نحو حضار

وكذا تنوين التمكن (قوله تذكر بعد) من انصراف مافيه علمية مؤثرة عند التنكير و انجرار جميع الباب بالكسر عندالاضافة اواللام وكذا بناء نحو حضار للعدل المبين فى بحث غيرالمنصرف و يحتمل ان كون التنوين للتمكن من هذا القبيل والله اعلم (قوله على المرفوعات) كالمنصوبات (قوله والنعت) والتاكيدالمعنوى وضميرالفصل (قوله ففى تاخيرها اخلال اه) ولذا قدم ابن مالك فى الفيته بحثهما على سائرالابحاث كما قدم صاحب اللباب بحث المبنى كما تقدم (قوله لانه وجودى والمنصرف عدمى) ولذا قدم المصنف تعريف المؤنث فيما ياتى على تعريف المذكر كما سياتى فى الشرح (قوله لاشعار عنوان غيرالمنصرف) اى المفهوم الظاهر من لفظه (قوله بان المنصرف ماعداه) فان ماعدا غيرالمنصرف انما هو المنصرف فى الظاهر (قوله واسطة) هذا ينافى ماسياتى عن الزمخشرى ان نحو مسلمات علما عنده منصرف لانه اذا كان واسطة لم يقبل الاتصاف باحدالطرفين و قوله قسمان للمعرب بالحركة اى فكلمة ما فى قوله غيرالمنصرف مافيه اه عبارة عن الاسم المعرب بالحركة فنحو مسلمات علما لمؤنث داخل فيه وانما دخله الكسرة و التنوين لرعاية الاصل كما ياتى وقد ذهب بعضهم الى حذف الكسرة والتنوين عنه حينئذ و المبرد والزجاج حذفا التنوين مع بقاء الكسر (قوله واما عندالمصنف فان المنصرف) لكن يحتاج الى نقل صحيح عنه فى نحو مسلمات علما (قوله ماخوذ من الصرف) للمطاوعة (قوله واطنب بما لايزيد الا الاسأم) حيث قال موصوفة لان حق الخبر ان يكون نكرة و لئلا يلزم تعريف الخبر و تنكير المبتدا اه (قول الشارح من علل تسع) قال الرضى اعلم ان الموصوف يحذف كثيرا ان علم كقوله تعالى « وعندهم قاصرات الطرف عين » اى نساء فان كان الوصف ظرفا اوشبهه او جملة فانما يكثر حذف موصوفه اذا كان بعضا منه قال الله تعالى « و منهم دون ذلك » انتهى فقول المصنف من تسع يقتضى احد الامرين لابهامه اما موصوفا او مضافا اليه و قوله علتان يصلح قرينة لكليهما واختار الشارح تقدير الموصوف مراعاة لمقتضى وصفيتها العارضة كما ياتى فى اربع (قوله لانه لم يوجد هنا) اى بخلاف شرط حذف الموصوف (قوله شرط حذف المضاف اليه) و هو على ما فى شرح الرضى اما كون المضاف

من الظروف التى فيهـا معنى النسبة كقبل و بعد وامام وخلف او ملحقا بهـا كغير وحسب واما اضافة اخرى الى مثله كبين ذراعى وجبهة الاسد و اما ابدال التنوين من المضاف اليه و ذلك فى كل و بعض واذ واوان فراجعه (قوله على الا يخفى للعارف به) قد يقال ان اسماء العدد الى العشرة مقتضية الاضافة إلى التميز فالتنوين عوض عنه كما فى كل و بعض فتامل (قوله لاوجه اه) قد سبق التنبيه هناك على ان الخبر هو المجموع بقوله ثلثة كما وجهه المحشى هنـاك و امـا تاخير زيادة التفصيل الى هذا المقام فانما هو للرد على من قال ان الضمير راجع الى العلة لا الى العلل كما ظن لان كل واحـدة علة لا علل انتهى فقوله لاوجه لاوجه له (قوله لهذه النكتة الجليلة) وهى الترقى فى الاولى والتنزل فى الثـانية (قوله فى عرف ارباب التاليف) اى وان كان شائعا فى المحاورات (قوله فى عبارتهم) اى المصنفين (قوله قلت الموانع جمع مانعة) قد تقدم ان فاعلا اذا كان لغير العاقل يجمع على فواعل مع ان المانع صار اسمـا عرفا فتامل (قوله لكن الاظهر اه) لان المتبادر من رجع الضمير الى غير المنصرف هو التقييد بقولنـا من حيث انه غير المنصرف و ماذكره الشارح انما يتبادر لو رجع الضمير الى مافيه علتان وهو بعيد وان كان قريبا لان المقصود هو المعرف بالفتح لا المعرف بالكسر كما ياتى (قوله ومنهم من قال فى وجه الحيثية اه) قد يقال ماذكره ذلك القـائل و ان لم يصلح وجها للاحتراز عن الحيثيات الاخر المذكورة لكنه يصلح وجها لاختيار ماذكره الشارح حيث قال انما قال ذلك لان الحكم يضـاف الى العلة حقيقة لا الى مافيه العلة انتهى فقوله انما قال ذلك اى ولم يقل من حيث انه غير منصرف فتدبر (قوله كما قال كثيرون) و سياتى بيان الخلاف فى الشرح قبيل المرفوعات فراجعه (قوله و لا يسع المقـام تفصيله اه) و من اراد التفصيل فليراجع عبد الغفور كالرضى (قوله المعروض للتاء القائم المطابق اه) هذا مثل ماذكره المحققون فى المـاهية المطلقة انهـا من حيث هى مقيدة بالوجود تسمى مخلوطـا ومـاهية بشرط شئ و من حيث انهـا مقيدة بالتجرد عن الوجـود و غيره من العوارض تسمى ماهية بشرط لا شئ كما تسمى بالماهية المعراة و من حيث انها لم تقيد بالعوارض وجودا ولا عدما تسمى ماهية مطلقة لابشرط شئ و التقييد فى الاخر يؤل الى الاطـلاق فيدخل الاول تحته تدبر فنحو قائم اذا لوحظ

من حيث انه موضوع لذات مامتصف بالقيام من غير اعتبار ذكورة ولا انوثة يكون من قبيل المطلق ولا يعتبر تجرده عن التاء ولالحوقه به و اذا لوحظ كون تلك الذات مذكرا اعتبر تجرد لفظه عن التاء و اذا لوحظ كونها مؤنثا اعتبر لحوق التاء به فكلاهما فى الحقيقة فرعان للمطلق (قوله و ليس للفرعية معنى يشمل المرجوحية) ذكر الاصوليون للاصل والفرع معنى لغويا ومعنى عرفيا من جملتها الراجح والمرجوح و من راجع كلامهم عرف ان اعتبار التوقف على غيره انما هو لرعاية المناسبة بين المعنى اللغوى وتلك المعانى العرفية و ذلك لا يتوقف على جعلها بمنزلة الموقوف فتدبر (قوله بمعنى سلب الوجوب والامتناع) و يسمى الامكان الخاص (قوله و بمعنى سلب الوجوب) فقط و يسمى الامكان العام المقيد بجانب العدم (قوله و بمعنى سلب الامتناع) فقط و يسمى الامكان العام المقيد بجانب الوجود و هو المراد ههنا (قوله فيه ان غير المنصرف مافيه علتان مؤثرتان) قد فسر الشارح فيما تقدم ذلك باستجماع شرائطهما والضرورة و التناسب من قبيل المانع و هو مقدم على المقتضى فانتفاء المانع ان اعتبر فى التاثير كما هو الغالب استقام كلام المحشى واليه اشار بقوله فيجوز وان لم يعتبر فلا بد من صرف الصرف و هو الظاهر فتدبر (قوله بحكم قوله وحكمه) فان ضميره راجع الى غير المنصرف فالظاهر رجوع ضمير صرفه اليه ايضا والا لزم نشر الضمير (قوله والحاجة) اى بقاء غير المنصرف على تعريفه (قوله فافهم) فان العكس غير ممكن (قوله وان ذكره بالفتح والكسر للتعليل) اما على تقدير الفتح فالتعليل مستفاد من اللام المقدرة قياسا واما على تقدير الكسر فانما يستفاد التعليل من كونه استينافا لبيان السبب كما فى قوله تعالى « وما ابرئ نفسى ان النفس لامارة بالسوء » فراجع كتب المعانى فى بحث الفصل والوصل و كتب الاصول فى بحث القياس (قوله من اجل محسنات الكلام) اللفظية كما قرر فى علم البديع (قوله التى قصد بها بيان وزن منصرف اه) لقائل ان يقول اذا كان مضاربة مثلا عند ارادة لفظه غير منصرف نون لمشاكلته نفسه اذا اريد به معناه فتنوين مفاعلة انما هو لمناسبة غير المنصرف الذى نون لمناسبة المنصرف (قوله وجعل من هذا القبيل) فيه اشارة الى انه فى الظاهر ليس منه اذ الظاهر فى التناسب هو المجاورة لفظا واما مشاكلة اللفظ لنفسه

فى كلا الحالين فعدها من باب التناسب غير ظاهر تدبر (قوله ويعبرون عن هذا التناسب بالمشاكلة) فالمشاكلة ثلثة معان ثانيها ذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه عنده لفظا او تقديرا و هو المشهور فى اصطلاح اهل البديع وثالثها اتحاد الشيئين فى الشكل كما فى اصطلاح المتكلمين فراجعها (قوله كصرف سلاسلا) الاولى مثل صرف اه (قوله ولامشاحة فى وقوعها اينما وقعت) يعنى لا بأس فى وقوعها بين اجزاء كلام واحد او بين كلامين متصلين لفظا او معنى حتى قيل بوقوعها فى آخر الكلام ايضا فراجع بحث الاطناب من المعانى لكن قد يقال كونها مقصودة بالذات ينافى كونها اعتراضية (قوله لهذا التكرر) اى حقيقة او حكما (قوله و اتمام الاخير) اى عند ورود النقض بنحو الترامى و يمان و شام وثمان و نحوها (قوله و قد يلحق التاء باساور) فينبغى ان يصرف (قوله و يتجه عليه انه لا شك ان يوجد معنى مصدرى اه) اختلفوا فى ان المصدر عمله لمناسبة الفعل فى الاشتقاق او لكونه بمعنى ان مع الفعل و على الثانى فمعنى قولنا عجبت من اكل زيد خبزا عجبت من ان اكل زيد خبزا و معنى عجبت من اكل خبز برفع خبز على انه قائم مقام الفاعل للمصدر عجبت من ان اكل خبز بصيغة المجهول. والاول مصدر مبنى للفاعل والثانى للمفعول و لا شك فى شيوع استعمال المصدر فى كلا المعنيين عرفا وان كان وضعه لمطلق الحدث و قد يطلق المصدر المبنى للفاعل او المفعول على المصدر المستعمل بمعنى كون الشئ فاعلا اومفعولا و هو المسمى بالحاصل بالمصدر ايضا كالاثر الحاصل بالتاثير فالحاصل ان الحاصل بالمصدر و المبنى للفاعل او المفعول تطلق كل من الثلثة على معنيين ولا تغفل والله تعالى اعلم و حاصل ما يظهر من كلا مهم ان الفاظ المصادر وضعت للحدث لازما او متعديا لكنها تستعمل غالبا فى لازمه و هو امران يطلق عليهما الحاصل بالمصدر احدهما كون الشئ فاعلا او مفعولا كالضاربية والمضروبية و ثانيهما مايحصل به للفاعل من المعنى الثابت القائم كما اذا قام فحصل له هيئة هى القيام اوتسخن فحصل له صفة هى الحرارة فالمعنى المصدرى هو تحصيل ذلك المعنى والاثر الحاصل هو الحاصل بالمصدر سواء حصل فى الفاعل او المفعول والامر الاول يعم المصادر كلها بخلاف الثانى فانه مختص بما فيه ايقاع وايجاد من الافعال الاختيارية فتدبر (قوله الى المفعول) الظاهر بالمفعول (قوله فى غاية السعة اه) و ذلك لان

تلك الياء فى الاصل للنسبة نقلت الى المعنى المصدرى ولذلك لزمها التاء علامة للنقل فكما ان النسبة تعم الاسماء الجامدة ايضا كذلك يعمها الياء المصدرية كالحجرية والفرسية بمعنى كون الشئ حجرا اوفرسا فظهر ان المعنى المصدرى الذى يفيده الياء المصدرية يتحقق حيث لا مصدر يدل عليه فلا يلزم من كون مضروبيته موضوعا له كون الضرب كذلك (قوله واما ان المصادر وضعت اه) كان دعوى الوضع استفيدت من قوله مصدر مبنى للمفعول لان المتبادر من البناء للفاعل او المفعول كونه موضوعا للنسبة اليه لكن التزام تلك الدعوى غير لازم هنا اذ يكفى فى صحة التعريف شهرة الاستعمال فى ذلك المعنى ولاشك فى شهرته فى الكلام الفصيح قال الله تعالى « هو اهل التقوى واهل المغفرة » وقال الله تعالى « او اشد ذكرا * او اشد خشية » واما اطلاق المبنى عليه فقد صرح بعض المحققين بانه من مسامحات اهل العربية وذلك لا ينافى كون العدل مثلا مستعملا بمعنى كون الشئ معدولا مجازا بل حقيقة عرفية كسائر الالفاظ العرفية لا سيما وقد غلب مجئ المصدر المتعدى على فعل واللازم على فعول (قوله فانه يدل) علة يكاد تامل (قوله يدل على وقوع الشئ على زيد اه) وفيه انه انما يدل على ان ضرب زيد ليس على جهة القيام بخلاف ضرب زيد فانه على جهة القيام واما القيام فلا يتحقق فى شئ منهما كما فى سائر الافعال المتعدية وكذا اللازمة التى من الامور النسبية كقرب وبعد قال الرضى ان قيام المصدر حقيقة بفاعله انما هو فى نحو ظرف زيد واما الامور النسبية كقرب وبعد والمتعدية كضرب وقتل فلا قيام فيها لان الضرب مثلا نسبة بين الضارب والمضروب لا تقوم باحدهما دون الاخر بل بهما لصدوره عن احدهما ووقوعه على الاخر انتهى وذلك لان القيام ثبوت موجود لامر واتصاف ذلك لايتحقق الا فى نحو ظرف زيد وحسن عمرو من الافعال التى تدل على الصفات الحقيقية لا الامور النسبية الاضافية فتامل (قوله على جهة قيامه به) اى الفعل وشبهه (قوله والفارق بينهما اعتبار قيامه اه) اذا كان القيام مدلولا لهيئة المعلوم وكذا الوقوع لهيئة المجهول وكان الحدث الذى وضع له المصدر مدلولا لهما تضمنا كان الحق ان المصدر لم يوضع الا لمطلق الحدث ولذلك لايلزم ذكر فاعله فقوله فالمصدر لم يوضع الا لما قام بالفاعل محل نظر وعلى تقدير تسليمه فلا يدل الا

على عدم وضعه لمعنيين حتى يلزم كون كل مصدر مشتركا ولا قائل به و انتفاء الوضع لايستلزم انتفاء استعماله فيهما مجازا كيف و قد شاع استعماله فيهما فى فصيح الكلام قال الله تعالى « هو اهل التقوى و اهل المغفرة » اى اهل لان يتقى على صيغة المجهول واهل لان يغفر على صيغة المعلوم لبطلان عكسه كما لا يخفى والحاصل انما ذكره المحشى لايدل الا على عدم وضع المصدر المتعدى لكون الشيء مفعولا وذلك لايفيد فى هذا المقام لشيوع استعماله فيه وشهرته فى كلام الفصحاء حقيقة عرفية كان او مجازا وسياتى فى الشرح ان عدم لزوم ذكر الفاعل للمصدر انما هو لعدم دخول النسبة الى الفاعل فى مفهومه وفى كلام المحشى. ان الحدث هو المعنى القائم بالغير من حيث هو قائم بالغير لا مطلقا وقد تقدم منه ان النسبة الى الفاعل مدلول الهيئة التركيبية لا الفعل فتلخص من كلامه ان الاسناد فى نحو ضرب زيد معلوما او مجهولا انما هو مدلول الهيئة التركيبية و اما كونه باعتبار القيام او الوقوع فمدلول الفعل فان كان القيام بالغير معتبرا فى مفهوم المصدر كما هو صريح كلام المحشى هنا وفيما ياتى فعدم لزوم ذكر فاعله حينئذ يدل على ان المراد انه موضوع لحدث هو قائم بغيره و ليس قيامه به جزأ مما وضع له المصدر والا لكان النسبة معتبرة فى مفهومه فتامل (قوله كذا فى القاموس) عبارته و عدل عنه يعدل عدلا و عدولا حاد و اليه رجع والطريق مال والفحل ترك الضراب والجمال الفحل نحاه انتهى وقال حاد عنه يحيد مال انتهى و قوله ولا داعى اه و لقائل ان يقول ان الغالب فى المصدر المتعدى ان يجيء على فعل اه فعدولهم عن العدول الى العدل امارة اخرى على لرادتهم المتعدى كاشتقاق المعدول واما عدم وضع المصدر المتعدى لمعنيين المستلزم للقول باشتراك كل مصدر متعد فلا يستلزم امتناع استعماله فيهما فالظاهر مامشى عليه الشراح واشاروا الى توجيهه بان سبب منع الصرف لما كان من اوصاف الاسم قالوا المراد بالعدل كونه معدولا حتى يصح حمل الخروج الذى هو من اوصاف الاسم عليه و لما كان خروج الاسم ظاهرا فى خروجه بنفسه فلا يصح حمله على كونه معدولا وان كان من اوصاف الاسم قالوا المراد بخروجه كونه مخرجا اى لاخروج بنفسه فاستقام الحمل واتحد الموضوع بالمحمول كما هو شان سائر المحمولات والله اعلم (قوله و ليس بقوى) يتامل فيه (قوله بمعنى المعدول

اليه) فيه ان الحذف والايصال سماعى لا قياسى فتامل وان جعل المصدر اللازم بدون حرف الجر بمعنى المفعول الذى تعدى به لوكان سائغا لصح جعل المعدول حينئذ بمعنى المعدول اليه لكن تقدم منه فى تعريف اللفظ ان اللفظ بمعنى النطق ما لم يتعد بالباء لايناسب المعنى الاصطلاحى فراجعه (قوله حاجبا) اى مانعا و بوابا (قوله اذ لايسمى عدلا) بل اشتقاقا (قوله لان الصيغة) اى ولايتصور الخروج عنها بهذا المعنى بل عن الصورة فقط كما لايخفى (قوله قد تطاق اه) قال السعد رحمه الله فى شرح قول الزنجانى الى امثلة اى ابنية وصيغ و هى الكلم باعتبار هيئات تعرض لها من الحركات اه انتهى و الظاهر ان مراد المصنف كابن الحاجب هو الصيغة بمعنى الصورة لا بمعنى الكلمة اه اذ لايمكن الخروج ولاالتحويل الا للمادة من هيئة الى هيئة اخرى تدبر فالصيغة لها معنيان احدهما صورة الكلمة القائمة بمادتها والثانى مجموع الصورة والمادة واماالهيئة فلا تطلق الا على الصورة والحاصل ان مادة الكلمة هى مايوجد فى جميع تصاريفها من الحروف الاصلية وصورتها هى مايتبدل و يتغير كالحركات والسكنات والزوائد واماالترتيب فظاهر عده جزأ من المادة لان الاشتقاق الكبير والاكبر وقلب المكان نوادر فتامل (قوله من الهيئة) اى الصورة (قوله خروج الاسم اه) أى فلذلك عمم المصنف رحمه الله الخروج بقوله تحقيقا اوتقديرا وليس مراده الاعتراض وان كان هو الظاهر من عباراته وعادته فتامل (قوله مقتضى القاعدة) الاكثرية (قوله تعرض لحروفه الاصول) فى وضع ما (قوله نفس العدد) و ان لم يستعمل مكررا الا فى المعدود وسياتى (قوله بما خرجت به المغيرات القياسية) لكن بقيت المشتقات الشاذة من المصادر القياسية وهى كثيرة (قوله و بيان العدل على هذا اه) و سياتى ان الحوالة على العدد سائغ فى القليل فتدبر (قوله ان خروج ثلث) مثلا (قوله مخالف للعلم القطعى) اى الحاصل لكل متامل عارف بكيفية وضع العربية بالتتبع والاستقراء بالتفتيش عن احوال الكلمة اولا كالاعراب والبناء ثم عن امور تناسب ان تكون اسبابا لتلك الاحوال على ما فصله عبدالغفور فاللائق بنا ان نحمل كلام المصنف على ما يخالف ذلك العلم القطعى و ان لزم منه احالة معرفة العدل على التعداد مع ان ما اشتهر ينتقض بالمغيرات الشاذة (قوله و انما المحقق) بدليل غير منع الصرف

(قوله و ينبغى بالخروج) عن الاصل (قوله قلت لم يرد اه) حاصل الجواب منع الحصر الذى ذكره السائل بقوله والاصل انما يكون اصلا مستندا بانه انما يتم ذلك الحصر اذا اريد بالاصل ماكان الاسم عليه بالفعل ولم يرد الشارح بالاصل ذلك بل اراد به ما يقتضى القياس كون الاسم عليه وذلك يتوقف على خروج الفرع عنه فلا يتجه ما وجه به عبد الغفور للمشهور بقوله ولعله وجهه اه فراجعه (قوله و يتجه اه) والحاصل ان معرفة العدل بحيث يعرف به غير المنصرف لما كانت متعذرة البتة للزوم الدور فى مثل عمر لا محالة مع انتقاض ما ذهبوا اليه بالمغيرات الشاذة و مخالفته للعلم القطعى اختار الشارح فى تفسير كلام المصنف ما يخالف العلم القطعى وان كان بعيدا عن العبارة لان مجرد القرب لا يفيد (قوله بتعريفه) اى بتعريف المصنف بانه ما فيه علتان اه كما يختص به بتعريف الجمهور مع انه عدل عنه اليه لئلا يلزم الدور كما مر (قوله فيلزم الدور) كما لزم على تعريف الجمهور (قوله لان ذلك لازم فى العدل التقديرى) سواء اريد بالخروج الخروج عما هو القياس او عما ثبت للمادة (قوله لمتعلم النحو) الغير المتتبع (قوله فان التانيث اه) والتعريف والالف والنون و وزن الفعل ولم يذكرها لظهورها (قوله واما العلية فلا تعرف فى شىء منها الا بعد معرفة منع الصرف) ان اراد الحصر بالنسبة الى المتتبع كما هو الظاهر فسلم لكن الغرض من تدوين النحو هو معرفة غير المتتبع وهو لا يتوقف معرفته بالعلية على معرفة منع الصرف كسائر الاسباب النحوية التى رتبوا عليها احكامها و ان اراد الحصر بالنسبة الى غيره فممنوع والا لما عرفنا منع الصرف من علم النحو اصلا والحاصل ان النحاة رتبوا اكثر الاحكام على اسباب يمكن معرفتها للتوصل بها الى معرفة تلك الاحكام ودونوا علم النحو لضبط قوانين تلك الاسباب الكلية حتى يستخرج غير المتتبع تلك الاحكام منها واما ما لا يمكن معرفة حكمه بسببه كعدل عمر فاحالوه على البيان الجزئى كالتعداد جزاهم الله تعالى عنا خيرا آمين (قوله لانه مشترك بينه و بين جميع الاسباب) اى فلا دخل له فى الفرق الذى نحن بصدده لكن يمكن ان يكون ذكره لبيان ما يتفرع على التنبيه الذى هو مدار الفرق وان لم يكن مختصا به فلذلك قال الاولى اه (قوله على ان الحكم بوجوده للضرورة دون الحكم بوجود السائر) فالمتتبع كواضع النحو مثلا لما عرف بوجودها كما

صرف منع صرف ماهى فيه حكم بان المنع انما هو لاجلها واما العدل بالمعنى الذى
ذكره الشارح فلا موجب للحكم بوجوده الا داعى منع الصرف واما غير المتتبع
كمتعلم النحو فيمكن معرفته بوجود سائر الاسباب قبل معرفة منع الصرف فيرتب
عليها حكمها من منع الصرف لاجلها بخلاف العدل مطلقا او عدل نحو عمر
(قوله يعنى تحقيقا بمعنى محققا صفة اه) يعنى ان قوله تحقيقا مفعول مطلق مجازى
لخروجه اى خروجا تحقيقا اى محققا على ان المصدر بمعنى المفعول صفة موصوف
حذف واقيمت مقامه ولما كان الخروج لايمكن وصفه بالتحقيق اذ هو تقديرى
ابدا كما ذكره الشارح احتيج الى تاويله بحذف المضاف من الضمير والاصل
خروجا تحقيقا اى محققا اصله فلما حذف المضاف اى الاصل انقلب الضمير
المجرور مرفوعا مستترا فى اسم المفعول الذى اول اليه المصدر وهذا وجه البعد
عن العبارة واما خروج نحو عمر فلماكان وصفه بالتقدير غير ممتنع كوصف اصله
به لم يقم قرينة على حذف المضاف فكان تاويله بمقدرا اصله ابعد (قوله مأولا
بلفظ واحد) كما ياتى فى قرأت الكتاب جزأ جزأ فى بحث الحال (قوله
اجرى اعرابها عليها) كما فى قولهم هذا حلو حامض (قوله لاوجه لقوله
الى رباع ومربع اه) وذلك لانه لم يبق بعد ثناء مثنى الا ثلث مثلث وهو
المشار اليه بقوله وكذا فلا يبقى لالى فائدة اصلا (قوله الصواب مجيء عشار
ومعشر اه) اى فالاولى مجيئهما بضمير التثنية كما فى بعض النسخ (قوله بياء
النسبة) لكن النسبة لفظية كما فى كرسى (قوله فى الوضع التركيبى) اى التكرارى
(قوله لانه يوجب عدم انصراف اربعا اربعا) اى بناء على مايأتى ان انصراف
اربع فى مررت بنسوة اربع لعدم اصالة الوصفية لكن قال الرضى انه يحتمل
ان يكون لعدم شرط وزن الفعل وبسط الكلام فيه وسيانى ما فيه وقال صاحب
اللباب فى ضوء المصباح ان الوصفية قد لزمت عند التكرار لكن لم يمكن منع صرف
المكرر لان محل الصرف ومنعه هو المفرد فراجعه (قوله ما يهتدى اليه) اى
بالاشتقاق المحقق فان الاخر خلاف الاول فافعل التفضيل منه اماباعتبار زيادة
ما بينهما من التفاوت واما باعتبار زيادة ما بينهما من التقارب وقولهم جائنى زيد
وآخر اى رجل آخر لا حمار اخر مثلا يدل على اعتبار زيادة التقارب والا
لكان الامر بالعكس لانه الانسب باعتبار زيادة التفاوت (قوله ولهم) اى

بالواو اشارة الى تسليم التايید السابق ای لك ذلك التـايید و لهم هذا التـاييد
و قوله على ان اه منع ذلك التايید بكونه معـارضا بوضع صيغة التفضيل ای فلا
يتاتى اعتبار زيادة التقارب لمنافاة التفضيل و كون قولهم جائنى زيد واخر
بمعنى رجل اخر يجوز ان يكون لقيام قرينة العطف على كون المعطوف من جنس
المعطوف عليه (قوله هذا يكفى) اى هذا القدر من البيـان على تقدير تسليمه
كاف فى ثبوت الاصل القياسى اى لايتوقف على تعيين ذلك الاصل لكن لما كان
منقولا الى معنى غير كان خلوه عن معنى الزيادة مقتضيا للعدل فيصير قياسيا فتدبر
(قوله فى ثبوت العدل) اى وجود الاصل المعدول عنه الذى هو الامر الاول
الذى باعتباره يكون العدل محققا عند الشارح (قوله والتجاوز من فضول الكلام)
عده تعيين المعدول عنه من فضول الكلام محل بحث كيف ومجرد الدعوى الذى
من غير تعيين الاصل لايطمئن اليه النفس ولما يرتضيه الطبع وانما اختاره الرضى
هربا مما يرد على التعيين من الاشكالات المشهورة التى بينهـا فراجعهـا (قوله
لا يتجاوز عنه) اى لاينبغى تركه اى فالاولى ان يترك الشـارح تفصيل الخلاف
بقوله فقال الى قوله علم اه (قوله والحـكم بان) عطف تفسير للتغيير (قوله
ولا يتصور التفضيل على ما ذكر اولا) و ذلك لمـا ياتى فى اسم التفضيل انه اذا
اضيف فله معنيـان و فى كل منهما لا يصح ان يقال زيد افضل عمرو بالاضـافة
بمعنى افضل من عمرو وانما يضـاف عند التفضيل على المضـاف اليه الى ما يدخل
فى مفهومه المفضل وان كان خارجا عنه بحسب الارادة وفى قولنـا جائنى الرجل
والرجل الاخر اه لايتصور اضافة الاخر الى الرجل الاول اى ضميره لعدم دخول
الثانى فى الرجل الجائى اولا فهو من قبيل زيد افضل عمرو بالاضـافة (قـوله
بالاضـافة) اى لو قيل جائنى رجل ورجل آخره بالاضـافة الى ضمير الاول
بمعنى اشد تاخرا منه يكون من قبيل قولك زيد افضل عمرو وهو غير صحيح لما
ياتى ان شرط الاضـافة دخـول المفضل تحت مفهوم المضاف اليه وان خرج عنه
بحسب الارادة فراجعه (قوله نرفع اه) مفعول تذكر اى تذكر قوله تعـالى
نرفع الاية (قوله وقوله بين ذراعى و جبهة الاسد) وقولهم نصف وربع درهم
(قوله فلا يحتمل ان يكون معدولا عنهـا) الا ان يدعى ان جمع من قبيل الجمع
المصحح عدل عن صيغته الى صيغة التكسير و هو فى غاية البعد فتدبر (قوله ثم

فى قوله كيف لواعتبرفائدة اه جديدة) اى فيكــون قوله وعلى ما ذكرنا توطئة
لقوله كيف اه فلا يلزم محظورالتكرار (قوله واقوى ما يروج ما ذكره)
يعنى ان الشارح حين بين وجود الاصل للاسم المعدول فى اخر بالدليل المشترك
بينه وبين آخر واجمع ولم يكن فيهما احتياج الى اعتبار العدل بل فيهما مايضاده
و هو وزن الفعل احتاج الى اعادة ما ذكره سابقا هنا و قدتقدم انه لابد
فى اعتبار العدل من امرين اه ولا يعتبر الامر الثانى الا لضرورة منع الصرف ولا
ضرورة فى المفرد والحاصل ان الدليل المشترك انما ثبت بالنسبة الى الامر الاول
فقط و هو ثابت فى المفرد كالجمع وافتراقهما انما هو باعتبار الامر الثانى و هو
اعتبار الاخراج والله اعلم (قوله و لم يحضره) اى لم يتذكر الشارح ذلك الداعى
والا لتعرض لنحو اخر واجمع بدل الاقوس والانيب (قوله لوجب كون اجمع
واخر ايضا معدولين) بناء على انه فى الاصل اسم تفضيل بمعنى اتم جمعا ثم جرد
عن معنى الزيادة فهو كاخر فى ثبوت الاصل القياسى وعدم الاحتياج الى اعتبار
اخراجه عنه بخلاف جمعهما لتحقق السببين فيهما وهما وزن الفعل والوصفية الاصلية
بخلاف جمعهما فهما نظير اقوس وانيب فى عدم اعتبار الاخراج و فى ثبوت اصل
قياسى ولو ذكرهما الشارح هنا بدلهما لكان او فى بهذا الغرض فتدبر (قوله
ضد) اى هو من الاضداد (قوله و اسم للضبعان) فاذا ثبت للقثم هذا المعانى
يكون اسم جنس ايضا فلا يصح قوله لم يوجد الا علما (قوله ظاهره ان الضمير
لبنى تميم) فمعنى قوله اعتبروا انهم نطقوا به بحيث يحكم النحاة باعتبار العدل
فيه على ما سيجئ فى المضمرات (قوله اسم كوكب) وتانيثه سماعى (قوله
و طمار اسم مكان اه) ظاهره انه غير علم فتامل (قوله وفى بعض النسخ
ووبار) بتقديم الواو (قوله فهو ظاهر المنع) لان فيها اشياء لاتحصى (قوله
لاالمجموع) لما مر آنفا ان العلمية والتانيث ليسا سبب بناء (قوله قاصرا)
لوجوده فى المبنيات وما يناسبها (قوله لان غيره امامعرف) وهو التانيث
والمعرفة والجمع (قوله واما مستغن عن البيان) وهوالوصف والعجمة
والتركيب والالف والنون و وزن الفعل (قوله غير صفة حالا) وانما وصفيته
فى الاصل فقط (قوله لم تقول لايقيد الابهام) بكونه فى الغاية كما قيده به غيره
(قوله فان رجيلا فيه وصف) كسائر المصغرات فنحوضويرب فيه وصفيتان

(قوله ومعناه الماء الكثير) ففيه تعيين لنوع الذات (قوله معناه كثرة الماء)
فيه انه ثبت فاض الماء الا ان يقال انه مبنى على التجريد (قوله لا رجل له صغر)
لقائل ان يقول لا نسلم ذلك النفى لانهم ما ارادوا بقولهم ان الوصف موضوع
لذات ما مع بعض صفاتها ان مفهوم ذات ما من حيث هى مبهمة لابد ان تلاحظ
دائما معه بل ارادوا به انه لابد له من موصوف ما ملحوظ معه مطلقا سواء لوحظ
معينا اولا فاذا حصل ملاحظته فى نحو رجيل بدلالة مادته على ذات معينة
و بهيئته على وصف قائم بها لم يبق احتياج الى ذات اخرى مبهمة و كذلك
فى قولنا زيد قائم مثلا صرح به بعض المحققين فى تحقيق كون قولنا الانسان
حيوان ناطق حدا تاما لانه لوكان معنى الناطق هنا شيء له النطق لكان حدا
ناقصا فما اشتهر ان معنى القائم شيء له القيام و معنى الناطق شيء له النطق انه لابد
من اجرائه على موصوف قبله اوفاعل بعده كما فى اقائم زيد ونحوه لا ان
عنوان الشيء مثلا مدلول له تضمنا و الا لزم التجريد فى جميع موارد الموصوف
مع الصفات وهو بعيد جدا فتامل والله تعالى اعلم (قوله فهو يدل على ذات
مبهمة و بعض صفاتها) يعنى ان صيغة التصغير موضوعة وضعا نوعيا للدلالة على
ذات مبهمة مع وصف الصغر فرجيل كما يدل بمادته على ذات معينة تعيينا نوعيا
يدل بهيئته على ذات مبهمة غاية الابهام فان معناه رجل صغير والصغر وصف غير
مختص بالرجل ولو كان معناه رجل له صغر لكان اسما محضا دالا على ذات معينة
تعيينا نوعيا من غير دلالة على ذات مبهمة غاية الابهام فتامل (قوله شيء ما)
كالعين والنهر (قوله له كثرة الماء) مع المبالغة فى الكثرة (قوله شيء ماله المبدأ)
اى المشتق منه وهو هنا الفيض بمعنى كثرة الماء (قوله فى مفهوم الفياض) كما
فى مفهوم الفيض (قوله فتدبر) لتطلع بالتدبر على ما هو الحق فى منع صرف نحو
طليحة فان النحاة ذكروا له وجهين احدهما واختاره عبدالغفور البناء على المسامحة
فكان المصغر جعل المصغر نقبا ولهذا لم يعمل كما يعمل المنسوب ثانيهما مااختاره
المحشى كصاحب اللباب وهو ان المصغر لايجعل المصغر نعتا حتى ينافى العلمية بل
يجعله كالموصوف والصفة و وصف الاعلام شائع فلا منافاة بين التصغير و العلمية
فراجع اللباب و شروحه (قوله والمذكورة) والافراد ايضا (قوله الصواب
متصفة) لان شان ذواتهن المرادة هنا هو الاتصاف بالاربعة واما الوصف فانما

هو شـان لفظ النسوة والاربع (قوله زائلا بالعلمية) الزائلة بالتكير ايضا
(قوله اى لتفرع الدلالات الثلث المعتبرة) و اما اعتبارات البلغاء فدلالة
رابعة كما ان العادة طبيعة خامسة واما المجاز وان شاع فى المحاورات لكن اللائق
تركه فى التعريفات و نحوها لاحتياجه الى القرينة مع انها قد تخفى والله اعلم
(قوله بحيث لايشعر اللفظ بالوصف) اى بخلاف ما اذا بلغ الغلبة الى حد العلمية
فان المعنى الوصفى حينئذ قد يلاحظ كما فى الالقاب والكنى وقدلا فراجعها (قوله
على مثال له) من غير العلم (قوله لم يصرح به فى التفريع) بان قال فلا تضره
الغلبة ولا النقل (قوله و اكتفى باندراج حكمه) اى فيمكن معرفة حكمه
بذلك الاصل لو اطلع عليه مع ان نقل الوصف الى معنى اسم الجنس قليل مطلقا
(قوله فى الاصل) وانما اطلقه المصنف لانه بصدد تعيين الذات (قوله الفاء
لتفرع علية اشتراط الوصف اه) اى لابتنائها و ترتبها على ثبوت الاشتراط
والانسب كونه لتفرع انحصار عليته على ثبوت انحصار الاشتراط فى الاصالة الذى
افاده تعريف المسند اليه بالاضافة فى قوله شرطه اه و اما تفرع مجرد العلية
وان كان ثابتا فغير محتاج الى بيانه بعد ثبوت الاشتراط فالظاهر الاليق تفريع
الانحصار فتامل (قوله اشتراط الوصف) فى الاقتصار عليه بدون التعرض
لعدم مضرة الغلبة رمز الى ماياتى فى قوله والاظهر فتدبر (قوله ومن قال الفاء
يدل) لانه فاء النتيجة وهى لا تترتب على القياس الاباعتبار العلم اى لا يلزم كونها
مترتبة باعتبار الحصول بل قد يتحقق الترتب الذهنى والخارجى كما فى البرهان
اللمى و قد يتحقق الذهنى كما فى البرهان الانى فاللازم دائما هو الترتب الذهنى
لا غير كما يعلم بمراجعة كلام اهل المنطق فراجعه (قوله على ترتب العلم) اى
ترتب العلم بالفرع على العلم بالاصل (قوله واللام للتعليل) اى تعليل نفس الفرع
بنفس الاصل مع قطع النظر عن العلم بهما (قوله فيفيد ترتب المعلوم) اى
انصراف اربع اه على المعلوم المشار اليه بذلك وهو اشتراط الاصالة (قوله
فلا يغنى احدهما عن الاخرى) اى لان الفاء لتفرع العلم على العلم فى الذهن
واللام لتفرع المعلوم على المعلوم فى الخارج (قوله كيف اه) وهذا الاستبعاد
فى غاية البعد كيف والنتيجة انما يلزم ترتبها فى الذهن لا فى الخارج بشهادة البرهان
الانى (قوله على الاصل) اى القياس والدليل (قوله لا لترتب العلم) قسم

المنطقيون الموصل الى العلم الى موصل الى تصور و هو القول الشارح و الى موصل الى تصديق كالقياس وقسموه الى ما هو علة للترتب فى الذهن فقط و هو البرهان الانى والى ما هو علة للترتب ذهنا وخارجا و هو البرهان اللمى وعرفوا الدليل كالاصوليين بانه مايلزم من العلم به العلم بشئ آخر اومايمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبرى وهذا كله صريح فى ان المعتبر فى القياس والدليل انما هو ترتب المدلول و هو النتيجة ذهنا واما الترتب الخارجى فليس بلازم (قوله لان المعلوم العلية) اى لانها التى وليت الفاء فى قوله فلذلك اه لكن الظاهر ان القائل اراد بالمعلوم صرف اربع اه المترتب على المعلوم الذى هو الاشتراط فالتعجب منه عجيب (قوله لترتب الصرف) اى و ما بعده (قوله الى الاصالة) اى اشتراطها ايضا (قوله فجعل مجموع الامور الثلثة معللة بمجموع الامرين) بناء على تقدم اعتبار العطف على الربط اى فلا يرد ان المعطوف معلل بغير ما علل به المعطوف عليه فلا يستقيم العطف كما فصله الفاضل الخطائى فراجعه (قوله تكلف) و هو تاويل المتعدد بالمذكور وانكان شائعا فى مثله (قوله لتقدير اه) فالفاء للتفسير (قوله ولذلك) اى لاجل تاويل المتعدد بالمذكور (قوله وشرط مجرد الاصالة) فيه قلب اى مجرد شرط الاصالة (قوله مدخول) اى فيه دخل اى عيب (قوله لاحاجة فى عدم اه) لان الصرف اصل ثابت حتى يتحقق مايزيله (قوله تقديم الظرف) المفيد للاختصاص (قوله وقبول الاعداد التاء) التى تدل على ان المعدود مؤنث فى التاويل وانكان مذكرا فى الحقيقة (قوله لا فى اصل الوضع العددى) لكن يرد عليه قولهم ستة ضعف ثلثة عند ارادة العدد قال فى المفصل انها حينئذ اعلام فراجعه (قوله او امتنع اسود من الصرف) على حذف الجار والمجرور (قوله لتخيل مصدر له) كاستحجر واستنوق (قوله و هو المعروف) فى القاموس شامة فى البدن انتهى فليس بمصدر فاما ان يقال ان الاشتقاق قد يتحقق من اسماء الاعيان كاستنوق واستحجر واما ان يقدر لا خيل مصدر موضوع لحدوث ذلك الخال وكلام الشارح ظاهر فى الاول واوله المحشى بالثانى ليكون الاشتقاق من المصدر كليا لا اكثريا فيقال ان نحو استحجر ايضا مشتق من مصدر متخيل موضوع لحدوث ذلك الوصف لكنه تكلف فلذلك ذهب السيد قدس سره الى الاول

كما صرح به فى حواشى الكشاف فراجعه والظاهر ان الشارح تبعه كما هو دأبه فى هذا الشرح (قوله لاشتراكهما بينهما) لان المعنوى حاصل بالتاء ايضا (قوله لم يعرف بالتاء) وان حصل بها (قوله بل بامارات تدل اه) كارجاع ضمير المؤنث والحاق تاء التانيث بالفعل المسند اليه (قوله يقال المراد تاء تنقلب هاء) فيدخل مثل تاء حجارة لانها تنقلب هاء (قوله فقال الزمخشرى عرفات ينصرف) وقد تقدم ان نحوه واسطة بين المنصرف وغيره (قوله ولا يمنع من غير المنصرف اه) اى باعتبار رعاية الاصل كما تقدم (قوله للتانيث) اى للفرق بين المذكر والمؤنث وسياتى انها تاتى لاربعة عشر معنى عن الرضى (قوله على وتيرتها) اى طريقتها (قوله بالترخيم) فانه فى غير المنادى لضرورة الشعر وفى المنادى للهرب عن الثقل فيما هو كثير الوقوع فكان فى حكم الضرورة (قوله اى اشار الى ماذكره اه) اى والا فالظاهر ان يقول اليهما (قوله جعل الاوسط اه) فكانه جعل او لمنع الجمع اى شرطه زيادة على الثلثة فان لم توجد فتحرك الاوسط فان لم يوجد فالعجمة (قوله والاحسن اه) فاو لمنع الخلو فقط اذ لا منافاة بينها من حيث الوجود (قوله ثلاثيا كان او خماسيا) واما الرباعى فلا اوسط له (قوله يجتمع فيه الشرائط الثلثة للوجوب) وعلى ما ذكره الشارح يلزم ان يعتبر الزيادة ولا موجب له الا زيادة ثقله وياتى انه لا يظهر اعتبار الثقل فلذا قال والاحسن (قوله لا يظهر اعتبار حدوث ثقل) انما قال لا يظهر لاحتمال ان يعتبر ثقل معنوى نشاء من مشابهة الفعل فى الفرعية كما قالوا فى نفس الفعل انه اثقل من الاسم باعتبار لزوم تعدد اجزاء معناه ابدا لدلالته على الحدث والزمان والنسبة (قوله من كل سبب) وان ظهر فى بعضها كالالف والنون والجمع والتركيب والتانيث (قوله ولم اعثر على هذا الكلام فى غير كلام الفاضل الهندى) يعنى انه مما لا يساعده نقل كما لم يساعده عقل (قوله لان العلمية تجتمع مع اسباب مع كل منها شرط فى التاثير اه) مثلا يجتمع مع التركيب وشرط التاثير حينئذ ان لا يكون باضافة ولا اسناد ومع العجمة وشرطه تحقق العلمية فى العجمية وتحرك الاوسط او الزيادة على الثلثة فلما تبدل الشرط بتبدل السبب الاخر والعلمية بحالها ناسب اضافة الشرط الى ما يتبدل بتبدله اذ لو كان الاشتراط بالنسبة الى العلمية لبقى ما بقيت وقد تقرر ان الدوران

من الدلائل المفيدة للظن الكافي في امثال هذه التعليلات والله اعلم (قوله لان العلمية تؤثر) مع غير هذا السبب (قوله بدون هذا الشرط) المخصوص (قوله في بحثها) لان الكلام هناك فيها (قوله و قد يخير فيها) بان سمع فيه التذكير والتانيث (قوله والمرجع) في الالتزام والتخيير (قوله السماع) اذا كان المرجع هو السماع فتمثيل المصنف بماه وجور محل بحث في الصحاح انهما مما يذكر و يؤنث (قوله الوجهين) اى التذكير والتانيث (قوله وكذا اسماء القبائل) و غيرها كالكتب مثلا (قوله لاغير) يتامل فيه اذ يبعد منع تجويزهم الوجهين اى التذكير والتانيث و اذا اعتبر التانيث فكيف يتعين الصرف . (قوله كشف الوجوه توجيه هذا التركيب) يعني ان من عادة الشراح انه اذا كان في تفسير تركيب واحد او كلمة واحدة وجوه متعددة ان يفرقوا تلك الوجوه بان يذكروا بعضها في موضع و بعضها في موضع اخر وربما راعوا في التخصيص مناسبة فليحافظ على هذه القاعدة فانها كثيرة الوقوع خصوصا في كتب التفسير لاسيما تفسير البيضاوى (قوله و اشار بقوله صرفها) بتانيث الضمير (قوله تذكير العائد الى هذه المؤنثات) بناء على ان المؤنث اذا اريد به لفظه روعى تانيثه الذى كان عند ارادة المعنى (قوله معاملة اللفظ) اى مع ارادة كل واحد (قوله المراد ان شرطه اه) اى لا انه ليس له شرط اخر (قوله الزيادة) فالقصر اضافي (قوله لا لان تسمية اللفظ) هكذا في النسخ و الصواب لا لان تسمية المذكر (قوله بالمؤنث المعنوى) الذى استوى فيه الطرفان (قوله لاتكفي في منع الصرف) اى في وجوبه (قوله الا المذكر) في الحصر تامل لان تانيثه غير محتاج الى التاويل بل ثابت بالسماع الا ان يتمسك بما تقدم أن الاصل هو الصرف فتدبر (قوله فان ما هو بمنزلة الحرف الاصلى) الاوضح فان ما هو اصلي او بمنزلة الاصلي (قوله فسموا ما يقابل اللام الثاني) الظاهر تركه على ماياتي (قوله الا يرى ان في جحمرش اه) عبارة مختلة (قوله لانه في مقابلة رابع حروف الميزان) و هي الفاء والعين و اللام والصرفيون في غير التصغير يكررون اللام الرابع فصاعدا وفي التصغير يكررون العين فوزن مصيبيح فعيعيل لا فعيليل ولا مفيعيل فراجعه (قوله فان تصغيره على فعيليل) بل فعيعيل لا مفيعيل وان كان مصباح مفعالا تامل (قوله فالياء ان بمنزلة اه) اى ليسا بمنزلة

الحرف الاصلى بخلاف الميم (قوله انكان المعرفة فى باب اه) وانكان فى غيره شائعا فى الموصوف (قوله وانكان اسما للموصوف) كالنكرة حيث عدوها من اقسام الاسم (قوله لضرورة الشعر) الواقعة فى عروض البيت (قوله لم يقل) هنا وفى العجمة ايضا (قوله والمراد هنا اشتراط كون التعريف نفسه علميا اوعلمية) لو قال المصنف شرطها العلمية لم يفهم منه اشتراط كون التعريف نفسه علميا او علمية الذى هو المقصود و وجب حمله على المعنى الشائع اى شرطها كون ما هى فيه علما لانه لولم يحمل عليه فان جعلت الياء مصدرية كان المعنى شرطها كونها علما والمعرفة لا يكون علما وان جعلتها للنسبة كان المعنى شرطها الخصلة المنسوبة الى العلم و لا محصل له فتامل فانه من مزالق الاقدام والله اعلم (قوله فافهم) فان تغيير الاسلوب يدل على تغيير المعنى والحال ان النسبة راجحة هنا بخلافها فى العبارة الشائعة فان المصدرية راجحة بل متعينة فيها فالواو فى قوله و جعلها اه حالية فتدبر (قوله الاولى فيه فيه) اى ان يقول بدل فى ضمنه فيه لان الضمن من التضمن انما يستعمل فى ظرفية الكل للجزء والتعريف وصف للعلم لا جزؤه الا ان ينزل الوصف اللازم دائما منزلة الجزء كما يستعمل التضمن بمعنى مطلق الاستلزام (قوله واستغنى عن الاشتراط) اى فطريقته اخصر وطريقة المصنف اظهر (قوله و انما وصفت بالتاثير لاتحادها) اى لان كون تاثير التعريف مشروطا بتحققه فى ضمن العلمية او بثبوته فى العلم راجع الى ان المؤثر هو العلمية فلا تحقق للتعريف الذى شرط تاثيره العلمية الا بتحقق العلمية بخلاف البواقى فان تحققها مغاير لتحقق العلمية فالحاصل ان العلمية نوع من التعريف بخلافها (قوله بالسبب) وانما الاختلاف فى التعبير قاله عبدالغفور والظاهر ان التعريف جنس والعلمية نوع منه والنوع لابد ان يشتمل على الجنس مع زيادة هو الفصل كاشتمال الانسان على الحيوان مع النطق فمعنى اشتراط الجنس بالنوع فى حكم هو اشتراط الفصل الذى فيه ولاشك ان عنوان الفصل كالنطق مثلا من غير عنوان الجنس كالحيوان فالحق انه لا اتحاد فيما نحن فيه بين السبب والشرط الا باعتبار اتحاد ما صدقهما اى ذات الموصوف بهما فتدبر (قوله فيمتنع) اى الاسم العجمى رعاية لحق العجمة حيث تمكنت بالعلمية (قوله وسبب تذكيره امر معنوى) فيه لطافة اذ يحتمل ارادة لفظه فيكون التذكير ناظرا

الى الخبر وارادة معناه و هوان معنى العجمة كون اللفظ مما وضعه اه او كـونه سببا (قوله و يدفعه مـا سبق) فى الشرح (قـوله ايضـا) اى كما لم يكتفوا فى الوجوب (قوله فيه ان منع صرف نحو شتر ايضا خلافية) لمـا مر ان تحرك الاوسط يكتفى به عند سيبويه وا كثر النحاة و انه يحتمل ان امتناع شتر انما هو للعلمية والتانيث (قوله على ما هو الحق عنده) من الاكتفاء بتحرك الاوسـط (قوله اختير نوح فى التمثيل) فى المتن بقوله فنوح منصرف ولو قال فاختـار نوحا او نحوذلك لكان اوضح فتدبر (قوله والاولى اه) الا ان يقال ان الاولاد انمـا تعلموا العربية من ابيهم فيدل على انه كان عربيا (قـوله الى اسمعيل ع م) يوافق ظاهر العبارة (قوله الاظهر) ليوافق بقية الشروط فراجعهـا (قوله بعيد عن الفهم لـكن يقر به جعل اللام للعهد اى جمع يقوم مقـام سببين راجع عبدالغفور غفر الله له ولنا آمين (قوله فاوضح ماهو المراد) من ميزان التصغير كما تقدم (قوله لكن يرد عليه صحاري) هذا مخالف لما سبق فى قوله للعلامة (قوله وتقديرا) اى وصحاري ليس اولهما فيه مكسورا لا تحقيقا ولا تقديرا لكن يرد عليه ان الجوهرى وغيره صرحوا بآن اصل صحاري صحاري بالكسر والتشديد وقد جاء ذلك فى الشعر فراجع كتب اللغة والصرف (قـوله فاريد بالمنتهى الانتهاء) على انه مصدر ميمى (قوله مافوق الواحد) على المرجوح من ان اقل الجمع اثنان (قوله الاولى كما جمع) ليكـون دالا صريحا على تحقق وقوعه فيكون ناصا وشاهدا على الجواز لكن قدشاع فى امثال ذلك كقولهم يقال وتقول ان يراد القول الجـارى على طريقة اللغة فلذلك قال الاولى فتدبر (قوله فافهم) فقد يقال اتى بالمضارع اشـارة الى استمرار مثله حتى يشاهده السـامع و يسمعه من العرب اولاستحضار تلك الصورة لغرابتها (قوله غيرههنا بمعنى لا) كما يستعمل لا بمعنى غير فى نحو لافارض الاية كما تقارض غير مع الا (قوله وهو خبر اخر لشرطـه) فيه ان الخبرية هنـا لا تصح الا على تقدير عامل الظرف مصدرا اى شرطه كونه بلاهاء او ان يكون بلاهاء مثلا لانه لوقدر الفعل او اسم الفاعل فسد المعنى كما لايخفى فالصواب انه ليس بخبر بل اما صفة للصيغة بناء على ان اضافتها للعهد الذهنى او بتقدير المعرفة وانمـا يكون تكلفا غير رائج اذا لم يكن المعنى على التركيب التوصيفى كما ياتى فى لا لنفى الجنس و ايضـا ان الخـبرية تقتضى

القول بزيادة الباء وادعاء ان لا بمعنى العدم اى شرطه عدم الهاء وهو موقوف على النقل والظاهر عدمه (قوله لاصفة للصيغة) اى كما اجازه عبدالغفور لكنه هو الصواب المتعين (قوله الا لضرورة) واى ضرورة اعظم من عدم استقامة المعنى الا على تقدير العامل مصدرا اوالقول بزيادة الباء وكون لا بمعنى العدم وكلاهما غيرثابت (قوله فيه لطافة) بناء على جواز القصر فى نحو باتا (قوله اصلا) اى لافى الوصل ولافى الوقف (قوله ويكون قاصرا) اذ يصدق على فرازنة وصلا انه بغيرهاء ووقفا انه بغيرتاء فالحاصل انه لابد اما من حمله على السلب المطلق او من التقييد والاول اولى اذالتقييد خلاف الاصل (قوله وقد نبه) نبه بهذا على ان الهاء والتاء عبارة عن علامة التانيث مطلقا فهو توجيه ثالث اولى من الاولين لعدم احتياجه الى التقييد ولا الحمل على السلب المطلق فتامل (قوله على كلتى عبارتى اه) اى هما اسمان شاملان للحالين معا (قوله لايجمع على فواعل) فيه انه اذا كان لغيرالعاقل قد يجمع عليه (قوله فرقا بين الجمع ووزن الفعل فى ذلك) فان قوله غير قابل صريح فى ان الشرط عدم قبول التاء وانه لايكفى مجرد خلوه عنها بخلاف قوله بغير هاء فان المتبادر عدم وجوده بالفعل فلا يضر كونه قابلا لها (قول الشارح فانه مفرد محض اه) هذا الكلام فى نفسه صحيح يدل عليه انصراف ثلاثى ونحوه وعمرى وزينبى واحمرى وابراهيمى وعمرانى ونحوها وذلك لان النسبة غيرت معنى الكلمة حتى صارت فى حكم الوصف لموصوف غيرالمنسوب اليه متحملا لضميره عاملا عمل المشتق كمررت برجل بغدادى ابوه فالتقييد بعدم ياء النسبة غير محتاج اليه فى شئ من الاسباب لظهور ان المنسوب كلمة اخرى مباينة للمنسوب اليه فى المعنى وان اجرى على الياء حكم الجزء لصيرورتها فى المنسوب كالجزء ولايلزم منه كون المنسوب اليه مثل المنسوب لتباينهما كمال التباين (قوله وليس ذاك) حاصله ان الشبهة واردة لاتندفع الا بما اجاب به الهندى وغيره اذالاحتياج الى الاخراج انما هو بالنسبة لما فى ضمن فرازنة ومدائنى لا لانفسهما لخروجهما بالصيغة والله اعلم (قوله بجميعها) و (قوله فيهما) تنبيه على ان المراد انما هو فرازن الذى فى ضمن فرازنة ومدائن الذى فى ضمن مدائنى لا نفسهما لخروجهما بالصيغة و قوله فانه اه بيان لوجه الاحتياج الى اخراجهما لكن لقائل ان يقول ان مدائنى بالياء

غير داخل فى الجمع اصلا لانه مفرد حقيقة وحكما بخلاف فرازنة فانه جمع بلا شبهة و فيه صيغة منتهى الجموع نظرا الى ان الهاء كلمة اخرى حقيقة وان عدتا كلمة واحدة لشدة الامتزاج (قوله يجرى على حرف النسبة و تاء التانيث لشدة الامتزاج) اى فاحتيج الى اخراجهما لئلا يتوهم منع صرف فرازنة ومدائنى باجراء حكم فرازن و مدائن عليهما (قوله ومدائن جمع فى الحال) اى حكما (قوله لان الاعراب الذى يظهر فى ياء النسبة اعراب مدائن) فلابد من اخراج مدائن وفرازن فالشبهة واردة لا تندفع الا بذلك الجواب (قوله ولو جعل قوله بغيرهاء اه) بان قال مثال لما بعد الفه حرفان بغيرهاء وكذا فى مصابيح (قوله اشد قبولا) اى مقبولية ولذا اتى باشد (قوله اذا اريد به معناه) و سياتى ان المبنى اذا اريد به نفسه يبقى مبنيا فهو داخل تحت هذه القاعدة (قوله ومنهم من غفل وقال اه) و سياتى ان ما ولا اذا اريد بهما نفسهما يزاد عليهما همزة فيصيران معربين فتدبر (قوله حال من المبتداء) لانه مسند اليه فكان فاعلا معنى (قوله ابن مالك) تبعا لسيبويه (قوله ولاغبار عليه لفظا و معنى) اما لفظا فلان الحال يعمل فيه معنى الفعل كالنسبة المفهومة من الجملة الاسمية و اما معنى فلان المبتداء لايخلو من معنى الفاعلية فان زيدا فى زيد قائم منسوب اليه كالفاعل (قوله ولا باس بالتقييد) اى فهو من باب مفهوم الموافقة بالاولى مثل « فلا تقل لهما اف » فيحرم الضرب بالاولى (قوله لولم يخف الله لم يعصه) فان خاف فالاولى ان لا يعصيه (قوله لوكان ناشئا عما سبق) لكونه منعا له اونقضا اومعارضة (قوله وليس كذلك) الظاهر ان اطلاق علم الجنس على الافراد انما هو باعتبار تحقق تلك الماهية المعلومة التى لم يعتبر فيها وحدة ولا تعدد فيها فقوله فان اطلاقه اه ممنوع منعا ظاهرا فتدبر وكذا قوله مع ان اه ممنوع لانه انما ينافيها لوكان اطلاقه على الكثير باعتبار واحد واحد وليس كذلك بل نسبة الماهية المطلقة الى كل فرد والى مجموع الافراد على السواء فتدبر (قوله باعتبار اطلاقه على واحد واحد على سبيل البدل) فيه ان علم الجنس موضوع للماهية من حيث هى لامع وحدة غير معينة فراجعه (قوله مع وجود الضد الاخر) بدون اعتباره (قوله هى الانثى) وسياتى منع الحصر (قوله قلت تانيث احد المترادفين لايستلزم تانيث الاخر) اى تانيثا سماعيا والا فقد مر جواز التانيث فى نحو اسماء البلدان باعتبار

البلدة (قوله تحقيق حال التانيث اه) اى لا آنه محتاج اليه فى هذا المقام (قوله والا فوجود التانيث لا يضر) لا نه مشروط بالعلمية (قوله و هو اوفق بسوق الخطاب) ليكون جوابا عن قول السائل فان فيه العلمية والتانيث (قوله بل لا نه لا شرط له) سوى صيغة منتهى الجموع لامكان اعتبار الجمعية المطلقة (قوله وفيه نظر) لان عدم جريان وجه التفصى فى سراويل لا يقدح فى التفصى عن الاشكال بحضاجر حتى يكون الجواب عن الاشكال الاول منشأ للاشكال الثانى (قوله انه اقوى) لا نه غير منصرف اتفاقا بخلاف سراويل (قوله اوضح) لان فى دفع الثانى اضطرابا فلذلك احتلفوا (قوله و هو وان اشتهر ففيه) ان مجرد الاشتهار لا يغنى بل لابد من ثبوت النقل من رواة مذاهب الائمة (قوله مطلقا) اى سواء كان صيغة منتهى الجموع اولا (قوله ثم نقول لايخفى اه) هذا من قبيل ما يعده من محاسن الاختراع لاجل حب الابتداع (قوله قائما مقام السببين) بسبب الشرط (قوله غيره) اى فهذا يدل على مجئ سرويل كسابقيه و فى بعض نسخ القاموس و ليس فى كلام العرب فعويل بدون غيره وعليه ففى وجه الدلالة خفاء فليراجع النسخ الصحيحة والله اعلم (قوله الا فى الاشخاص) لعله اراد به الاعلام فيستقيم و لذا عبر الرضى بالاعلام لا الاشخاص (قوله لوقيل اه) اوقيل الا فى الاعلام بدل الا فى الاشخاص (قوله اسم جنس) بل علم جنس او شخص (قوله وان امكن تقدير كونه جمعا) اى منقولا (قوله للمفرد المحقق و هو السروالة بمعنى مطلق القطعة (قوله على اعلى درجات البلاغة) انما اورد اعلى الذى هو اسم التفضيل لان استعمال اذا فيه على اصل التحقق لان الصرف واقع فى الجملة كالسيئة واما استعمال ان فيحتاج الى تاويل ان القليل من حيث هو كانه غير محقق الوقوع فكان ابلغ وادق (قوله واقتصر) او للاشارة الى ماذكره الجوهرى ان العمل على الصرف (قوله على اصل المعنى) بدون رعاية خواص التركيب (قوله والمقام لايخلو عن الاشكال) لا نه اذا لم يصرف سراويل انتقض قاعدة الجمع و اذا صرف انتقض قاعدة الزنة فالاشكال بسراويل وارد على كلا التقديرين غير مختص بالاول والدفع مشترك بينهما ايضا فتامل (قوله وهو متعلق بمعنى النحو) قال عبدالغفور والعامل فيهما المماثلة المستفادة من الكاف انتهى وهو الظاهر من حيث المعنى فتامل (قوله بحسب الصورة) اى فحالة النصب

خارجة (قوله نظرا الى نفسه) اذ لا تحرك لاخره عندالتعداد (قوله عمايعرضه فى التركيب) من الحركة الاعرابية لانه لا ثقل لحروف العلة الا بعدالتحرك مع تحرك ماقبله كما تقرر فى محله فراجعه (قوله متقدم على مايعرض الكلمة بعدتمامها) ففى كلام الشارح تناف ظاهر (قوله لاستغنى) اى لكان اخصر (قوله واستعمال الفرزدق) الذى هو من الفصحاء الذين يستشهد بشعرهم لانه من متقدمى المسلمين من الصدرالاول (قوله ولك ان تقول الالف عوض عن ياء المتكلم) وهو قياس فى لغة طئ كما فى بقا (قوله كما فى ياغلاما) لكن قلب الياء الفا قياس فى المنادى لا غير كما ياتى (قوله او اسم جنس) اى فلا يقال حينئذ ان المجعول المركب كلمة واحدة لايكون الا علما فلا حاجة الى اشتراط العلمية لانا لا نسلم الحصر او نقول العلمية شرط لتحققه لا تاثيره فراجع عبدالغفور (قوله الصيرورة بالقوة القريبة من الفعل) وهى اعم من الصيرورة بالفعل كما يعم الضاحك بالقوة جميع افرادالانسان فلا يقال يلزم حينئذ خروج ما صار بالفعل كلمة واحدة و خرج بقيدالقرب المفردات الحقيقية الصالحة للتركيب الصالح للصيرورة (قوله بمجرد جعله اسم جنس او علما) الاولى تاخيره لان جعله اسم جنس غير محقق فراجع عبدالغفور (قوله لخروج المركب من النجم والصعق) مع انه غير منصرف وذلك بان يجعل قولنا النجم الصعق او الصعق النجم علما لرجل مثلا وكذا مصرى بصرى او بصرى مصرى والظاهر ان النقض وارد بالمركب من نحو النجم ورجل و بصرى ورجل ايضا و يمكن الجواب عن هذاالايراد بان المتبادر من قولنا من غير حرفية جزء نفى كون الحرف جزءا اوليا فى هذاالتركيب وفيما ذكر من الامثلة المفروضة ليس الحرف جزءا اوليا بل هو جزءالجزء وانما كان جزءا اوليا فى النجم و بصرى مثلا لا فى النجم الصعق و بصرى مصرى بل هو فيهما جزءالجزء كما لا يخفى (قوله تركيبا امتزاجيا) هل يكفى فى النقض مجرد الاحتمال من غير ثبوت النقل وقد تقدم ان مجرد الاحتمال لايكفى فى نقض القواعدالادبية فليتامل فى التعريفات (قوله فى معنى الاسنادى) هكذا فى النسخ فالظرف حال او صفة للتركيب التوصيفى و يحتمل ان يكون خبر ان او متعلقا بمعنى الفعل المستفاد من الكاف او خبرا ثانيا لان ولوقال وهو فى معنى الاسنادى او الذى فى معنى الاسنادى لكان اوضح و معنى كونه فى معنى الاسنادى حصول

الربط الحملي بين الموصوف والصفة كما بين المسند والمسند اليه وان تفاوتا بالتمام وعدمه يعرف بالتامل فى قولنا زيد عالم وجائى زيد العالم فان الاتحاد بين زيد والعالم متحقق فيهما وان لم يكن الثانى مقصودا بالحكم والافادة والله اعلم (قوله فلذا لم يحمل عليه) لئلا يلغو الاشتراط (قوله ان الانسب) بان يعد من اسباب منع الصرف (قوله فلا يرد ضاربة) فانه وان جعل علما كان عدم انصرافه للتانيث والعلمية لا للتركيب (قوله فمع بعده عن الفهم اه) لان المتبادر من اضافة الشرط الى ضمير السبب ان يكون اشتراطه لاجل تحصيل قوة فى ذلك السبب لا لاجل تحصيل سبب آخر (قوله فقيل ولا يبعد حينئذ) فالحاصل ان فى تابط شرا اربعة مذاهب احدها انه مبنى حكاية عن مبنى الاصل على ان الجملة قسم رابع من مبنى الاصل ثانيها انه غير مبنى ولا معرب بل واسطة بينهما بناء على ان الجملة من حيث هى كذلك ثالثها انه معرب منصرف رابعها انه معرب غير منصرف ولو قيل انه ان كان الجزء الاخير معربا كتابط شرا فمعرب اعرابه مقدر وان كان مبنيا كشاب قرناها فمبنى لم يبعد فراجع المبسوطات (قوله ان يجعل غير منصرف) فيكون جره بالفتحة التقديرية لا بالكسرة (قوله ان الاسنادى ليس بمعرب ولا مبنى) اى من حيث هو وان كان من حيث وقوعه موقع المفرد فى حكم المبنى (قوله انما قال) اتى بصيغة الحصر ردا على عبد الغفور حيث وجه للاتيان بكان بما ذكره فى قوله فان قلت اه وقوله قلت الكلام فيما بعد فى المركب مطلقا محل تامل والظاهر ان يقول فى المتضمن مطلقا اى سواء تضمن فى الاصل او فى الحال وقوله بقرينة جعل اه محل تامل ايضا فانه جعل علما من غير نقل عن مركب مستعمل فى معنى فيكون علما على الارتجال وقوله مع انه مركب فى الاصل ان اراد انه لا تركيب فيه الان فه نوع وانما التركيب المنتفى فيه هو ما يقابل الافراد السابق فى معنى الكلمة لا التركيب المعتبر فى المبنيات ولا هنا (قوله كان) الذى يستعمل فى غير المجزوم به (قوله وقولنا من غير جزئية حرف) الاولى ان يقول من غير حرفية جزء كما فى الشرح (قوله فتامل) فان الكلمتين اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما ياتى التصريح به فى المركبات وكذلك كون حرف العطف جزءا من خمسة عشر بحسب المآل غير ظاهر اذ لا تركيب ظاهرا الا بعد ترك لفظ الواو (قوله المعدودان) وهما الزائدان (قوله الخاص) اى الزائدتين (قوله

لا لمطلقهما) لان حسان من الحسن علما منصرف (قوله ولا يكونان اصليتين) حين كانتا من اسباب منع الصرف (قوله والثانى ارجح) لان الوجه الاول شامل للاصليتين ايضا (قوله ولا الاسم المقابل للكنية) واللقب وهو المذكور فى تقسيم العلم (قوله والمقابل للظرف) فللاسم خمس معان خامسها مقابل الخبر (قوله اللازم الظرفية) حيث قسموا الظروف الى ماهو لازم الظرفية كقبل و بعد والى ماهو الاسم اى غير لازم الظرفية كاليوم (قوله فيناسب الافراد عند اضافة الشرط اليه) لان الموقوف على الشرط هو التاثير والمؤثر هو السبب وهو المجموع اذ ليس لكل منهما اثر على حدة (قوله فالمناسب تثنيتهما) اى فلا تنافر بين اعتبار الوحدة واعتبار التعدد كما قيل (قوله لانهما كائنان) فلكل واحد منهما كون على حدة (قوله من فوائد من هو استادى) ومحصل هذه الفائدة ان المعتبر فى وحدة الفاعل وتعدده هو وصف الفاعلية لا ذات الفاعل وكذا فى وحدة المفعول او المضاف اليه فتدبر (قوله جدى) حظى و بختى (قوله كالعلم) فيه لطافة (قوله وان كان يلايمه ان السبب الاخر) فان التفسير الثانى يفيد ظاهرا ان شرط الاسم مع اى سبب كان هو العلمية بخلاف التفسير الاول فانه لا يفيد الا اشتراط العلمية لتاثير الالف والنون (قوله فى هذا الاسم) المقابل للوصف (قوله ليستغنى عن حذف ان) فى غير جواب الاشياء الخمسة و بدون الفاء الفصيحة فانه قليل (قوله فجعله اه وقوله و لم يجعله اه) يعنى ان قول الشارح اوكانا فى صفة ليس اشارة الى ان قول المصنف اوفى صفة عطف على قوله فى اسم وان كان هو المتبادر من ظاهر عبارتى المصنف والشارح بل هو اشارة الى ان قوله فى صفة خبر لكانا المقدر بعد او العاطفة للشرط على الشرط فكان اداة الشرط مذكورة بعد او فيقرب من الحذف الشائع فى مثل ان خيرا فخيرا فالشرط مجزوم المحل عطفا على الشرط المجزوم محلا ايضا وكذا الجزاء مجزوم المحل عطفا على الجزاء المجزوم المحل بعاطف واحد لكن الحكم بالجزم المحلى فى الشرطين للفعل وحده وفى الجزاء للجملة فتدبر (قوله من قبيل ان خيرا فخيرا) وما هنا وان لم يكن من قبيله لكنه قريب منه بكونه عطفا على كانا فى ان كانا (قوله او على التنافى) فيفيد التنويع (قوله بين الشرطيتين) اى بناء على تقدير او ان كانا بقرينة المعطوف عليه لان تقدير ان مع وجود القرينة سائغ وان لم يكن شائعا فى غير

جواب الاشياء الخمسة وبدون الفاء الفصيحة فراجعها (قوله فتامل) فان العطف بالواو انما شاع عند التصريح بالفعل فى المعطوف ايضـا كما يقال انكان كذا اه وان كان اه واما اذا لم يصرح فالشيوع ممنوع بل لوقيل الشائع حينئذ هو اولم يبعد (قوله عدتم دخول تاء التانيث عليه) سواء كان هذا العدم ضروريا اولا (قوله تفسير الاعم بالاخص) لان الامتناع عبارة عن العدم الضرورى فقط والانتفـاء شامل له وللعدم الغير الضرورى بان يمكن دخوله عليه (قوله وجود فعلى) ووجوده مستلزم لامتناع فعلانة عند الاكثر (قوله الالف والنون فى الصفة) هذه العبارة وما بعدها فيها اختلال واوضح منها واخصر عبارة عبد الغفور حيث قال قوله كعمران وسلمان وعثمان فقد جاء فى الاسم حركات الفاء وفى الصفة لم يجئ كسر الفاء وجاء فتحها وضمها ايضا لكن المؤنث حينئذ مع التاء انتهى فتامل فى العبارتين تطلع على حقيقة الحـال (قوله قطعا) اى اصلا فقوله لا نظرا اه تفصيل له فلا ينـافى تجويز بعضهم اجتماعهما (قوله بخلاف رحمن) يعنى ان انتفـاء فعلانة فيما وجد فيه فـعلى قطعى بخلاف مالم يوجـد فيه فعلى كرحمن فان انتفـائها فيه غير قطعى بالنظر الى الوضع بل مبهم (قوله لايصح فيه فعلانة) كفعلى (قوله فحاله مبهم) فى فعلى وفعلانة (قوله لان الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء اغلب) لكن يعارضه غلبة فعلى فى فعلان صفة على فعلانة والغالب فى النوع اولى بالتقديم (قوله فى انه غير منصرف) او فى انه منصرف (قوله فلا محصل له) لان قولنا اختلف فى انه منصرف او غير منصرف يؤول بحسب المعنى الى انه اختلف فى انه احدهما كما يفيده كلمة او مع انكونه احدهما متفق عليه اذ لا وجه لان يقال فيه انه واسطة بينهما كعرفات (قوله وغاية التكلف) فى اصـلاح عبارة الشارح (قوله ان المعنى اه) وهذا نظير ماقالوا فى علمت ازيد عندك ام عمرو ان معناه علمت جواب هـذا السؤال وجوابه انما يكون بالتعيين (قوله اختلف فى دفع انه منصرف) على حذف المضاف (قوله او غير منصرف) فاو للشك او التشكيك (قوله اى فى دفـع هذا التردد) وفى بعض النسخ الترديد فاو على الاولى للشك وعلى الثـانية للتشكيك فتدبر (قوله على المعقول) كالالحـاق بالاغلب (قوله والجـواب ان عدم الاخـتلاف اه) واجيب بان دون ظرف لمفهوم الكلام ففى قوله والجواب اه بحث لانه مشعر بانحصـار الجواب فيه والله

اعلم (قوله حتى لو انتفى الاختلاف المخصوص) وانتفاؤه اما بتحقق الاتفاق او بالاختلاف على وجه اخر وذلك اما بحيث يبقى الاختلاف فى سكران اولا فتدبر (قوله فافهم) اى فان المشار اليه ثمه ليس مطلق الاختلاف حتى يرد الاعتراض المذكور بل هو الاختلاف المخصوص و انتفاؤه كما يتحقق بالاتفاق يتحقق بالاختلاف على وجه اخر (قوله لئلا يلغو ذكر الشرط) اى الشق الاول منه و هو الاختصاص الحقيقى ان حمل الاضافة على الحصر الحقيقى و حينئذ ينافيه الشق الثانى المذكور بقوله او يكون اه فتدبر (قوله ماله زيادة نسبة الى الفعل) اى الاختصاص الذى يدل عليه الاضافة اللامية (قوله للغاذكر الشرط) ونافاه قوله او يكون اه (قوله يشعر بمزيد اختصاص له بالفعل) اى غلبة وجوده فى الفعل فيخرج ما استوى فيه وفى الاسم و ما غلب فى الاسم (قوله فالاولى وهو كون الاسم على وزن) فيه ان مجرد ثبوت الوزن للفعل لا يصحح الاضافة اللامية فى قولهم وزن الفعل لان اللام لا بد فيها من الحصر الحقيقى او الاضافى كما ياتى فى حروف الجر مع الرد على بعض المتاخرين القائل بانه يكفى فى الاختصاص الذى يفيده اللام مجرد الارتباط فما زعمه المحشى انه الاولى لا يتمشى الا على قول ذلك البعض وهو خلاف ما عليه الفحول كما ياتى فالاولى ما ذكره الشارح لان عده من اوزان الفعل يشعر بمزيد اختصاص له بالفعل وذلك اما بالحصر الحقيقى او الاضافى والثانى اعم من ان يكون فى اوله احدى الزوائد الاربع اولا فحاصل الشرط تعين الحصر الحقيقى الذى افاده قوله ان يختص بالفعل او الاضافى الذى فى اوله احديها وهو مفاد قوله او يكون اه فلله در الشارح رحمه الله (قوله ثبت للفعل) فيشمل الغالب و غيره (قوله بل كيفية تحدث فى حروف الفعل) هى المراد بقوله على وزن اه فالصواب ان يقول وهو وزن يعد اه او ثبت اه (قوله و لاداعى الى حمله على هذا المعنى) لان الكيفية صفة للاسم صالحة لان تعد من اسباب منع الصرف (قوله وكان الاظهر فيه اه) فيه ما فيه فتدبر (قوله الخاص) بالفعل (قوله فلا يحتاج الى شرط تاثير) فيه انه لاوجه لنفى الاحتياج حينئذ فان شرط تاثيره ليس هو الاختصاص فقط بل احد الامرين منه ومن وجود احدى الزوائد الاربع فى اوله (قوله الا فيما له زيادة نسبة بالفعل) فيه ان زيادة النسبة تحصل بنحو الغلبة فلا توجب الحصر الحقيقى

(قوله اراد رعاية المناسبة بين الاسباب) هذا صريح في انه سلم عدم الاحتياج الى الاشتراط لو حمل الاضافة في وزن الفعل على ظاهرها من الاختصاص فليتأمل في وجه الاستغناء عن الشق الثاني من الشرط بظاهر الاضافة فانها ان كانت ظاهرة في الحصر الحقيقي فالشق الثاني ينافيه فكيف يستغنى به عنه وان كانت ظاهرة في مطلق الحصر الشامل للاضافي فمن اين يفهم وجود احدى الزوائد الاربع في اوله والله اعلم (قوله كذلك الاصل فيه) و لهذا ذهب بعض النحاة الى عدم اشتراط الاختصاص كما يأتي (قوله ان لا يوجد فيه ما في النوع الآخر) في عمومه بحث ظاهر لان انواع اللفظ لا بد ان تدخل تحت جنس بعيد وقريب فذلك الجنس وخاصته لابد ان يتحققا في كل نوع والا لم يكن نوعا منه فالصواب تخصيص ذلك الاصل بماله دخل في تمييز المعاني بان كان موضوعا لمعنى وضعا نوعيا كالوزن او شخصيا كالمادة (قوله وفهم ذلك) المذكور من قيد العربي و استثناء المنقول و قوله باعتبار اه ناظر الى الاول وقوله والمنقول اه الى الثاني (قوله على ان لك ان تجعل اه) لكن جعل مثله من تتمة الضابط خلاف الظاهر (قوله فتستفيد منه) فانه عربي منقول (قوله ذا كبوة) اى عثرة اوتعس (قوله مشيا مخصوصا) اى فيه ضعف اوعدو متقارب او مشي نشيط (قوله وقيل منقول من دئل بمعنى اسرع) عبارة الرضى من دئل فيه بمعنى اسرع وهو اوضح لان بناءه للمفعول بدون حرف الجر يحتاج الى التكلف فتامل (قوله هذا لا يصلح وجها للتقييد بالبناء للمفعول) فان قوله فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل كاف في تقييد مثال المختص بالبناء للمفعول (قوله لان المختص اه) اى لا بقرينة المقابلة فقط كما قال عبدالغفور (قوله مجاز عقلي) وهو المجاز الذي وقع في الاسناد او الايقاع او الاضافة او النسبة التقييدية واما المجاز اللغوي فهو الواقع في الالفاظ المفردة او المركبة بان استعملت في غير ما وضعت له لعلاقة مع قرينة وقوله في اول الوزن ان اريد بالوزن كون الاسم على وزن الفعل كما فسر به الشارح فنسبة الزيادة الى اوله مع انها في اول الكائن من قبيل نسبة ما للموصوف الى الصفة و ان اريد به الهيئة الحادثة من الحركات اه كما هو المعروف كما تقدم فنسبة الزيادة الى اوله من قبيل نسبة ما للمحل الى الحال لان الهيئة حالة في مادة الاسم فتدبر ولو قيل انه من قبيل نسبة ما للكل الى الجزء لان الهيئة جزء من الكلمة لانها عبارة عن مجموع

المادة والهيئة لم يبعد (قوله قيل به لرعاية ظاهر الضمير) وهو رجوعه الى ما رجع اليه ضمير نظيره من قوله ان يختص فيكون خاليا عن رائحة التفكيك (قوله رعاية لظاهر الزيادة) ببقائها على المصدرية وأما الظرفية فتوجه بان نسبة الصفة الى موصوفها بفي شائعة كذا في عبد الغفور فراجعه (قوله رعاية لماهو اقرب) او يقال المراد في موضع اوله (قوله لظرفية الاول) لان بين الاول والزائد عموما من وجه و يصح نسبة العام الى الخاص وعكسه بفي (قوله ولو تصرف اه) في الوزن بالحذف او بالقلب او بالادغام وكذا بالرد الى ماكان كما فصلها الرضى وعبد الغفور (قوله لانه يمكن حذف المضاف) الذي هو مفعول به غير صريح لحصل لان الظرف مستقر (قوله كما في رجل وامرأة) مع قوله (صرح به الرضى) بمراجعة كلام الرضى يظهر مافيه فانه صرح بان امرؤ وامرأة ورجل ورجلة من قبيل النادر وجعله رجلا مقابلا لامرأة سهو او تمويه فتامل (قوله لا يقبل التاء) وقد تقدم منه ان الاعداد لا يقبل التاء بحسب الوضع بل بعد عروض الوصفية (قوله لتصحيح قول النحاة) اى ولم يقولوا ان انصرافه لعدم شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء (قوله انما هو عدم اصالة الوصف) فهذا الحصر انما يستقيم اذا قيدنا عدم القبول بالقياس والا فشرط وزن الفعل منتف ايضا لمجيء اربعة (قوله قيل وجود الشرط لا يستلزم) لما تقرر عندهم ان الشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده الوجود ولا العدم بخلاف السبب فهو ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم واما المانع فهو ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم (قوله وجود المشروط) وانما يستلزمه السبب مع شرطه (قوله قلت وجود الشرط النحوى يستلزمه) ان اراد ان مجرد الشرط مستلزم لثبوت الحكم فمنعه ظاهر لظهور ان مجرد الشرط لا يؤثر كما تقدم في صيغة منتهى الجموع وان اراد ان النحويين لا يطلقون الشرط الا على ما تم به السبب فالاستلزام مسلم ولكن لابد في اثبات ذلك الحصر من دليل (قوله ليعرف بمعرفة ثبوت الحكم) انما يعرف ثبوت الحكم بثبوت الشرط اذا اريد بالشرط مع مشروطه ففي الحقيقة المشار اليه ثمه ليس مجرد الشرط بل مع مشروطه فيؤول الى معرفة الحكم بمعرفة سببه التام ولا غبار عليها (قوله جعل هذا علة للحكم اه) اى من قبيل « ومابكم من نعمة فمن الله » كما ياتى

(قول الشارح بان ياول العلم بواحد من الجماعة المسماة به) عبارته فيما ياتى فى المتنى فزيد مثلا اذا كان علما لكثرة ياول بالمسمى بزيد انتهى وهى موافقة لقول المحشى والمعنى يأول اه اى يأول زيد مثلا بمسمى بزيد لا بواحد من الجماعة المسماة به اذ اعتبار الوحدة غير لازم فى اسم الجنس اذ الحق انه موضوع للماهية المطلقة واعتبار الوحدة طارئ من نحو التنكير او التنوين فكذا العلم المؤول به فتامل (قوله بمفهوم المسمى المنكر) اى مسمى به بدون الالف واللام وان اوهمه ماياتى (قوله هذا مسمى بزيد) اى لاواحد من اه ولا المسمى به معرفا (قوله بمعنى مسمى به) فقول الشارح بواحد من اه فى قوة بمسمى لانه واحد المسماة فافهم (قوله فلاحاجة الى تاويله) بناء على ان المراد بواحد شخص واحد كما هو المتبادر من ظاهر العبارة فاذا اريد به الواحد الاصطلاحى اى اللفظ المفرد المقابل للجمع لم يبق احتياج (قوله فاللام فيه للعهد الذهنى) والا لم يحصل التنكير (قوله اذ بالتاويل لايصير نكرة حقيقة) كيف وقد صرحوا ان الزيدين من قبيل عموم المشترك والعمرين من قبيل المجاز كما ياتى فى المتنى (قوله لاكتفائه) لا لانه لا يجوز التاويل بغير المشتهر اصلا (قوله بالمشتهر من التاويل) وهو التاويل بالمشتهر (قوله ولا يخفى عليك ان كلام المصنف مغلق اه) مع ان دأبه فى هذا الكتاب الاقتصار على المسائل بدون الدلائل (قول الشارح استثناء مما بقى اه) فقوله الا العدل منصوب على الاستثناء لاغير والاول منصوب على التفريع كما ان الثانى فى قولنا ماجائنى الا زيدا الا عمرا منصوب على الاستثناء والاول مرفوع على التفريع واما فى نحو قولنا ماجائنى احد الا زيد الا عمرا ففى الاول يختار البدل وفى الثانى يتعين النصب اذ البدل الاول جعل المبدل منه فى حكم الساقط فلا يبدل منه ثانيا كذا حققه الرضى فى بحث المستثنى وصرح هو وغيره بان الثانى فى نحو ذلك وفى نحو له عشرة الا ثلثة الا اربعة مستثنى مما بقى من الاول فعلى هذا لاحاجة الى اعتبار المآل والمفهوم اذ تعدد الاستثناء بدون عاطف انما يقبح اذا كان من امر واحد لا لنكتة وههنا قسم الاسباب الى ثلثة اقسام بل اربعة قسم لا تجامعها اصلا كالوصف وقسم لا تجامعها مؤثرة كالجمع و التانيث بالالف وقسم تجامعها مؤثرة وهى شرط فيها وقسم تجامعها مؤثرة وليست شرطا فيها فاستثنى اولا القسم الثالث ثم استثنى القسم الرابع تنبيها على تباين القسمين والله اعلم (قوله

اى استثناء من مآل الكلام) وكذا قوله الاتى ويمكن اه كلاهما مخالف لظاهر كلام الشارح مع عدم الحاجة الى صرفه عن الظاهر لان الاستثناء من الباقى سائغ شائع كما تقرر فى محله من غير تاويل فراجعه (قوله الى انه لا تجامع غير ما هى اه) اى لا تجامع ماليست شرطا فيه (قوله وليس معنى الاستثناء على وجه يكون قيدا للمستثنى منه) فيه انه سياتى فى كلام الشارح التصريح بما يدل على صحة التقييد حيث قال فى قوله تعالى « لوكان فيهما الهة الاالله الاية » وفى الاية مانع اخر اه فراجعه (قوله ويمكن ان يكون اه) كذا فى حاشية السيد على الرضى فراجعه (قوله لان العدل تابع للوصف) لان محقق العدل انما هو تكرر المعنى وقد زال بالعلمية (قوله انما الاختلاف فى زوال العدل اه) كما صرحوا به بقولهم لان العدل اه وقولهم الى اعتبار اه (قوله الا مع قوله فقط) يتامل فى فقط (قوله فى محله) فى باب القصر من علم المعانى (قوله والاولى ان المستثنى منه) اى الذى حذف واقيم المستثنى مقامه فصار مفرغا (قوله لان المستثنى منه شئ منهما اعم اه) والى هذا العموم اشار الشارح بقوله من الامر اه كما اشار الى كون المستثنى مقيدا بالوحدة والانفراد بقوله فقط فمآل التوجيهين واحد واما قوله لا بمجموعهما فليس من عبارة المصنف بل زاده الشارح تنبيها على ما بقى من الاستثناء حتى يلزم استثناء الشئ من نفسه ومايعيبه الفصحاء انما هو الجمع بينهما من متكلم واحد لمجرد القصر فتدبر (قوله او ان المستثنى منه سبب لمنع الصرف اه) اى واصل الكلام هكذا فلا يكون سبب لمنع الصرف لايكون العلمية المؤثرة شرطا فيه الا احدهما (قوله الشرطية ممنوعة) اى الملازمة فيها اى لا نسلم لزوم البقاء اه (قوله انما يلزم البقاء اه) اشارة الى سند المنع (قوله ومن هذا) اى من منع الشرطية مستندا بالوصف الاصلى اه (قوله وقول الاخفش اقوى منه) اى قياسا لا سماعا (قوله وفيه نظر لانه يبقى اه) جوابه انه ان اراد انه اذا نكر يبقى الالف والنون فى الاسم سببا فظاهر البطلان لزوال الشرط وان اراد ان الوصفية يعود اعتبارها فيلزم منع صرفه كما يقول به سيبويه (قوله بقطع الهمزة ووصلها) فيه تنبيه على عدم لزوم قطع الهمزة اذا سمى بفعل مصدر بها فاحفظ (قوله بناء على جواز ورود نصمت بالكسر) لاسيما على مذهب ابى زيد (قوله فكذا اذا اشتبه الفاعل بالمفعول) هذا قياس

يتوقف صحته على النقل عن الائمة فاعتبر (قوله يجب ان يجعل المقدم فاعلا) هذا على تقدير تسليمه لايكون مرجحا بل موجبا (قوله ظهور كون الاعتبار مفعولا له) اى يتبادره الى الفهم و يحتمل على بعد نصبه على الظرفية او الحالية او كونه بدل اشتمال او المصدرية لخالف لان ذلك الاعتبار نوع مخالفة (قوله يرجح كونه مفعولا) لان شرط نصب المفعول له بتقدير اللام اتحاد فاعله و فاعل الفعل العامل به كما ياتى فلما كان المعتبر بكسر البـاء هو سيبويه لزم ان يكون هو المخالف بكسر اللام (قوله فى درجة لا يعرضه شبهة) لانه الموافق للقاعدة التى حققها و هى قوله ومافيه علمية اه فتدبر (قوله والعـامل هى المماثلة) المستفـادة من النحو (قوله لانه لاوجه لاعتبارها) اى مع عدم اعتبـار العلمية (قوله والعلمية تشاركها فى كـونها فى الاصل) فاعتبارها دونها تحكم (قوله وترجح عليها بقرب العهد والقوة) اى فاعتبارها دونها ترجيح المرجوح و هو ظـاهر الاستحالة (قوله تامل) اى فيمكن دفع التنافر بان المراد بقوله لزمه اه اللزوم ظاهرا و بقوله ولا يلزمه عدم اللزوم حقيقة فلا تنافر الا فى الظاهر (قوله اى موضوع للخاص) و سياتى ان الغلبة بمنزلة الوضع (قوله مذكور للعام) سواء كان موضوعا له او طـارئا فى الاستعمـال كما فى نسوة اربع (قوله والاوضح) انما كان اوضح لان التعيين يضاد الابهام واعتبار الصفة يضـاد عدم اعتبارها فيحصل التضاد من جهتين (قوله فى هذا المكان الواسع فى كمال التضييق) فان المتبادر من قوله اعتبار متضـادين هو اعتبارهما معا فلا حاجة الى تقييد المنع بالشخصى (قوله منعا شخصيـا) بان يكون فى لفظ معين وحالة معينة (قوله و هو واحد اى بالنوع) و بيان الفرق بين الواحـد بالشخص والواحـد بالنوع وسائر اقسـام الوحدة محله كتب الكلام والحكمة فراجعها (قوله اى بحقيقة اللام) بان كانت محتاجا اليها لاجل التعريف (قوله كما فى الحسن) صفة فى الاصل (قوله و الفضل) مصدر فى الاصـل و سياتى جواز دخول اللام على العلم اذا كان منقولا عن المصدر او الصفة (قوله فهو غير منصرف) ان كان فيه سبب اخر كالاحسن علمـا فانه غير منصرف للعلمية و وزن الفعل (قـوله واعلم ان الخلاف فى انصرافه و عدم انصرافه) فلا خلاف الا فى التسمية ومثل هذا يقال له خلف لفظى اى عائد الى اللفظ والتسمية فقط (قوله مما لا ثمرة له)

اذ لا يظهر له اثر فى اللفظ (قوله فكلماته تم الكلمات) اى المذاهب الثلثة (قوله وتعريف الرفع) السابق بانه علم الفاعلية (قوله الا واحدا) اى نوعا واحدا (قوله بصيغة الجمع) وفيه ان الجمع لا يدفع توهم الوحدة النوعية لاحتمال ان يكون الجمع ناظرا الى الافراد لا الى الانواع (قوله الدالة على التعدد) اراد به تعدد انواعه كما يأتى ففى الدلالة نوع خفاء فتامل (قوله لمجرد المشاكلة) اذ لا انواع للمجرور (قوله مستعارة للكثرة) وفيه انه اذا لم يسمع فى جمع اسم الا صيغة واحدة فهى مشتركة بين الكثرة والقلة كما يأتى فلا حاجة الى الاستعارة (قوله وهنا فى موقعها) لانها ستة فاستعمال جمع القلة فيه حقيقة بخلاف اخويه (قوله تم النفى) اى عدم كونه جمع المرفوعة (قوله صح الاثبات) اى كونه جمع المرفوع (قوله فى اختيار علم الفاعلية) اى فى وجهه (قوله الذى هو المرفوع فى هذا المقام) وفيه انه لو قال ما اشتمل على الرفع لقلنا ان موصوف المرفوعات هو الكلمات فتدبر (قوله نبه على انه انواع) اى بايراد صيغة الجمع (قوله وصرح به ثانيا) بقوله فمنه اه وقوله ومنها اه (قوله فى تعيين الرفع) اى فى تعريفه بقوله فالرفع علم الفاعلية (قوله او مضى) اى فبقى مكانه خاليا فارغا عنه كما يدل عليه كلام القاموس فراجعه (قوله على ما فى القاموس) عبارته وخلا مكانه مات ومضى انتهت وظاهرها ان خلا لازم مجرد ومكانه فاعله وقوله مات ومضى تفسير للمراد اى يقال خلا مكان فلان اذا مات ومضى اى مات هو وبقى مكانه خاليا عنه فهو كناية عن موته ومضيه وقول المحشى وتخلية المكان اه يدل على انه حمل قول القاموس خلا مكانه على انه متعد من باب التفعيل ومكانه مفعوله وهو لا يساعد رسم الخط ولا بناء الخاليات اذ القياس حينئذ المخليات والظاهر ان خلو الظرف عن المظروف فى الزمان انما هو بمضيه فكان نفس الزمان الماضى ظرف خال عما كان مظروفا له ويحتمل ان الايام الخاليات من خلا اى فرغ (قوله والكلام يحتمل تعيين المرجع) لكن الظاهر على الثانى ان يقول الشارح اى المرفوع ما اشتمل (قوله وتقدير المبتدأ) اى المرفوع وعلى كلا الاحتمالين ليس المرفوعات معرفا حتى يكون مبتدأ (قوله فيلغو ذكر الفرد) اى فلا يقال ان افراد الضمير بتاويل المرفوعات بكل واحد منها (قوله والاشعار به فى مقام التعريف) اى فلا يقال ان افراد الضمير الراجع الى المرفوعات لان اللام ابطلت

معنى الجمعية واقحام صيغة الجمع للاشارة الى تعدد الانواع (قوله لافروعه كالمرفوعة والمرفوعات) (قوله مبنى على عدم التفرقة بين الدال والمدلول) على ما هو دأب النحاة لانهم يجرون صفات المعانى المطابقية على الالفاظ كما ياتى (قوله فى جائنى هؤلاء مرفوعا) اى حقيقة بل مسامحة (قوله لكان مرفوعا) اى فاطلاق المرفوع عليه من قبيل المسامحة باطلاق اسم ما حل فى مكان على ما حل فيه بدله (قوله ليس الا بضرب من المسامحة) و الحامل لهم على هذه المسامحة ان الاتصاف الحقيقى الاصلى انما هو لمدلول الاسم بمدلول الرفع و ذلك متحقق فى المبنى ايضا من غير فرق بينه و بين المعرب فالجأهم ذلك الى القول بالاتصاف بالدال ايضا لانه تبع لذلك الاصل فتامل (قوله الشائعة) فى عرف النحاة فانهم كما تسامحوا بعدم التفرقة بين الدال والمدلول تسامحوا بعدم التفرقة ايضا بين الحالين لاتحاد محلهما واتصاف مدلولهما بمدلول الرفع (قوله على ان كون الاسم موصوفا بالرفع المحلى) فيه مسامحة والظاهر على ان الاسم الموصوف اه (قوله و مثل اللذان والذين معربا بالحرف محلا) وياز يدان و ياز يدون ولارجلين ولامسلمين (قوله تقريبا) الى الفهم والحفظ (قوله يرجحه توافق الضميرين المتتاليين) و سياتى ماينافى ما ههنا فى فعل التعجب فراجعه (قوله وكونه اوفق لقوله و منها المبتدأ والخبر) فيه نظر (قوله وامتزاج احد الجزئين) عطف العلة على المعلول (قوله وهو الفعل) لانه لا يستقل بالمفهومية الا به (قوله بنحو ما ضرب اه) و بالمصدر (قوله بالنسبة الى اسم ما ولا) وكذا بالنسبة الى ضمير ان ولا التى لنفى الجنس وكانه تركهما لدخولهما فى المسند (قوله وثالثا ان التقييد بالاصالة) اى ان ينبه على ان التقييد اه (قوله وفى المعطوف والبدل اه) واما فى غيرهما فلا اسنادالا الى المتبوع كما ياتى (قوله فمناقشة من قال لايخفى بعدها عن التعريف مما لايليق) و انما يكون بعيدا لوكان غير متبادر بحيث يكون تلك القرينة ضرورية (قوله فالاولى ان يفسر) اى قول المصنف او شبهه (قوله يدل) اى التزاما بواسطة القرينة (قوله كانه يشارك صيغة الحاصل فى تلك) الدلالة على الحصول تضمنا و لذلك قال كانه اه (قوله ولذا وجب حذف عامله) لئلا يلزم التكرار (قوله و جعله حالا بتقدير قد خال عن الاستقامة) لان اصل الواو ان يكون للعطف فالعدول

عنه مع ظهوره بمناسبة ماقبله وما بعده فى الماضوية الى الحالية المحوجة الى تقدير قد غير مستقيم (قوله وانما احتاجوا الى هذا التكلف) و انما كان ذلك تكلفا لان الظاهر فى القيود ان تكون للاحتراز لا لمجرد دفع التوهم (قوله كما هو الظاهر) ظهوره ظاهر فى نحو انا عرفت دون زيد عرف لان وجود المستتر حكمى فظهور دلالة اللفظ على الاسناد اليه غير ظاهر فتامل (قوله انما احتاج اليه الشارح لحمله الاسناد على الاسناد حقيقة) حتى يكون القيد من تتمة التعريف لا لمجرد دفع التوهم كما مشى عليه المصنف واتباعه (قوله والامر فيه هين) لان مجرد التوهم لايلزم دفعه وانما هو تبرع موهم (قوله انما يعرف بعد تعيين نوعه) اذ لاوجه لتمييز نوع المسند الواجب التقديم عن نوعه الغير الواجب التقديم الا بان يقال ان المسند الى الفاعل هو النوع الواجب التقديم دون المسند الى المبتدأ فاحتيج الى تمييز الفاعل عن المبتداء حتى يتميز بتميزهما النوعان المسندان اليهما (قوله جعله) اى قوله على جهة اه (قوله مفعولا مطلقا) لامتعلقا باسند كما توهمه عبدالغفور فراجعه (قوله بغير المعمول) و هو قوله و قدم عليه على كونه عطفا (قوله و تبعه الشيخ عبدالقاهر و اكثر البصريين) الظاهر ان يقول تبعا للشيخ اه فراجع عبدالغفور (قوله او دونه) كما فى حصر الصفة قبل تمامها (قوله فهو مقدم رتبة وان تاخر لفظا) قد يقال اللازم من مذهبهما انما هو تساوى الفاعل والمفعول به رتبة فلا تقدم ولا تاخر لاحدهما على الاخر رتبة الا ان يقال اراد انه مقدم رتبة على الضمير فتدبر (قوله لان الفاعل والمفعول به لو تساويا فيه لامتنع ايضا) الملازمة ممنوعة لم لا يجوز تساوى المضاف رتبة وتاخر رتبة المضاف اليه فتامل (قوله لانك عرفت انه يتقدم) و قد عرفت مافيه (قوله لكنه توجه انه لايصح اه) اى الا ان يجعل تعليلا لمجموع المعطوف و المعطوف عليه باعتبار تقدم العطف على الربط تامل (قوله لايهام الاخصر) اى الضمير فاتى بالظاهر لزيادة التمكن فى الذهن كما فى عبدالغفور (قوله والمقصود انه الفاعل) قد يقال ان الداعى الى الولى انما هو فى الفعل بناء على انه وضع للنسبة المقتضية للزوم ذكر الفاعل كما هو المشهور لكن حقق المحشى سابقا ان النسبة مدلول الهيئة التركيبية و عليه فالاستعداد المقتضى لذكر الفاعل انما هو فى جانب الفعل فالداعى الى الولى يؤول الى الفعل على كل تقدير فتامل (قوله ولايخفى)

الصواب ايراده بعد قوله لمانع الاستتار (قوله ان هذاالتكلف) اى التعميم الى الحقيقى والحكمى (قوله كوجوده) تقدم منه ان المنوى هوالموجودالواجب اوالممكن او غيره فالحكم بكون وجوده حكميا مناف لذلك وقد تقدم ما فيه (قوله وليس اسكان اللام دليلا ثانيا كما يتوهم) انما كان توهما لبعده عن الظاهر اذ لوكان ذلك مرادا لكان الظاهر ان يقول الشارح و يدل على ذلك ايضا تامل (قوله فتامل) حتى تعرف ان الاسكان ليس لمجرد كونه ضميرا متصلا ولا لمجرد كونه فاعلا بل لمجموع الامرين (قوله التقدم الرتبى هوالتقدم بالقوة القريبة من الفعل) فلا يشمل التقدم بالفعل خلافا لعبدالغفور حيث قال هو كون الشئ بحالة مقتضية للتقدم سواء تقدم بالفعل او لم يتقدم فراجعه (قوله نزل القرب من الفعل منزلته) اى فلا احتياج الى اعتبار اقامة السبب موضع المسبب كما قاله عبدالغفور فراجعه (قوله بل اتفقافيه وخالفا فى لزومه فى المثال المذكور) يتامل فيه مع كون المشار اليه بقوله وذلك هوالاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة لا مطلق الاضمار قبل الذكر (قوله ولك ان تقول الخلاف اه) الاقرب تعلقه بقول المصنف وامتنع بل بقوله والاصل اه (قوله واخبار باجابة دعائه) بقوله وقد فعل (قوله ان اراد لابالوضع له) اى للمدلول وان وضع لمايلزمه هو (قوله قرينة على المعنى المراد) لأنه لم يوضع له وانما وضع لملزومه (قوله ولمايلزمه هو) سواء كان اللازم داخلا او خارجا (قوله لزم ان لايكون اه) كما لا تكون دالة بالمطابقة (قوله وهو ظاهر البطلان) لانه يلزم انحصار القرينة فى الدال بالعقل اوالطبع وهو خلاف ما اطبقوا عليه ان القرينة قد تكون لفظية ايضا اى وضعية (قوله من غير الاستعمال فيهما) وسياتى فى النعت انه يراد بالوضع الاستعمال سواء كان مجازيا او وضعيا فراجعه (قوله اذالقرينة مايدل على تعين المراد باللفظ) كما فى المشترك والمجاز (قوله او على تعين المحذوف) او على الحذف (قوله لاما يدل على المعنى) بان استعمل فيه (قوله قرينة الاعراب) اى المحذوف (قوله بانتفاء القرينة) اذالمراد بها قرينة الاعراب لا قرينة الفاعلية (قوله لانه لايلتبس المفعول حينئذ بالفاعل) اى وان التبس بالمبتداء تامل (قوله وهو كون الضمير مما لايستقل فى اللفظ) بل محتاجا الى عامل يقترن به (قوله ولايدخلونها تحت قصدهم) اى مقصودهم فى المحاورات

(قوله من الجماعة المختصة اه) اى فالصفة مقدرة بقرينة المقام اى ما ضرب احد منهم مثلا (قوله مضرو با للغير) من غير تلك الجماعة (قوله ولقد فتحت بابا للنقض) اى فى قولنا فى مثل اه اذ يدخل فيه امثلة كثيرة لا تحصى مثل ما خلق الله لزيد الا ولدا واحدا مثلا وهكذا (قوله من خصوص) اى بالنظر الى الخارج (قوله المادة) اى الواقعة الجزئية كالحلق لا من الهيئة (قوله فلا ينافى دعوى الجواز) باعتبار مفهوم الهيئة التركيبية (قوله بانقلاب المعنى) ولا انقلاب الا فى التوسط (قوله و حمل الباقى عليه طرد اللباب) فيجوز ترك عبارة المتن على عمومها (قوله ولا يجوز العدول اه) وان لم يوجد مانع عن العدول (قوله بلا منع مانع عن الاصل) و منه اشتمال خلاف الاصل على نكتة خلا عنها الاصل فالحاصل ان الاصالة مرجح تام لكن يجوز ان يصاحبه مرجح اخر يوافقه واما خلاف الاصل فلا بد فى ترجيحه من نكتة غالبة على الاصالة (قوله مع المانع عن العدول) وعدم المانع عن الاصل (قوله بقى فيه نحو زيد ضربك) اى وان لم يبق نحو ضربتك لخروجه بقوله به (قوله فضلا عن ان يترجح عليه) اى فلا يتم الدفع لما قاله الشيخ ولا لما يتجه اه الا ان يدعى ان السؤال اسمية صورة وفعلية حقيقة كما قاله السيد رحمه الله (قوله رعاية المناسبة) بين المعطوف والمعطوف عليه (قوله على شريطة التفسير) فى نحو خرجت فزيدا لقيته كما ياتى (قوله لان الملقح هو الفحال) فى الحصر تامل قال الله تعالى « وارسلنا الرياح لواقح » والريح مؤنث سماعى (قوله لا يتم) لان لزوم الحشو مختص بما فسر بنفس المحذوف (قوله وان يوهمه نعم قام) واما نحو اضربن فالمحذوف لعلة موجبة فى حكم الثابت فراجعه او يقال الحركة الباقية جزء الفاعل فليس محذوفا بالكلية فتدبر (قوله فاعرفه) فانه مستتر فى قام وان لزم رجوعه الى ما فى كلام الغير (قوله فانه يجب بالتزام الغير موضعه) وان لم يؤد مؤد اه لكن يحتاج الى الفرق بينهما وهو غير ظاهر واليه اشار بقوله و يمكن (قوله لابد وان يقدر جملة اسمية ليتأكد) لتكرر الاسناد فى الاسمية (قوله كما لا يخفى) عدم خفائه خفى الا ان يقال المستحسن عند البلغاء بمنزلة الواجب كما صرحوا به والا فتاكيد جواب المتردد مستحسن لا واجب فراجعه (قوله فانه لا يصح فيه قطع التنازع على مذهب البصرى والكوفى) بل يلزمهم القطع على

مذهب الكسائى وهو حذف الفاعل (قوله اذ لا يضمر الفاعل فى المصدر) لما ياتى فى بابه (قوله ونحن نقول ذكر الفعلين اختصارا) وقد تقدم وجه الاقتصار على الفعل (قوله على ما هو الاكثر) فى الاستعمال (قوله اعتمادا على ظهور المقايسة فيما هو اقل) وهو الاكثر من فعلين (قوله بناء على انه) اى المتنازع فيه (قوله على اى تقدير) اى سواء كان منطلقا او منطلقين (قوله فليكن هذا على ذكر منك اه) سياتى فى المضمرات ان الانفصال فى مثل هذه الصفة واجب فلعله لم يتذكر ذلك فراجعه وتامل فيه (قوله وفيه مافيه) لانه لا يجرى فيه حكم المفعول عند قطع التنازع من الحذف وغيره (قوله لوكان المفعول اسما لقدر مشترك) حتى يكون لفظ المفعول مشتركا معنويا وسياتى بيان القدر المشترك بين الخمسة فقط اول المنصوبات (قوله بين المفاعيل الخمسة ومفعول مالم يسم فاعله) ان فرضنا دخوله فى المفعولية (قوله لكنه خلاف الظاهر) فيه انه ان اراد ان كونه اسما لقدر مشترك بين الستة خلاف الظاهر فمسلم لكن يرد عليه انه لا حاجة الى ادخال مفعول مالم يسم فاعله تحت قوله فى المفعولية بل لا يصح كما ذكره وان اراد ان كونه اسما لقدر مشترك بين الخمسة ايضا خلاف الظاهر فممنوع كيف وقد قالوا ان المفعول عرفا اسم قرن بفعل لفائدة لم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا اى اولا و بالذات كما ياتى (قوله فلا بد من تاويله) كما ياول اللفظ المشترك (قوله وقوله وللزوم التكرار بالذكر) اى وهو ممنوع الا عند الضرورة (قوله والاولى لفظا) ليحسن مقابلته مع الاضمار (ومعنى) لان الذكر يشمل الاضمار ظاهرا (قوله ولامتناع التكرار بالاظهار) اللهم الا ان يقال ان شهرة امتناع التكرار و شهرة كون الضرورات تبيح المحظورات اغنت عن التصريح (قوله من غير اضطرار) لئلا يرد حسبنى منطلقا و حسبت زيدا منطلقا (قوله فليؤخر الضمير عن الظاهر) كما هو مذهب ابى العباس (قوله لازم فى التقدير) اى تقدير المفعول فى الشق الاول وهو قوله وحذفت المفعول ان استغنى عنه كما ان احد الامور الثلثة لازم فى الشق الثانى وهو قوله والا اظهرت فالمقصود بحذف المفعول فى الشق الاول ليس هو التحرز عن لزوم احد الامور الثلثة اذ هو لازم البتة لا يمكن الاحتراز عنه لان المقدر كالمذكور بل الغرض منه ترك التصريح بالقبيح بقدر الامكان بخلاف الشق الثانى فانه تعين فيه ارتكاب قبح

التكرار صراحة لانه اخف من الاخيرين (قوله الاولى على الاستعمال المختار) لاتفاق الطائفتين على اختياره (قوله وكانه اراد بالمذهب الاستعمال) لانه طريق يسلكه المتكلم (قوله فالوجه هو الاول) اى التعليل الذى ذكره الهندى اولا (قوله بل هو مع افراده يصح ان يثنى) ظاهره ينافى ظاهر قوله فيخرج عن افراده و قد سبق منه تحقيق يندفع به هذا البحث وهو ان القابل للتانيث والتثنية والجمع ليس هو صيغة المفرد المذكر وانما القابل لها هو المطلق كما ان التحقيق ان الماهية لها ثلث اعتبارات بشرط شئ و بشرط لاشئ ولا بشرط شئ فراجعه (قوله واما الثانى فلانه اذا جاز حمل البيت على غير التنازع لايكون ضرورة) لكن ذلك الجواب مبنى على تسليم التنازع فلا غبار عليه كما لايخفى (قول الشارح المنافى لكل منهما) مع ان كلا منهما مراد له قطعا فارادة منا فيه معه باطل قطعا فظهر ان الطلب لم يتوجه الى قليل (قوله اما منافاة الطلب لعدم السعى فظاهر) لان طلب القليل هو عين السعى لادنى معيشة (قوله فيكون الطلب اه) والمستلزم للشئ مناف لعدمه (قول الشارح ولكنما) هذا الاستدراك موافق لاستعمال اهل المعقول فى استعمال لكن فى القياس الاستثنائى لكن استثناء نقيض المقدم ليس من دأبهم بل من دأب اهل العرف كما فى المطول فراجعه (قوله فان قلت ما وجه الاستدراك) مع ان ماقبله لا يوهم عدم سعيه للمجد المؤثل بل يفهم انه لاجله (قوله الاظهر) لان هذا التفسير خال عن لفظة او التى للشك او التشكيك (قوله و بالجملة يصدق) اى التفسير بخلاف التعريف (قوله على مفعول المصدر المحذوف الفاعل) نحو عجبت من ضرب زيدا (قوله مما لايحصى) نحو ماضرب واكرم الا انا واسمع بهم وابصر واضربن (قوله فهو من تخصيص اللفظ اه) كما هو العادة كما مر (قوله فلا يشكل بانبت الربيع البقل) لان الفاعل الحقيقى وان كان محذوفا فيه الا ان الفاعل النحوى مذكور (قوله فيخرج انبت الربيع البقل) وان لم يرد بالفاعل الفاعل النحوى (قوله لانه لايستفاد منه مفعولية الربيع) بل فاعليته (قوله فلا يتوهم خلو المعطوف عما يجب فى المعطوف عليه) اى بالنظر الى الموصوف وهو العائد (قوله على مذهب المص فى الفاعل) اى فى الفاعل النحوى لان الخلاف انما هو فيه (قوله لان مقام الفاعل على مذهبه (قوله فتدبر) فان قوله وشرطه اه يكفى قرينة على ان المراد اقامته

مقامه فى الاسناد اليه مطلقا (قوله فيكون فى معنى فعل ونحوه) فى التفريع تامل
قال عبدالغفور او اراد بالشخص جنسه ويجوز تقدير معطوف اى الى فعل
ونحوها (قوله ولما كان غاية فى البعد) مع ايهامه ان نحو مضروب مغير عن نحو
ضارب فتامل (قوله بل كل فعل متعد اه) فيدخل نحو صير وجمل (قوله نقل
ان المتاخرين جوزوا ذلك) وان لم يسمع (قوله فى مثل هذا التركيب) اى
الذى لم يقع بعد النفى او الاستفهام او الموصوف (قوله فليجز كون مفعول الثانى
مسندا ومسندا اليه بهما) اى ولذلك جوزه المتاخرون وان لم يسمع والملازمة
مبنية على ان الممتنع فى نظر المستدل هو كون شئ واحد طرفا لاسنادين تامين لكن
الظاهر ان الممتنع عنده كون المسند اليه باسناد تام مسندا باسناد تام ايضا فتامل
(قوله قيل لم يقع الثانى ايضا) لكن كلام المصنف فى الصحة لا فى الوقوع ولذا
قال لا يقع دون لم يقع فراجع عبدالغفور (قوله والنصب يدل على قصدها)
هذا ممنوع بنحو « فمن شهد منكم الشهر » (قوله وانما عليته بالنصب كقصدها)
الحصر ممنوع بنحو ضرب التاديب مثلا (قوله وليس قوله والمفعول له)
والمفعول معه (قوله من قبيل عطف المفرد) فيكون قوله كذلك مفعولا مطلقا
للايقاع او حالا (قوله لان الاول) اى عطف المفرد وسماه اولا لتقدمه رتبة
(قوله يستدعى اعادة لا فى المفعول له والمفعول معه) كما اعاده فى ولا الثالث
(قوله ليكون اشارة الى واحد بعينه) من غير تاويل بالمذكور او بكل واحد (قوله
بدليل القراءة الشاذة) اى غير المتواترة فانها من الدلائل الظنية (قوله اذ قد
يكون الاول من هذا الباب مجرورا بحرف الجر) لكنها اما زائدة او على التضمين
فلا تنافى (قوله كما ان المفعول به قائم مقام الفاعل اه) الاوضح ان يقول كما
ان المفعول به وغيره يقوم مقام الفاعل فى اسناد الفعل المعلوم اليه نحو صام نهاره
وجد جده كذلك اه (قوله وهذا يقتضى ان يكون المتعدى بحرف الجر متعينا
للمفعول بواسطة) وسياتى ان المجرور فى نحو ذهب بزيد داخل فى المفعول به
بخلافه فى نحو مررت بزيد فعلى هذا قولنا مر بزيد مجاز لا حقيقة له والمختار
ان المجاز العقلى لا يستلزم الحقيقة العقلية وفاقا للشيخ عبدالقاهر وان اعترضه الامام
الرازى وتبعه السكاكى وكذا المختار ان المجاز اللغوى لا يستلزم الحقيقة اللغوية
كالرحمن وعيسى (قوله لدلالة الفعل عليهما) اما على الزمان فبالتضمن واما

على المكان فبالالتزام (قوله على ماقيل) لعله اشار به الى ان دلالة الفعل على المكان بالالتزام محل مناقشة ان قلنا باشتراط اللزوم البين فى الدلالة الالتزامية (قوله الاوجه ان المراد حينئذ من الفاعل) لكن فيه رائحة التفكيك (قوله وفائدته) اى التعبير باعادة من (قوله ولذا جعل الرفع علم الفاعلية) اى حقيقة او حكما كما مر (قوله من القسم الاول من المبتداء) ومن المبتداء الذى لا خبر له نحو من يكرمنى اكرمه على راى وما بعد لولا الامتناعية ونحو ضربى زيدا قائما على راى ايضا فراجعه ويحتمل ان يكون قوله على ما هو الاصل احترازا عنه (قوله وقال نحاة المغاربة) جمع مغربى كاشاعثة جمع اشعثى (قوله فوضعوا الظاهر موضع الضمير) لنكتة ما (فاقتصروا على احدهما) اى العائد او المبتداء لكن الظاهر هو الاول (قوله فاقتصر فى نحوه) اى فى تصنيفه فى النحو (قوله على ما هو الاصل فيه) اى فى المبتداء (قوله فتامل) فان خلاف الاصل لم يتحق الا فى المبتداء اذ لم يوجد خبر هو مسند اليه وقد وجد مبتدأ هو مسند (قوله نبه على ان الاصل) فى العمل (العامل اللفظى) فكانه وجد اولا بالقوة القريبة من الفعل و هذا اولى من مجرد الامكان (قوله يتجه عليه ان ما ارتكبه الشارح ايضا بعيد) لان العبارة ظاهرة فى سلب العموم كما اعترف به ذلك القائل (قوله من حيث هو) اى الاسم المجرد اه (كذلك) اى الاسم المجرد اه فقوله من حيث اه متعلق بمعنى النسبة المستفاد من الجملة كما صرح به قولك وحسبك اه (قوله فتدبر) لعله اشار به الى ان ما ذكره الشارح فى اول بحث المجرورات انه ليس بمضاف اليه وان كان مشتملا على علامته نا شئ عن عدم التدبر فتدبر (قوله لان المبتداء مشترك لفظى بين هذين المفهومين) وفاقا للشيخ الرضى (قوله وليس للمبتداء مفهوم عام) حتى يكون مشتركا معنويا كما زعم عبد الغفور (قوله يندرج فيه هذان القسمان) فقط ولا يندرج فيه الخبر (قوله لكان اظهر) فى المراد لان قوله وثانى قسمى المبتداء يتبادر منه ان المبتداء مشترك معنوى بين القسمين وليس كذلك ولذلك احتيج الى تاويله بارادة ثانى قسمى ما يطلق عليه المبتداء بارتكاب العموم المشترك (قوله وافيد) لان فيه تصريحا بان المبتداء له معنيان وانه مشترك لفظى كالعين (قوله لا تقول) فى منع قولنا و ليس للمبتداء اه (قوله فليكن معنى المبتداء المفهوم المردد) اى احد الامرين

(قوله والا لم يوجد مشترك) لفظى اذ يمكن فى كل مشترك لفظى ان يدعى ان مفهومه احد الامرين او الامور (قوله فكلمة او لمنع الخلو) اى اذا تقرر ان المبتداء مشترك لفظى لا معنوى اى فالمعنى انما وضع له لفظ المبتداء اصطلاحا اما الاسم اه او الصفة اه ولا ثالث لهما (قوله لان المبتداء لا يخ عن ان يكون ما وضع له هذا او ذاك) اذ لم يوضع لمعنى ثالث بالاستقراء (قوله لان كليهما ما وضع لهما المبتداء) فلا يمكن منع الجمع (قوله فقد بعد) لابتناء الانفصال الحقيقى هنا على كون لفظ المبتداء مشتركا معنويا كما هو المتبادر من عبارة الشارح وليس كذلك (قوله جميع الاسماء المعدودة واسم الفعل) اى فكان على الشارح ان يبين خروجها (قوله فانه يتبادر منه ان يكون له عامل ولا يكون لفظيا) بناء على قاعدة رجوع السلب الى القيد (قوله لكن حينئذ ينبغى ان يجعلها فى سلك ما احترز عنه اه) كان يقول فى تفسير المجرد اه اى الذى لم يوجد فيه عامل لفظى اصلا بان وجد فيه عامل معنوى ثم يقول واحترز به عن الاسم الذى فيه عامل لفظى والذى لم يوجد فيه عامل مطلقا لا لفظى ولا معنوى كاسماء الافعال والاسماء المعدودة (قوله قولك بعد النفى) وهو شامل لليس فتامل (قوله على ان يكون من وما مفعولين) اى ويجوز ان يكونا مبتدأين على حذف العائد فلا يكونان مما نحن فيه (قوله لانحصار) فيه ان الاخفش لا يسلم الانحصار (قوله كون فاعل اسم التفضيل ظاهرا فى مسئلة الكحل) اى ولا يحتمل ان يكون خير هنا مخفف خير لقوله منكم (قوله تقديره فخير منكم نحن عند الناس) لكن فيه حذف المعمول على شريطة التفسير فتدبر (قوله ولو صح ما ذكره لصح اخير نحن) اى اخير منكم نحن لا اخير نحن منكم فتدبر (قوله لانه من جواز الامرين) اى على تقدير صحة ما ذكره والا فالابتداء متعين (قوله لان خيرا ليس مطابقا لمفرد) لان نحن جمع (قوله بقولنا اخير منكم عند الناس انا) اذ لا يجوز فيه الامران بل الابتداء متعين لعدم شرط عمل اسم التفضيل فى الظاهر (قوله وجعله اعم من الحقيقى والحكمى) بارتكاب عموم المجاز (قوله وقد سبق التنبيه عليه) لكن سيأتى فى المضمرات ان الانفصال فى مثله لازم فتنبه (قوله واجيب عنه بتقييد الصفة اه) اذ لا يجعل المسند مبتداء الا عند الضرورة (قوله وهو) اى الجواب (قوله فالجواب ان معنى الوقوع اه) و يمكن ان يدعى ان

اقائم ابوه جملة انشائية خبر لزيد (قوله اعتماده على المبتداء فى العمل) لانه فى قوة ازيد قائم ابوه (قوله نبه على ان ضمير طابقت ليس على ظاهره) يفيد ان الضمير الراجع الى مقيد بالحال ونحوه يعتبر فيه ذلك القيد لكن حقق السيد فى حواشى المطول ان القيود المعتبرة فى المرجع لا تعتبر فى الضمير الراجع اليه بخلاف اسم الاشارة فلذلك اختير اولئك فى « اولئك على هدى من ربهم » على الضمير فراجعها (قوله ولايخفى ان الاوضح الاخصر) بدون احتياج الى القيد (قوله والالزم فصل بين اراغب ومعموله باجنبى) الا ان يقال ان قوله عن الهتى مفسر لمحذوف تقديره اراغب عن الهتى انت (قوله دون كونه مبتدأ) الا عند ابن الدهان (قوله واجيب بان قام زيد يتعين فيه اه) اى يتبادر الى الذهن (قوله بالمرة) اى بالكلية بحيث لايخطر بالبال (قوله بخلاف كونه مبتداء) فانه مشتمل على خلاف الاصل وهو التاخير (قوله فيلتبس المقصود) اى كونه مبتدأ ان جوزناه (قوله التباسا شديدا) لتبادر غيره (قوله بخلاف اقائم زيد) اى لايتبادر فيه احد الاحتمالين لاشتمال كل منهما على خلاف الاصل (قوله على خلاف الاصل) وهو كون المبتداء مسندا (قوله وفى اقائم زيد يجب تقديم اقائم لتضمنه الاستفهام) وجوب التقديم فى نحو اكاتب زيد ام شاعر واقائم زيد ام قاعد ظاهر واما فى الاستفهام بدون ام فالوجوب مبنى على الفرق بين اقائم زيد وازيد قائم فان اراد بوجوب تقديم اقائم انه لايجوز اقائم فالامر ظاهر وسياتى نظيره فى ماقائم زيد (قوله وتعلق الاستفهام به) عطف تفسير لقوله لتضمنه وانما فسر به لان المتبادر من التضمن ان لا يكون الهمزة مذكورة كاين ومتى (قوله لا تقول فالضرورة قائمة فى اقام زيد) فليجز الامران فيه (قوله قلت لا ضرورة لجواز زيد اقام) لتصدر الهمزة فى جملتها (بخلاف زيد اقائم) اى فيتعين اقائم زيد (قوله يخرج منه نحو بعض الفعل الماضى ضرب) اى هذا اللفظ وبعض المهملات جسق (قوله نعم يتجه ان المصنف اه) الا ان يقال مشى ههنا على مذهب المحققين (قوله لانه ليس بمرفوع بالمعنى المذكور) وهو مااشتمل على علم الفاعلية بل الاعراب فى الفعل ليس لاجل المعنى المقتضى عند البصريين كامر (قوله على طريقة لقد حيل بين العير والنزوان) بان يؤول الفعل الخاص بالفعل العام كالايقاع حتى يكون فى اقامة المصدر التاكيدى

مقام الفاعل فائدة كما نقل عن سيبويه انه يجوز نحو قيم وقعد بمعنى فعل القيام والقعود فراجعه (قوله وليس كذلك) اذلا ملجئ الى اقامة المصدر التاكيدى مقام الفاعل و تاويل المسند بالفعل العام مع وجود المفعول بالواسطة لفظا (قوله كصفات المعانى) المطابقية كما ياتى (قول الشارح اولجعل الباء بمعنى الى) ولو قال قوله ولك ان تقول اه اوتجعل اه لكان او ضح لان قوله الاقرب ان يراد اه ناظر الى الشق الاول و قوله او تجعل اه ناظر الى الشق الثانى (قوله الاقرب) فى مرجع الضمير بعد تسليم الباء بمعنى الى (قوله ان يراد المسند الى المجرد او يجعل الضمير راجعا الى المجرد) لان المجرد السابق فى تعريف المبتداء وان كان متحدا معه لكن قوله مسندا اليه لما كان جاريا على المجرد ناسب ان يجعل الاسناد اليه جاريا عليه فى تعريف الخبر ايضا (قوله والاولى جعل الباء للملابسة) لانها حقيقة فيها مع ان نيابة بعض حروف الجر مناب بعض مذهب بعض الكوفيين مع انه مغن عن تقدير الاسم (قوله اى المجرد المسند الملابس بالمجرد) فقوله به صفة ولك ان تجعله حالا اى ملابسا بالمجرد (قوله والفعل ملابس بالمفعول اه) اى فلا يتجه ماسبق من النقض بالمضارع اوالجملة (قوله ان لا يشتبه بالمسند اليه المذكور) فانه لوقال والخبر هوالمجرد المسند اليه لتبادر ان اللام للعهد والمعهود هوالمسند اليه المذكور فى تعريف المبتداء وان قوله اليه مفعول مالم يسم فاعله فى كلا الموضعين (قوله والا لاحاجة اليه) بقى انه لم لم يكتف بقوله المسند (قوله فاعل المسند) اى قائم مقامه (قوله بعد جعله فى تعريف الفاعل بمعنى النسبة الاعم تكلف) يقال قرينة التعميم هناك قائمة وهى قوله او شبهه اما ههنا فالاسناد محمول على حقيقته اذ لاصارف عنها (قوله و هذا الابتداء) اى تجريد الاسم ليسند اليه شئ (قوله فلا يحمل عبارة الشارح رحمه الله) بان يقال كما فى القسم الثانى من المبتداء وكما فى الخبر (قوله لو لم يجز جعل الشخص) اى الجزئى الحقيقى كالعلم (قوله و وجب) اى وهو ممنوع فلذلك قال فالحق (قوله ان يؤول هذا زيد بهذا مسمى بزيد) كما هو المشهور عند المنطقيين واليه ذهب كثير من النحاة كالسكاكى و صاحب اللباب (قوله لايخفى ان المنظوم) اى اللائق بالطبع (قوله هو ان يجمع بين قوله اه) بتقديم هذا او تاخير ذاك (قوله وان كان المبتداء مشتملا) غير عبارة المصنف الا ان يختلف نسخته (قوله ولتوقف بعض ما

هو) اى توقفا ما (قوله من تتمة التقديم) والتاخير (قوله على معرفة بحث التنكير والخبر الجملة) اما البعض الذى يتوقف على بحث التنكير فهو ماذكره بقوله او كان مصححا له اه واما الذى يتوقف على بحث الخبر الجملة فما ذكره بقوله واذا تضمن الخبر المفرد اى الذى ليس بجملة (قوله لا مكان الجمع) بتقديم الموقوف عليه (قوله الاوضح) كونه اوضح مبنى على ان التخصيص منحصر فى امثال الامثلة المذكورة فلو دفعه بمنع الانحصار لكان اوضح (قوله بما ذكره) اى وامثاله (قوله فانها لا توجبه) لان لفظة ما تنبئ عن عدم الانحصار (قوله فلا يرد اه) لانه من غير الغالب (قوله غير ظاهرة) لان المعهود الذهنى كالمنكر فى المعنى (قوله وكانه يقل الاشتراك بالتخصيص قد ينعدم) بان يكون الوصف منحصرا فى فرد نحو كوكب نهارى طلع (قوله وصحة حيوان ناطق خير من فرس) مع انهما متساويان (قوله بل صحة جسم نام خير من حجر) مع انه اعم (قوله قلت ما ذكر) من وجوه التخصيص (قوله ولا مناقشة فى الاسرار لذوى الابصار) لا طردا ولا عكسا كما ياتى آنفا (قوله والنافع التخصيص عند المخاطب) كما فى التعريف (قوله بان الخبر لرجل اه) او امرأة والظاهر ان يقول لاحد الامرين لانه قد يكون عالما بكون المرأة فيها (قوله فعلم انه مما ينبغى له التعيين فى الجواب) ولا يقتصر على نعم اولا (قوله واستفاد من الكلام ما ينتفع به) وهو معرفة كيفية الجواب (قوله وهو ايضا مندفع بان المخصص اه) والحاصل ان انتفاء مخصص معين لا يوجب الامتناع لاحتمال مخصص آخر مقامه (قوله لكن مراده رجل) ولعل المحشى اقتصر فيما سبق على الرجل لذلك (قوله وعموم النكرة) اى قصد عمومها (قوله وفى الفاعل قليل) بالاستقراء (قوله مافى حيز النفى) اوالنهى اوالاستفهام (قوله فانه يستوى فيه المبتداء والفاعل وغيرهما) فهو ظاهر فى الاستغراق بدون من ونص معها لفظا او تقديرا فقول الشارح قصد بها العموم اشارة الى ان النكرة فى الاثبات من قبيل المطلق لا من قبيل العام فلذلك احتاجت فى العموم الى القصد اى فلا يدل لعمومها من قرينة للزوم الترجيح بلا مرجح فراجع عبد الغفور (قوله للتخصيص) اى القصر (قوله وفيه نظر) حاصل النظر الفرق بين الهرير والنباح (قوله وقد يكتفى بجعل التنوين) اى التنكير (قوله للتعظيم) اى شر لا يدرك كنهه من عظمته (قوله

والثانى بعلم المعانى) لانه معنى ثان للتنكير (قوله فالتركيب مفيد من غير حاجة الى تخصيص المبتداء) فيصح كون النكرة الصرفة مبتداء كما قاله ابن الدهان (قوله ولا يخفى ان الاولى ان يقول اه) لئلا يتوهم ان تقديم الخبر مطلقا مصحح (قوله من المناقشات التى ذكرها الفاضل الهندى) وفصلها عبدالغفور فراجع اليه (قوله ضبطوا امثلة) نيفا وثلثين (قوله قلما و (قوله على بصيرة) تنبيه على ما بقى خارجا عن الضبط مما فصله الرضى فراجعه (قوله يرد عليه انه لايصح حصر المصنف اه) الا ان يقال انه مشى هنا على مذهب الغير (قوله والمفعول) ومنه المقول (قوله كما تسمى الجملة التى صدرها مبتداء) ابتدائية وان لها محل من الاعراب (قوله فجملة الاستفهام مفسرة اه) ولذلك لم تعطف على ماقبلها (قوله مطلقا) اى سواء وقع بعد الفاء اولا (قوله اوجازم ولم يقترن بالفاء اه) نحو ان جائنى زيد اكرمته فان المجزوم محلا هو الفعل وحده (قوله فلتكن على ذكر منك هذه الجمل) فيه لطافة (قوله تفصيلا معينا) لجزئياتها (قوله بل متصلا بهذه المسئلة) بقوله فى الدار رجل وسلام عليك (قوله لتعلق من عائد به) لان من صلة لفظ الفراق و مافى معناه (قوله وجعل من عائد خبرا بعيد من رعاية المعنى) لكنه جعل عليكم فى « لا تثريب عليكم » خبرا فيما ياتى فراجعه (قوله باعتبار لام العهد) الخارجى كما مال اليه المحشى فيما ياتى لكن فيه ما فيه فراجعه (قوله جاز فى مقام التعظيم مطلقا) ومنه زيد نعم الرجل (قوله مطلقا) بلفظ الاول اولا (قوله وعند الاخفش مطلقا) فى الشعر اوغيره بلفظ الاول اولا (قوله الاولى عين المبتداء) الاولوية مسلمة ان كانت العينية اعم من التفسير (قوله دل كلامه على ان الحذف شائع) فى الضمير الغير المجرور ايضا (قوله والصاع اربعة امداد والمدالمن) فيكون الكر سبعماة وعشرين صاعا وماة واربعة واربعين كيلا (قوله والجار والمجرور المحذوف ههنا حال من ضمير ستين) ويجوز كونه صفة الكر لان اللام للعهد الذهنى (قوله فيلزم تقديم الحال على العامل المعنوى) ان قلنا ان الظرف من العامل المعنوى ولم يرتضه الشارح فيما ياتيه (قوله فيطلقونه على ما يعم الجميع) اى على سبيل عموم المجاز (قوله حيث نقل الحكم مطلقا) اى بدون تقييد بقولنا لا يكون متجددا (قوله ثم الاعتراض على ما نقل) حيث اطلقه (قوله تامل) كان وجهه ان نقل التفصيل المذكور انما

هو عند قوم و ذهب غيرهم الى المنع مطلقا قالوا فان جاء شئ من ذلك فـاول نحو الليلة الهلال اى حدوثه فكذا قولنا الزمان الخريف اى حدوثه والله اعلم (قوله لكان المناسب اه) لان الكتاب على مذهب البصريين كما مر (قوله بل يعم الاكثر) يتبادر منه انه يعم الاكثر من كلا الفريقين لكن ظاهر كلام الشارح الرضى وغيره ان الكوفيين يقولون انتصاب الظرف على الخبرية فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة بين المبتداء والخبر فلا يحتاج عندهم الى تقدير شئ واما البصريون فقالوا لابد له من محذوف يعمل فيه فى اربعة مواضع فى الخبر والصفة والصلة والحال ثم ذهب اكثرهم الى ان ذلك المحذوف فعل و ذهب ابن السراج وابو الفتح الى انه مفرد فى غير الصلة فراجعه (قوله وقوله على انه اشارة الى تقدير الجار) المحوج الى تقدير العامل اى كائنون او واقعون لانه قياس مع ان وان (قوله اى حكم الاكثر) او مذهب الاكثر (قوله لكان اخف) لقلة الحذف (قوله لان التقدير يلزمه التاويل) فهو من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم (قوله والصرف عن الظاهر) عطف تفسير (قوله ذكروا فيه ما يجب ان يغمض عنه الابصار) من ان الباء الجارة زائدة دخلت على التمييز او ان الباء للالصاق فراجع عبدالغفور (قوله اى الظرف ملحق بالجملة) الحاق الجزئى بالكلى (قوله يقال الفروض المقدرة فى كتاب الله تعالى) كما يقع فى عبارة الفقهاء (قوله قيل اتفق النحاة على ذلك) نقل الاتفاق وان كان موافقا لظاهر الشرح محل تامل ففى شرح الرضى وغيره ان الكوفيين قائلون بعدم الحاجة الى التقدير اصلا (قوله لانه اسرع قبولا للربط) من غير حاجة الى تاويل فى الحكم بهو هو كما فى الجملة فراجع عبدالغفور (قوله وهو معنى يغير الكلام) ويجعله نوعا آخر (قوله لئلا ينتقض) اى ظاهره من العموم (قوله لكن فى قوله وهذا مذهب سيبويه خفاء) فانه يشعر بان منع كون من نكرة مذهب سيبويه مع ان مذهبه تسليم كونها نكرة ومنع الامتناع (قوله الا انه هرب عن الحمل على التساوى) وفيه ان مثل هذا الوهم غير مهروب عنه لثبوته فى التساوى فى التخصيص (قوله والمراد التساوى فى صحة الوقوع مبتداء) بل المراد حينئذ التساوى فى اصل التعريف او اصل التخصيص واما التساوى فى صحة الوقوع فلا يوجب التقديم لشموله كون احدهما معرفة والآخر نكرة مخصصة (قوله او

كان الخبر مشتملا على فعل له) على حذف المضاف اى ذا فعل له و على تسمية الكل باسم جزئه المتقدم (قوله ليس الجزاء مقيدا بقوله فى هذه الصور) اى ليس مقدرا فى نظم الكلام (قوله قيل وجوب التقديم فى هذه الصورة مختلف فيه) فان السيرافى ذكر فى اكلونى البراغيث ان البراغيث مبتداء واكلونى خبر مقدم فى احد الوجوه (قوله فلو حمل مذهب الكتاب) بان يراد كونه فعلا له صورة كما مر لكن لم يحمل لما مر (قوله لكان احق له) من غير حاجة الى التوجيهات المذكورة فى الشرح (قوله الا الاستفهام) اى فالكاف استقصائية (قوله لان ما قائم زيد مما يجب فيه) ان اراد انه لا يجوز زيد ما قائم مع عدم اعتبار حرف النفى جزأ من المحمول فظاهر لكن قوله لتضمنه النفى يقتضى العدول فلا يبقى فرق بينه و بين زيد لا قائم (قوله تقديم الخبر) اى ان قلنا ان قائم خبر لانه سبق ان الصفة ان طابقت مفردا جاز الامران (قوله لتضمنه النفى) اى وتعلق النفى به كما مر فى اقائم زيد (قوله وفى زيد لا قائم لا يغير حرف النفى معنى الجملة) لانه قضية موجبة معدولة المحمول (قوله فاعرفه) فان حرف النفى ليست داخلة على الجملة حتى تغير معناها من الايجاب الى السلب بل جعلت جزأ من المحمول لكن قوله لتضمنه النفى يقتضى ان كلمة ما فى ما قائم زيد جزء من المحمول ايضا فليجز زيد ما قائم كزيد لا قائم ولو قلنا ان العدول لم يسمع فى ما بل هى داخلة على الجملة ابدا لزم بطلان قوله لتضمنه النفى فتامل (قوله ولم يفسر الشارح المتعلق بالجزء) كما فسر به الرضى نظرا الى المثال الذى فى المتن (قوله ليشمل مثل قرين كل رجل ضيعته) شمولا ظاهرا ولعل الشارح اشار بقوله مثل تعلق الجزء بالكل الى وجه تصحيح كلام الرضى فتدبر (قوله الاوضح اه) لما فى تعيين التبعية من الخفاء (قوله وانما اراد بالتعلق مثل تعلق الجزء بالكل اه) وعلى تقدير ارادته انما يستقيم على ما ذهب اليه البعض ان الخبر هو الفعل المقدر (قوله و فى كلا الموضعين تعلق العامل بالمعمول) صوابه تعلق المعمول بالعامل الا ان يحمل على القلب فتامل (قوله والفضل للمتقدم) لما تقدم ان مثل قرين كل رجل ضيعته يخرج لو فسر المتعلق بالجزء ولعل الشارح اشار بقوله مثل تعلق الجزء بالكل الى وجه ادخاله فى الجزء فتامل (قوله والمراد انه خبر عما يتركب عن ان) اى فهو من قبيل ذكر الجزء المتقدم وارادة الكل (قوله ومن قال) لعله بعض

معاصريه (قوله ونحن نقول كلام المصنف على ظاهره اه) وسياتى فى بحث الحروف المشبهة ذكر هذا التوجيه لكلام المصنف بقوله ويحتمل اه (قوله فتامل) فان معنى الحرف مغاير لمعنى الاسم واستلزامه اياه لايوجب تاويله به ولا ضرورة تلجئ الى ارادة اللازم هنا كما قيل فى نحو « ومن الناس من يقول الاية » ان مضمون الجار والمجرور مبتداء (قوله ولولا انك خارج) ذكره الهندى ولم يذكر وخرجت فاذا ان السبع حاضر (قوله وخرجت فاذا ان السبع حاضر) فيه انه مما يجوز فيه الامران فتح الهمزة وكسرها كما صرحوا به فى اذا انه عبد القفا واللهازم وجعله مما يتعين موقعا للمبتداء مخالف له فراجعه (قوله لكان الشرط ماخوذا فى الجزاء) اى فيكون لغوا كما مر مرارا (قوله قلت لم يرد بيان المعنى) اى انه مقدر فى نظم الكلام (قوله فالاولى فى كل من هذه الصور) لانه الاظهر فى الحكم على كل فرد من تلك الصور لاحتمال كون الجميع بمعنى المجموع ولو على بعد لكن كان على المحشى ان يذكر هذا البيان فى نظيره السابق فى تقديم الفاعل (قوله ولم يقيده بوحدة الكلام) بدل ذلك القيد حتى يخرج زيد قائم وعمرو قاعد (قوله لانه ايضا كثير) فلا يكفى ذلك القيد فى تصحيح تقليل قد (قوله فانه يتعدد الخبر فى هذا الكلام الواحد) فى وحدة الكلام كلام سبق فى بحث الكلام فراجعه (قوله اوالتحقيق) اى فلا يحتاج حينئذ الى التقييد بقوله من غير تعدد المخبر عنه (قوله ردد اللفظ بين المعنى الحقيقى والمجازى) محل بحث فان التحقيق كما ياتى معنى حقيقى لاينفك عنه قد اصلا ثم انه ينضاف اليه فى الماضى التقريب مع التوقع او بدونه وفى المضارع التقليل غالبا وقد يستعمل للتحقيق من غير تقليل منه قوله تعالى « قد نرى تقلب وجهك » وانما المجاز استعمالها فى المضارع للتكثير لمناسبة الضدية فالظاهر ان القائل انها للتقليل مع التحقيق او التحقيق فقط فالاعتراض عليه انه ردد اللفظ بين الغالب وغير الغالب مع ظهور الغالب لكن لو كان مراده انه لايحتاج حينئذ الى التقييد بقوله من غير تعدد المخبر عنه لم يرد عليه شئ من الاعتراضين (قوله ثم يجعل خبرا للمبتداء) على ارادة التفصيل اعتمادا على فهم السامع (قوله بامتناع تعدد الفاعل) اى من غير عاطف كما هو الظاهر (قوله هذا) اى تفسير معنى الشرط بالسببية حتى يحتاج الى زيادة قولنا او للحكم به (قوله ماذهب اليه الجمهور) منهم المصنف كما جرى

عليه فى كلم المجازات (قوله لكثرته) اى كثرة امثاله (قوله ليس سببا لكونها من الله) بل الامر بالعكس كما قيل (قوله ولو قيل بتعليل افعاله) كما هو مذهب المعتزلة (قوله لكان سبيلا الى ظهور تضمنه معنى الشرط) لان الغرض لما كان هو الباعث للفاعل على الفعل صح ان يقال انه سبب اى بحسب العلم والذهن وان كان مسببا بحسب الخارج كما هو شان كل غرض باعث على الفعل كما قالوا اول الفكر اخر العمل والعلية الغائية فاعل الفاعل (قوله فوقوع الزمخشرى فى هذا الاشكال) مع انه معتزلى العقيدة وان كان حنفى الفروع (قوله غفله عن سهولة حل العقال) او عن عموم السبب وشموله ماهو سبب ذهنا او خارجا (قوله لازم للشرط) اى لحرف الشرط (قوله اذ لافائدة له سواها) هذا التعليل انما يظهر فى حرف الشرط وهى ان فالاولى ان يعلل بان السببية تمام ماوضع له حرف الشرط وجزء مماوضع له اسماء الشرط بخلاف المبتداء فان السببية فيه مستفادة من السياق من قبيل ترتب الحكم على الوصف المناسب واما قوله وقد يتضمن اه فللمبالغة فى قوة الدلالة فتامل (قوله ولزومه فى الجزاء) اى فيما يلزم دخولها فيه (قوله كون المبتداء دخيلا فى معنى الشرط) مجرد كونه دخيلا يشاركه فيه اسماء الشرط لان تضمنها معنى ان عارض لها ولذا كانت اسماء لاحروفا مع ان الفاء لازمة فيها فتامل (قوله والاول ههنا قليل) و فى الشرط مفقود (قوله والشرط لايكون ظرفا ايضا) اى كما لايكون ماضيا باقيا على معناه (قوله قيل لاينحصر هذا فيما ذكر) مع ان تعريف الجزئين يقتضى الحصر (قوله لانه الموصول بفعل معنى) اى فلا حاجة الى ان يقال بفعل اومافى قوته (قوله لايجب فيه) نعم الاغلب فيه العموم (قوله ودفعه بانه سبب للحكم بالملاقاة) والاخبار بها و يحتمل ان يكون المعنى ان الموت الذى تفرون منه لايدفعه الفرار لانه ملاقيكم فيكون من قبيل قوله تعالى « وان يكذبوك فقد كذب رسل » اى فاصبر كما صبروا (قوله لان الوصف انما يكون لما اضيف اليه كل) لانه المقصود (قوله والكل المحيط لافراد الموصوف موصوف معنى) اى كانه جزء من الموصوف كلام التعريف (قوله اى الجملة الشرطية) هذا مبنى على انعقاد الربط بين الشرط والجزاء كما يقول به المنطقيون لكن المصنف ممن ذهب الى ان الحكم فى الجزاء فقط والشرط قيد له كما مر (قوله لا تكون الاخبرية) لان كلا من الشرط

والجزاء لايكون الا خبرا (قوله فلا يرد ان الجزاء قديكون امرا) كما يرد على عبارة المصنف حيث قال ان مابعد فاء الجزاء لايكــون الا خبرا (قوله عن الجملة الشرطية) اى عن الملازمة بين امرين (قوله بعد ان يكون مهملا) من حيث التلفظ والاستعمال (قوله نحو هل ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) اى هل هذا ملزوم لذاك والاوضح هل ان اتيتك تكرمنى (قــوله ويمكن ان يدفع بانه لم يقع) فى الاستعمال اى بادعاء انه مهمل يتامل فيه مع قوله تعالى « افان مت فهم الخــالدون » فقد اجتمع فيه ثلثة احرف كل منها يقتضى الصدارة مع القول بعدم تقدير المعطوف عليه بين الفاء والهمزة كما حققه الرضى (قوله لتنازع حرف الاستفهام وحرف الشرط) قديمنع التنــازع بان حرف الشرط مغير لما يليه من الجملتين وحرف الاستفهــام مغير لمجمــوع حرف الشرط والجملتين معــا فحقه ان يتقدم على حرف الشرط كما لايخفى (قوله فى الصدارة) فكما يؤثر معنى فى الجملة لايدخل على جملة مصدرة بلازم التصدر كما فى الرضى (قوله ويدفع الحــاجة) الى ذلك المقصد الكثير (قوله بان يقال هل يتحقق ان كانت اه) لكن يلزم وقوع الجملة الشرطية فاعلا فيحتــاج الى التاويل اى هل يتحقق هذه القضية او هذه الملازمة فتدبر (قوله اذا دخلت عليه) اي على المبتداء الذى تضمن معنى الشرط (قوله الا انه لعدم تاثيره فى المعنى) سوى التاكيد (قوله وعدم منع ان المفتوحة) مع تاثيرها بتاويل المفرد (قوله اقول يحتمل ان لايكون المنع) لكن يستبعد هذا الاحتمال بان عدم اطــلاع الائمة عند الاستقراء على ما فى القرآن بعيد جدا الا ان يقال ان ان المفتوحة بعد افعال القلوب فى حكم المكسورة والله اعلم (قوله من حيث التتبع) اى تتبع كلام العرب (قوله انما تحقق فى ليت ولعل) لافى بابى كان وعلمت (قوله وكــذا الاختلاف على هذا الوجه) اى تتبع كلام ائمة النحو فتامل (قوله انما وقع فى ان المكسورة) اى لا المفتوحة ولكن (قوله فى كان) اى وعلمت (قوله فظهر وجــه) وهو انه ذكر الاصل المقيس عليه وترك الفرع الذى هو المقيس (قوله كل تخصيص) اى فى المتفق عليه والمختلف فيه (قوله متكفل) هكذا فى النسخ ولو قال متطفل لبيان الاختلاف لكان وجه الاشعار اظهر (قوله لاوقع الحكم المذكور فيما بعد المتعلم الغلط) بايهام ان الفــاء يدخل فى خبر ليت ولعل ايضــا (قوله قيل لايجب حذفــه) فلذلك اقتصر

المصنف على قوله جوازا هنا دون الخبر (قوله اصلا) اى لا فى النعت المقطوع ولا فى المخصوص ولا فى غيرهما (قوله لانه ركن اصيل فى الكلام) لان المحكوم به وان كان ركنا ايضا لكنه قائم بالمحكوم عليه ووصف له (قوله فينتقض به بيان وجوب حذف الخبر) اى اشتراط التزام غيره فى موضعه للوجوب (قوله وبيان المصنف اه) حيث قال فى بحث افعال المدح والذم وهو مبتدأ ماقبله خبره او خبر مبتداء محذوف (قوله بل العذر) اى فليس الاقتصار على الجواز لعدم وجوب حذفه بل العذر (قوله فى عدم ذكرهما) اى المقطوع والمخصوص مع وجوب الحذف فيهما (قوله ان الاول فى كتبهم اه) اى النحاة وان لم يذكره المصنف فى بحث النعت (قوله والثانى من مبنيات بحث افعال المدح والذم) كما ذكر المصنف فيه ايضا (قوله والظاهر جعله مثالا لحذف المبتداء) اى الجائز لانه المذكور صريحا المنقسم الى الجائز والواجب (قوله حتى يطلب وجه صحته) فان حذف الجار ومتعلقه وموصوف متعلقه ايضا مما لا يظهر لصحته وجه (قوله وبعده القمر) فقط (قوله لكن فى القاموس الهلال غرة القمر) اى مايعد اوله عرفا من غير تحديد (قوله ولليلتين اه) اى قيل انه محدود ثم اختلفوا فى حده على ثلثة اقوال (قوله وليلتين من اخر الشهر) للابتداء اى الهلال ايضا اسم للمدة التى من اخر الشهر الى الليلة السادسة والعشرين او السابعة والعشرين فيكون الهلال عبارة عن اخر القمر خمسة ليال اوار بعة ليال ان كان الشهر تاما واعتبر المحقق (قوله فاستعير للمبصر للهلال الرافع صوته) فقول الشارح الرافع صوته اشارة الى وجه الشبه لا الى معنى اخر للمستهل كما يشعر به ماقيل (قوله اشارة الى استعمال اللفظ) كما تجوزه الشافعى خلافا للجمهور (قوله المشترك) اى لكن الاشتراك ممنوع لما تقدم (قوله والحكم به على الهلال) فيكون التقدير الهلال هذا (قوله ووجه العادة ان الحكم مما ينكر) فيحتاج الى التاكيد بالقسم (قوله لان امتياز الرأى) اى انفراده برؤية الهلال (قوله وجهه ان الغالب فيما هو فى اخر الكلام الوقف عليه) اى فلا يرد انه لو لم يذكر القسم لم يتعين الوقف لاحتمال وصله بكلام اخر (قوله وقيل) اى وفيه انه لا يتعين الافراد لو لم يات بالقسم لاحتمال وصله بكلام اخر (قوله الاصل) يتامل فى قوله الاصل (قوله لان منها ان اذا ظرف مكان) اى فليست بمضافة الى الجملة بعدها لان ظروف المكان

لا تضاف الى الجملة الا حيث كذا فى الرضى (قوله خبر عن السبع) على انه ظرف مستقر (قوله و منها انه ظرف زمان) اى خبر ايضا بتقدير المضاف وهو مذهب الزجاج فنى اضافته الى الجملة بعده الخلاف فى ان عامله مايليه فلا يكون مضافا اولا فيكون مضافا فراجع الرضى (قوله والمحذوف هو المضاف الى المبتداء) اذ هو لايقع خبرا عن الاعيان الثابتة فلذا احتيج الى تقدير المضاف (قوله والذى يدل على صحة هذا المذهب عندى) تقدم آنفا مثله وجرى عليه السعد فى تقدير الفعل فى جواب من قام حيث استدل بقوله تعالى « خلقهن العزيز العليم » و « يحييها الذى » فى جواب من خلق ومن يحيي يعنى ان التمسك بهذا المنقول اولى من التمسك بالوجوه التى لا تكاد تخلو عن اضطراب فراجع عبدالغفور والشرح المطول (قوله ان العرب اذا صرح بالمحذوف يقول فاذا السبع واقف) لكن هذا التصريح انما يدل على ان الخبر مقدر واما كون ذلك الخبر المقدر عاملا فى اذا وكون اذا غير مضاف الى الجملة بعدها فلا يدل هذا الدليل عليه وعبارة اللباب وعن بعضهم ان اذا فى قولهم خرجت فاذا السبع خبر وليست مضافة كما يقال خرجت فثمه السبع والصحيح ان الخبر محذوف انتهت قال شارحوه فى توجيه الصحيح يعنى ان الظاهر ان اذا مضاف الى الجملة والتقدير فاذا السبع حاصل او حاضر فالخبر محذوف حملا له على الكثير الشائع وهو كون اذا مضافا الى الجملة بعدها لانه لايستعمل اذا وحده فلايقال قمت اذا انتهى فقول الشارح على ان يكون اذا اه صريح فى ان اذا غير مضاف الى مابعده فهو مناف لظاهر مانص عليه صاحب اللباب وشارحوه فراجعها (قوله وهو ان اذا معمول) وعليه جرى الشارح فيما سياتى (قوله ويحتمل ان يجعل ظرف مكان فى هذا التقدير) لكن يرد عليه ان اضافة ظرف المكان الى الجملة لم تسمع الا فى حيث فتامل (قوله والعائد محذوف) ضابط جواز حذف العائد المجرور فى باب الموصول يغاير ضابطه فى المبتداء وقوله من قبيل اه محل بحث فراجع ضابطه فى الموصول (قوله وللك ان تجعل ما مصدرية والمصدر حينئذ) على حذف المضاف عند الجمهور وعلى اقامة المصدر مقام الزمان عند ابى على كما فصله الرضى فى بحث المفعول فيه فراجعه (قوله لان تقدير الخبر لامر لفظى) وهو ان الظرف لابد له من متعلق (قوله والمعنى حاكم بان الخبر فى الدار ليس الا) وقد سبق انه لايتم البيان بدون التقدير

فتامل (قوله وكانه اختار مااختار) من ذكر الضابطة مطلقا ثم بيان احتياجها الى القيد بقوله هذا اذاكان اه مستشهدا بالبيت (قوله لابد من تقييده) لكنه يوهم ان التقييد بعموم الخبر واقع من النحاة فى تعيين تلك الضابطة (قوله ولاء فى الماضى يجب تكريره فى غير الدعاء اه) يعنى ان مذهب الكسائى ان لولا كلمتان لو الامتناعية ولاء النافية كمايتراأى وذهب البصريون الى انها كلمة واحدة غير ملتئمة من كلمتين (قوله ولايخفى انه لابد من القول بحذف مسند الكلام) وللفراء ان يقول بجواز تأليف الكلام من حرف واسم كما هو مذهب المبرد فى المنادى (قوله فحينئذ ان كان خبرا) فان كان فعلا يلزم القول بنيابة لولا منابه فى العمل كحروف النداء والظروف (قوله يلزم كون المسنداليه معمولا) وله ان يلتزم هذااللازم كما هومذهب الكوفيين فى خبر الحروف المشبهة بالفعل (قوله الاولى) والاخصر ايضا (قوله فافهم) فان قوله او بتاويله وانكان قرينة على ان المراد بالمصدر صورة ماكان مصدرا من غير تاويل وهو المصدر حقيقة لكن المتبادر من نفس قوله مصدرا صورة ماليس مصدرا حقيقة (قوله وقد اشترط الرضى الاضافة اه) وسياتى مايؤيده (قوله ويجب فى هذاالحال الواو) عند غير الكسائى (قوله قال الشيخ الرضى اه) اختار مذهب الاخفش والمبرد وان منعه سيبويه (قوله لان اول الكلام كان مجازا) لانك جعلت ذلك الكون اخطب مجازا وذلك لان اسم التفضيل فى مثله يلزم ان يكون بعض المضاف اليه فاخطب الاكوان هو الكون (قوله مقيدبما اذاكان اوله مجازا) فيخرج عنه احسن ما يكون الامير قائما ونحوه اى فلا يجوز الرفع فيه (قوله وجوز الشيخ الرضى) نسبة التجويز الى الشيخ الرضى محل تامل لان كلامه فى شرحه صريح فى انه انما يجوزه اذا رفع الحال على الخبرية حيث قال فيكون التقدير اخطب الاوقات مايكون الامير قائم اى اوقات كون الامير فتكون قدجعلت الوقت اخطب وقائما كما يقال نهاره صائم وليله قائم فراجعه (قوله اى اخطب اوقات كونه قائما) هكذا فى النسخ ويدل عليه قوله فالمراد اه لكن عبدالغفور حصر جعل المصدر حينيا فى رفع قائم على الخبرية فراجعه (قوله فالمراد اه) جواب عما استدل به المانعون من جعل المصدر حينيا مستدلين بما قالوا ان هذاالمبتداء يجب ان يكون مصدرا وعبارة عنه فراجع عبدالغفور (قوله الاولى متعلق الظرف) المذكور الواقع خبرا نحو

زيد عندك (قوله هكذا كتب فى الحاشية) نقلا عن بعض نسخ شرح الرضى (قوله ولا يخفى عليك ان الواجب اه)وجوابه ظاهر ان كان نائب الفاعل للمضاف ضمير اذا ولا حاجة اليه لصحة اسناده الى اليها فتامل (قوله مع الفاء الفصيحة) اختلفوا فى انها للعطف على مقدر او جواب لشرط مقدر وعلى الثانى قدروا فى نحو قوله تعالى « ان اضرب بعصاك الحجر فانفجرت الاية » ان ضربت فقد انفجرت فلو قدر ان فى امثالها كان اقل فى مخالفة الاصل اذ حذف الحرف اسهل من حذف الاسم مع ان حرف الشرط يقدر قياسا وسماعا (قوله وان صدور الضرب و وقوعه لا يعهد التعبير اه) لكن فى التلخيص وله اى للفعل ملابسات شتى يلابس الفاعل والمفعول اه فراجعه (قوله يقال وجهه ان الجنس المعرف) باللام او الاضافة او الموصول (قوله اذا استعمل) فى المقام الخطابى (قوله يؤكد وجوب كون) كما قاله الرضى (هذا المصدر) الذى هو الجنس (قوله غير ظاهر) لان الجنس المعرف انما يقصر على الخبر فحيث لا خبر لا يتحقق له مقصور عليه (قوله وهو ان ضمير ضيعته لا يصح ان يعود الى كل ولا الى رجل) لفساد المعنى على كلا التقديرين اذ يصير المعنى على الاول ان كل رجل مع صنعة كل رجل و على الثانى ان كل رجل مع صنعة رجل واحد وكلاهما باطلان بل المراد مقارنة كل فرد بصنعته وفرد آخر بصنعته و هكذا فى جميع الافراد لا مقارنة كل فرد بصنعة كل فرد ولا مقارنة كل فرد بصنعة فرد واحد كما هو ظاهر (قوله فيصح الحكم بنيابته) وقوله الآتى فيصح ان ينوب اه ان صح ما ذكره لم يصح الاعتراض على تقدير الكوفيين فى قولك ضربى زيدا قائما بضربى زيدا قائما حاصل بانه ليس هناك ما يسد مسد الخبر اذ لهم ان يقولوا ايضا تاخر الحال عن محله فسد مسد الخبر قاله الرضى فقوله ولا يخفى اه محل خفاء فلذلك اختار الرضى كون الحذف هنا غالبا لا واجبا (قوله وهو) أى حذفهما (جائز) وان لم يجز حذف احدهما فقط الا فى صورة الفصل كما ياتى (قوله نبه على ان خبر ان) كما قال به السيد فى حاشية المتوسط (قوله لانه ليس من خبر المبتداء) اى فى الاصل او عند الكوفيين (قوله و لم يقل و منها خبر ان) انظره مع ما سبق منه ان الاحتياج الى بيان النكتة انما هو فى الاتيان بهما لا فى تركه لانه دابه (قوله ومذهب الكوفيين) أحتمال بيانه

له يتوقف على كونهم يسمونه خبر ان و هو بعيد الا ان ثبت النقل عنهم (قوله وهكذا فى باقى الاقسام) هذا ظاهر فى خبر لا لنفى الجنس لان الكوفيين يقولون فيه انه مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا، واما اسم ما ولا، المشبهتين بليس على اللغة الحجازية فلا بد من بيان ونقل عنهم و الظاهر انه لايتم البيان ولا يستقيم النقل (قوله والاوضح) بسبب ذكره الا حد ورجوع ضمير دخوله اليه (قوله الانفع) لما فى قوله المشبهة بالفعل اى المتعدى من التنبيه على رجحان مذهب البصريين كما بينه الشارح (قوله من العبارة) اى من عبارة المتن وحده (قوله ويراد بقوله لفظا اه) او يراد با و الفاصلة الواو الواصلة (قوله اصلا) اى سواء قيد بالحيثية اولا (قوله فلا وجه لتقييده بالحيثية) لانه يوهم ان ليقوم حيثية اخرى يدخل عليه ان بهذا المعنى (قوله وهذا) اى كون الجواب السابق خاليا عن التكلف (قوله ويمكن دفع الاستدلال بان يجعل اه) واغناء المتاخر عن المتقدم مما لا يعاب كما ياتى (قوله فان الخبر قائم) والفاعل خارج كما تقدم (قوله و يمكن ان يقال اه) اشار به الى ضعف بناء كلام المصنف على مذهب الغير (قوله كما ان الخبر الجملة للمبتداء بين اه) وان كان المصنف من القائلين بتاويل الجملة (قوله وفى اقسامه) و فى شرائطه (قوله ومما لابد من ذكره عدم دخول الفاء فى خبره) اتفاقا واختلافا (قوله وهو لا يرد على المصنف) لان المانع فى مذهبه فى جانب الاسم لا فى الخبر (قوله مع اختياره مذهب سيبويه) فيه ان مذهب المصنف ليس عين مذهب سيبويه كما مر (قوله فان حكم تقديمه الامتناع) يعنى ان قوله الا فى تقديمه مستثنى فى الحقيقة من المشبه كانه قال وامره فى جميع اوصافه و عوارضه الا اه والظرفان حالان من المضاف اليه او تميز عن الذات المقدرة فى الاضافة كما قال الهندى فى قول المصنف التاكيد تابع يقرر امر المتبوع فى النسبة فحاصل المعنى ان جميع اوصافه كاوصاف خبر المبتداء الا وصف التقديم او حكم اوصافه كحكم اوصافه الاوصف التقديم لكن الشارح فسر الامر بالحكم و حمل المحشى ذلك الحكم على ما هو من الاحكام الخمسة والظاهر ان الامر بمعنى الشان والحال كما فسر به الرضى وغيره لكن المتبادر من عبارة المتن هو كون الاستثناء عن وجوه الشبه اى شانه كشانه فى جميع ما تقدم فيه الا فى التقديم فما قيل مبنى على المتبادر

من كلام المصنف فالحكم بتبين فساده محل تامل (قوله والوجوب) والامتناع (قوله في وجه الشبه يجب ان يكون مشتركا) والتقديم المضاف الى ضمير خبران ليس مشتركا بل مختص بالمشبه (قوله ولا يجب تقديمه) بل لا يجوز مع اللام (قوله فان لام الابتداء له صدر الكلام) لكن سياتى ان اللام فى نحو ان زيدا لفى الدار انما اخرت الى الخبر كراهة توالى حرفى التاكيد فراجعه (قوله ميلا الى جانب المعنى) وسبق مثله فى صدر الكتاب وسياتى فى المضارع (قوله على التركيب التوصيفى) الذى يفيد الدلالة على معنى فى متبوعه لا المقارنة بعاملها كما يفيدها الحال (قوله فانه لا يجوز عند البصرى) القائل بتقدير الظرف بالفعل فلا مجال للجواب عنه باختيار اسم الفاعل المقدر للثبوت واللام حرف تعريف لانه انما يتاتى على القول بتقدير الظرف بمفرد فقوله فالتقدير خبر لاه كائنة اه لا يوافق ظاهره مذهب البصرى الا ان يقال ان الفعل المقدر مع معمولاته ياول بالمفرد كما هو مذهب المصنف وقوله كائنة اشارة الى ان المقدر مفرد (قوله كائنة) الظاهر كانت او حصلت الان يقال اختار المفرد لعدم جواز الواو فى الظرفية الواقعة حالا الا فى نحو على كتفه سيف (قوله وعليك برعاية جانب المعنى اه) اى تمسك لكن المحشى حين اراد الاعتراض على عبد الغفور قال فى بحث غير المنصرف ان تقديرا لمعرفة تكلف لا يروج عند الناقدين (قوله اذ نفى الشئ ليس الا نفى وجوده) لان النفى والاثبات انما يتواردان على النسب لا الذوات بناء على انها متقررة غير مجعولة فى انفسها كما حقق فى موضعه (قوله بمعنى نفى غير الوجود) اى نفى صفة غير الوجود (قوله فلا بد من التسمية بملاحظة حال بعض الافراد) بان يقال ان وجه التسمية لا يلزم اطراده (قوله كما عرفت) فى الحوالة تامل لان ماعرف سابقا فى ان زيدا يقوم ليس ظهور اثر التاكيد فى نسبة القيام الى الاب فراجعه (قوله لظهور ايراث اثر معنوى فى يضرب) اى فيحتاج الى التكلف السابق (قوله فلذلك عدل عن جزئى المثال) وليكون نصا فى عمل لا للخبر كالاسم (قوله واعترض عليه بانه يجوز عند جماعة) كما فى توابع اسم ان (قوله وفيه نظر) ويجاب بان اللام فى قول الشارح بالظرف للعهد الخارجى لا للجنس وان اوهمه قوله ونحوه (قوله لو لم تقبل التقييد) اصلا (قوله لم يصح صار زيد ظريفا)

صحة هذا المثال تتوقف على كون الظرافة من نحو افعال الطبائع لانها فتامل (قوله فالالائق ان لا يتجاوز) في التعليل (قوله عن المثال) اى فيها الى العام بقوله فى الظرف (قوله فلو ترك بيان نوعى الخبر لكان اشمل) اى لو اقتصر على قوله وليكون مثالا لنوعى خبرها لا حتمل ان يكون المراد بالنوعين الظرف وغيره والمتعدد وغيره فتامل ٧ (قوله قدر موصوف كثيرا اه) فجعله مفعولا مطلقا مجازيا (قوله والوجود لغيره) كما اذا كان الخبر خاصا (قوله لان المتبادر من النفى نفى الوجود فى نفسه) تبادره من النفى لا يستلزم تبادره من لاء الموضوع لنفى الوجود الرابطى تامل (قوله فدخل لا والا للحصر) وعكس القضية (قوله واسم الفعل لا يكون على هذه اه) يشكل بها زيدا اى خذه (قوله لا ينصب ما بعده) ولا يسقط تنوينه (قوله المميز بالمنصوب بعدها اه) لكن يرد عليه حذف تنوينه (قوله لانهم لا يقولون لم نجعل قائم خبرا) بل بدلا عن محل المضاف (قوله لكان اخصر) وانسب لقوله كثيرا كما مر (قوله ومن قال العمل) اى عملهما عمل ليس (قوله فقد بعد) لان التشبيه لا يوجب العمل (قوله لان التشبيه واقع من غير شذوذ) اى لان التشبيه فى النفى و الدخول على المبتداء والخبر (قوله وللشذوذ بمعنى الخروج عن القياس احتمال) لان قياس ما نقص مشابهته ان لا يعمل (قوله وهو النكرة) سواء وقعت فى الشعر او فى النثر كما مثل المصنف بقوله ولا رجل افضل منك (قوله ومن قال هو الشعر فبيانه مخل) للزوم بطلان مثال المصنف لانه من النثر لا من الشعر لكن الظاهر من كلام الشيخ الرضى انها لا تعمل اصلا لا فى الشعر ولا فى النثر وان قالوا يجئ فى الشعر فقط ومثال المصنف على هذا مصنوع لا اعتبار به (قوله فى الحاشية الصدود الاعراض) فمضارعه يصد بالكسر لانه لازم واما الصد بمعنى المنع فمضارعه يصد بالضم لانه متعد (قوله ومنع وجوب تكرار المرفوع بعد لا) بل جعل عدم التكرار شاذا وحمل البيت عليه (قوله فان التكرار انما يجب اه) ظاهره مناف لمضمون كلام الشيخ الرضى حيث قال الاولى ان يقال هى اى لا براح مثل لا اله الا انه يجوز لها ان تهمل اى لا تعمل مكررة نحو لا حول ولا قوة ويجب ذلك اى الاهمال مع الفصل ومع المعرفة ويشذ فى غير ذلك نحو لا براح فراجعه (قوله من قبيل لا شئ) اى معدولا فلاء اسم

٧ وجهه ان فى شموله حينئذ لغير المتعدد خفاء والاقتصار على الاحوج من باب الاكتفاء ولا يجعل المذكور مثالا لهما منه

بمعنى غير ظهر اعرابه فيما بعده (قوله لجوازان يكون متعلق الظرف مرفوعا) و يكون بزاح مرفوعا بالابتداء بالعموم (قوله فلا يبطل مطرد تعريف علم المفعولية) اى تفصيله بقوله وهى اربع اه (قوله تعلقا مخصوصا اى اولا و بالذات اما بالوقوع عليه او فيه اوله او معه (قوله على الاربع) اى المفاعيل الاربع (قوله قلت المفعول فى اللغة ما يصح اه) فيه ان الظاهر ان المفعول فى اللغة و كذا سائر المشتقات موضوع لما اتصف بالفعل لا بالقوة كما قالوا ان المسكر مجاز فى الخمر فى الدن الا ان يراد ان لفظ المفعول شاع فى عرف اللغة فيما من شانه وقوع الفعل عليه (قوله بتعلق الفعل) اى الايقاع (بالفعل) اى بالايقاع (قوله فدفعه واضح على هاله) لان الفعل بمعنى الايقاع من الامور الاعتبارية التى لا وجود لها فى الخارج والتسلسل فيها غير محال لا نقطاعه بانقطاع الاعتبار (قوله لا مقيدا) بل هما من قبيل المقيدين بقيدين مختلفين لا من قبيل المطلق والمقيد (قوله لانه فعل) اى فعله فاعل الفعل المذكور (قوله ان ضرب الثانى ليس مافعله الفاعل) لان الفاعل لم يفعل الا مدلوله التضمنى (قوله تفنن فى البيان) حيث جرى هنا على عدم الاجراء وفى الاخوات على الاجراء (قوله والشارح جعل الاسم محذوفا فى تعريفات اخواته) حيث قال فى المفعول به اى اسم ماوقع وكانه اكتفى به عن الاخوات (قوله اكتفاء بذكره فى تعريفه) لجرى على عدم اجرائه (قوله عطف على قوله مذكورا اولا) لا على قوله مقدرا كما قاله عبد الغفور (قوله فى قولك ضربى ضرب شديد) وصف به ليكون فى الاخبار فائدة (قوله و ضربى انواع) اى ولم يخرج انواع فى قولك ضربى انواع (قوله انه اسم يدل) مطابقة او تضمنا (قوله مثلا ضربا فى ضربت ضربا يدل اه) لان الهيئة التركيبية بين الفعل والمفعول المطلق يدل على اتحاد الفاعل بخلاف التركيب بين المبتداء والخبر (قوله وانما هو) اى الاحتياج اليه (قوله لاخراج مثل اضارب زيد اه) فانه يدل بحسب التركيب على ان الضرب فعل زيد (قوله لاخراج تاديبا فى ضربت تاديبا) فيه تامل فان هذا التركيب يدل على ان التاديب فعل المتكلم و لذلك جاز حذف اللام (قوله وانما هو لاخراج اقائل اه) هذا وقوله اضارب يقتضى ان المراد بقوله اسم يدل ما هو الاعم من المطابقة والتضمن كما فى تعريف الاسم

والفعل (قوله بحسب دلالة التركيب) لان التنازع يقتضى توجه العاملين الى معمول واحد (قوله فتامل) قد يقال اذا كان المراد بالفعل المذكور ماهو اعم من شبه الفعل كيف يصح القول باخراج نحو ضارب وضرب به الا ان يقال المتبادر منه كون ذلك الفعل مغايرا لذلك الاسم فاخراجه به بمعونة هذه المغايرة صحيح كما ياتى فى المفعول به من ان اخراج المفعول المطلق عن تعريفه بالمغايرة المفهومة فراجعه (قوله و بهذا اندفع عن التعريف ورود نحو كرهت كراهتى) فيه انه لافرق بينه و بين اضارب زيد زيد وضرب زيد شديد فتدبر (قوله لايبعد ان يكون متعلقا بالمذكور) تعلق الحال بعامله اى ملتبسا بمعناه (قوله بل على ما قصد به من الافراد) اى بل المراد اشتماله على ما قصد به (قوله ثم خروج تاديبا) اى بعد كون المراد ذلك (قوله لوكان التاديب غير الضرب) فى التحقيق كما فى التصور وسياتى منع العينية فى المفعول له فراجعه (قوله اما اذا كان فى التحقيق) اى فى كونه محققا اى موجودا فى الخارج وعبارة عبد الغفور فى التحقق وهى اوضح (قوله اى لتاكيد العامل باعتبار تمام معناه) فالمؤكد هنا اعم من المؤكد فى النعت فراجعه (قوله ان يكون مثل ضربت ضربا فى الزمان الماضى) لعله مثال مصنوع (قوله مفعولا مطلقا للتاكيد) لان النحاة وان ذكروا ان المصدر الموصوف للنوع لكن الوصف هنا لايفيد النوعية (قوله اى عدد الفعل) اى افراده الشخصية (قوله والا لكان فى مفهومه زيادة على مفهوم الفعل) فلا يكون تاكيدا والمفروض انه تاكيد (قوله او هو) عطف بحسب المعنى على قوله اى المفعول المطلق (قوله فهو لدفع توهم اه) اى ولا توهم فى اخويه و قد علم من التعريف انه لايشترط ان يكون بلفظه (قوله لولم يكن القعود مخصوصا اه) والا فلا بد من التجوز فى العامل او المعمول او القول بانه على سبيل الفرض والتقدير (قوله كما ذكر فى شرح المصابيح النبوية) يلزم مراجعة ذلك الشرح فان هذا الفرق عكس ما هو المشهور فى الفرق بان القعود للقائم والجلوس لنحو النائم (قوله ولايخفى انه مثال للمغايرة بحسب الباب) التصريفى فان يقعد من باب ينصر و يجلس من باب يضرب (قوله اى فيما عدا مثل ضربته انواعا) منه قوله تعالى « ولا تضرونه شيئا » (قوله والظاهر مع سيبويه فى مثل انبت الله نباتا) للزوم موافقة التاكيد للمؤكد فى المعنى دون اللفظ (قوله وهو من

قبيل انواعا من الضرب) فى اتحــاد الماصدق و اختلاف المفهوم (قوله مخفف اخبر) بخلاف مخفف خير (قوله و لايغير فى التثنية والجمع والتــانيث) ينبغى ان يجرى فيه التفصيل المشهور فى اسم التفضيل من لزوم التسوية مع من اه (قوله وفى القاموس فلان اه) و معلوم انه يجوز الامران عند الاضافة (قوله استعمال الافعال العاملة فيه) اى المصدر الذى حذف عامله قياسا (قوله لان كل مصدر اضيف اه) تقرير للاعتراض على وجه الترديد حاصله ان اراد المصنف مثلا بتلك الامثلة ما هو الظاهر منها من كونها غير مضافة فالحذف غير واجب و ان اراد بها ما استعمل باللام كما قيل فوجوب الحذف قياسى لاسماعى (قوله فحذف عاملها) اى وجوبا (قوله او ليس بواجب) فلم يتحقق صورة يجب الحذف فيها سماعا (قوله هو الجواب الاول) اذ لا لام فى عبارته لكن الوجوب حينئذ غير مسلم (قوله لاحاجة الى حمل المثبت على ما اريد اثباته) الا ان يقــال انه تنبيه على ان المستثنى ههنا ليس فى حكم المسكــوت عنه كما يقول الحنفية فى نحو ماجائنى القوم الا زيد قائل (قوله لان الصفة الواحدة لا تصح ان تكــون تابعة لموصوفين) فهو من باب التنــازع فى الصفة كما ياتى (قوله اذ لا وجه للفصل بين الصفة والموصوف) ولان مختار البصريين عند التنازع اعمال الثانى وقد سبق ان الفصل جائز فراجعه (قوله بتــاويله بواحد من نفى) كما يفرد الضمير بعد العطف باو (قــوله او معنى نفى) كما يقيده العطف باو (قوله لعدم قصد المتكلم خبريته) بان لم يرد زيادة المبالغة (قوله بمعنى الا يسير سيرا) انمــا قيد به لجواز ان يكون الا سيرا خبر كان بتاويل او مبالغة (قوله لنفى السير عن زيد) الظاهر ان يقول لانه لنفى ما عدا السير عن زيد (قــوله قلت) بحيث لا يرد بذلك الرد (قوله والمفعول المطلق لايكون كذلك) اى مرفوعا بالعامل المعنوى (قوله وفيه نظر) لعل وجه النظر انه لافرق بينه و بين مازيد الا سير بالرفع وقد يحترز عنه بقولنا لايكون اه مع انه ليس بمفعول مطلق والمعمول للعــامل المعنوى فما هو جوابكم فهو جوابنــا (قوله بل يصح ما حالك الا تسير سيرا شديدا) ان كان خطابا لايستقيم الحمل الا على اضمار ان (قوله لكنه بعيد) لمخالفته ضمير المعطوف عليه ولان اعتبار بعض المذكور ضمنا دون بعض تحكم (قوله او مكررا بعد مبتدأ) ولو منسوخا اى فلا يحتاج الى قولنــا طالب للخبر (قول الشــارح و انما جمع

بين الضابطتين لاشتراكهما اه) اى مع امكان اجتماعهما نحو ما زيد الا سيرا سيرا فلا يرد ما اورده المحشى لان التاكيد لنفسه والتاكيد لغيره متنافيان لايجتمعان (قوله اذ لايصح استثناء السير المطلق عن السير المطلق) فيحتاج الى ان يجعل من قبيل « ان نظن الا ظنا » اى حقيرا (قوله فانه يصح فيه تقدير العامل قبل الا) لان المستثنى مقيد والمستثنى منه مطلق (قوله او المصدر المقيد بالحال) وغيره من سائر المتعلقات (قوله نحو احببت) الظاهر احب (قوله فاما ان تنفعه او ينفعك) الظاهر فاما نفعه او نفعك (قوله فى وقت السرور) الظاهر فى حال السرور (قوله بواسطة يسمى اثرا له) اى لكونه واسطة فلا حاجة الى التشبيه كما قاله عبد الغفور (قوله وحينئذ) اى حين اذا كان الاثر هو الغرض حقيقة (قوله مفعولا له)هذا ذهول عن الفاء التفصيلية (قوله لانه) اى صحته المقيدة بالاضافة اليه (اثر سفره) لا اثر مطلق السفر (قوله وسفره مضمون الجملة) اى فيجب الحذف فى المثال المذكور كان يقال له سفر فاما صحة او اغتناما (قوله ممنوع) يؤيد المنع قولهم ان الفذلكة من قبيل الاجمال بعد التفصيل كما ان الفهرسة من قبيل الاجمال قبل التفصيل (قوله فى صورة تقديم التفصيل) اى ان سلمنا ان التفصيل يتقدم الاجمال (قوله لا وثوق له) بل موقوف على ثبوت النقل بدون الحذف (قوله وهو يقتضى ان لايجب الحذف) اذ لا يحتمل الجمع بين المن والفداء معا اومرتبا (قوله ولو لم يذكر المحتملة لتناوله) لكن فائدة التناول وعدمه لا تظهر الا بعد ثبوت الوقوع فى الكلام اى وما لايحتمل لايقع فى كلام العقلاء فضلا عن الفصحاء (قوله لايشبه به شئ) لان مثل اداة التشبيه (قوله او بمعنى للتشبيه) مصدر مبنى للفاعل (قوله ولا بد من تصحيح النقل) بتمام الاستقراء (قوله لتعيين محل الخلاف) فيه نظر لانه لافرق بينه و بين تعيين الضابطة تدبر (قوله لانه فى مثل هذا التركيب) المذكور فى المتن (قوله الاولى انه احتراز اه) ليكون المحترز عنه بحيث يلى لفظة عن فلا يتوهم ان المراد هو الاحتراز عن صوت زيد كما يتوهم فى مثال الشارح مع انه ليس مشبها به (قوله اوصفة) ليكون الصفة اوالحال دالا على امر زائد فيفيد (قوله بتقدير مثل) و كذا فى الحالية (قوله هذا اذا كان منكرا) بتنكير المضاف اليه (قوله اما اذا عرف) بتعريف المضاف اليه كصوت الحمار (قوله لانه بتقدير

مثل) كانه قيل فاذا له صوت مثل صوت الحمار واما التاويل بالمنكر فلا يفيد لانه معرف (قوله وعمله لهذا التاويل) وقيل لمناسبته فى الاشتقاق وعليه الشارح كما ياتى (قوله قيل هو اسم بمعنى المصدر) مرضه لظهور كونه مصدرا لان الغالب فى الاصوات ان يجيء على فعال (قوله الاوضح) والاخصر (قوله وقوله لها صفة محتمل) لكن مقابلته بقوله لها محتمل غيره تقتضى كون الظرف خبرا وغيره صفة لكن يلزم الفصل بين الصفة والموصوف (قوله وهذا خلاف الرواية المشهورة) مع انه يلزم ان يكون شبه مضاف (قوله نحو رجع القهقرى) فان الرجوع يحتمل القهقرى وغيره و هو مضمون مفرد و هو المسند (قوله وجعل تسمية المصدر اه) فاحتاج الى تاويل قوله تاكيدا لغيره ولم يحتج الى تاويل قوله تاكيدا لنفسه (قوله فالوجه ان يقال المحتاج الى التاويل قوله تاكيدا لنفسه) لا قوله تاكيدا لغيره كما زعمه الشارح لظهور المغايرة بين لفظى اعترافا و له علىّ الف درهم (قوله ووجهه انه) اى لفظ المصدر نحو اعترافا (قوله لو سمى القسم الاول تاكيدا ليس لغيره) لكن لقائل ان يقول انهم وضعوا تاكيدا لنفسه موضع ليس تاكيدا لغيره واصطلحوا عليه كما اصطلحوا على وضع فى غيره موضع لا فى نفسه فى تعريف الحرف كما مر فراجعه (قوله اولغيره) اى الاثنين فقط (قوله فالوجه ان يقيد الاضافة اه) فيكون قيد التثنية لغوا (قوله فى القاموس الب اقام كلب) بناء على عادته من تقديم الاشهر فى التفسير (قوله والاول انسب بمقام رعاية الادب) لما فيه من رعاية حال المخاطب دون نفسه (قوله لانه اوقع الفعل به) الظاهر ان الباء حينئذ للالصاق (قوله فيتعلق بالفعل) الذى فى ضمن المفعول (قوله او للصلة) اى للتعدية (قوله و قيل لانه سبب لوجود الفعل) لكن الفعل المتعدى امر اضافى (قوله ليس اسم ماوقع عليه) بل هو عينه (قوله كما اذا تضمن معنى الاستفهام) نحو من ضربت (قوله اوالشرط) نحو من ضربت اضرب به (قوله والاستفهام طارية) على اصل الوضع (قوله ولو سلم فقد سلك فى التعريف جادة التغليب) يعنى ان التغليب من المجاز المشهور لايعد تعسفا فى التعريف (قوله يعنى ارباب اللغة يقولون) اى فليس ذلك القول مختصا بالادباء (قوله يشمل هذا التعلق) اى تعلق الذهاب بزيد (قوله وحرف الجر لتغيير المعنى) اى تغيير معنى ذهبتُ الى معنى الاذهاب (قوله بل فى التميز تعلق

بما يبين به) وهو الذات المقدرة (قوله على انه يشكل بالمفعول الثانى والثالث حينئذ) بل يشكل بالمفعول الاول لوسلم ان الاسناد يسمى تعلقا (قوله فاحتاج) بعد تعميم ان الاسناد يسمى تعلقا (قوله نعم تقييد التعلق) بتعلق غير الفاعلية (قوله ليس وقوعا) صادرا من غيره (قوله لاحاجة الى هذا الاعتبار لاخراجه) اى فالظاهر الاقتصار على قوله والمفعول المطلق عطفا على قوله المفاعيل الثلثة (قوله الاولى ان يقال فخرج اه) لانه اخصر واوضح (قوله فى اعطى زيد درهما) قيد لكليهما (قوله وهو الارجح الاليق بالاعتبار) لانه مرفوع والمفعول به من المنصوبات ولئلا يفوت فائدة تدوين علم الاعراب (قوله كما لايخفى) لانه تعبير بما كان قبل الوقوع مجازا فلا يدل على تسميته به بعد الوقوع (قوله فيحمل عليه) لانه لايحمل اللفظ فى التعريفات على خلاف المتبادر (قوله ويلزم فى اسناد الوقوع المسامحة) لان الوقوع ليس من اوصاف المعنى المطابقى بل التضمنى وهو الحدث وقد تقرر انهم لايجرون صفات المعانى التضمنية على الالفاظ وانما يجرون صفات المعانى المطابقية كما سبق (قوله لجواز ان يكون التقديم للتخصيص لا للاهتمام) فيه ان التخصيص احد اسباب الاهتمام (قوله معناه الحث على الفرار من المرء) اى نفسه الامارة (قوله لان القرآن نزل على لسان العباد) قال الله تعالى « بلسان عربى مبين » (قوله بعد ما ثبت فى الشرع) وبوروده فى الشرح وتقريره له ظهر انما وقع منه قبل ورود الشرع لم يكن فيه ترك الادب لكنه مبنى على انحصار المجاز فى حروف النداء فى التنزيل فتامل (قوله فاستبعد جعله مجازا) اى بالتنزيل (قوله فتامل) فقد ينازع بان المطلوب لازم غير داخل فى ماهية الطلب (قوله يمكن دفعهما اه) اشار بالامكان الى ضعف جعل القرينة ثابتة والالزم جعل كل حذف واجبا اذ من شرط الحذف القرينة (قوله فلا يصح القول بتقدير الفاعل هنا) الظاهر انه لايصح اذ لايخفى ان تقدير الفعل مستلزم لتقدير الضمير المستكن فيه وقد قالوا ان الفعل والفاعل يحذفان معا فراجعه (قوله فلا بد ان يكون المقدر عنده جزئى الجملة) وقد سبق من المحشى ان يا زيد عنده من تركيب الحرف والاسم فراجعه (قوله ونقض باف بمعنى اتضجر) وفيه ان اف بمعنى تضجرت لان اسماء الافعال لا يكون الا بمعنى الامر او الماضى وانما عبروا بالمضارع لمناسبة الانشاء كما ياتى فى الشرح

(قوله وتعقب بانه صوت) هذا انما يتم لولم ينقل عن الصوت الى اسم الفعل كما تقدم فى الشرح (قوله واورد عليه وعلى مذهب سيبويه اه) لاوجه لتخصيص مذهبهما فانه يرد على مذهب المبرد ايضا ويمكن ان يجاب على مذهبه بما اجاب على مذهب ابى على فتدبر (قوله كما فى الشرط) لايستقل بدون الجزاء (قوله والقسم) لايستقل بدون الجواب (قوله وعلى مذهب ابى على انه استعمل الجملة) أى باجزائها الثلثة (قوله فهى بجزئيها) الظاهرين مع الجزء الثالث وهو الفاعل (قوله والمنادى بمنزلة الفاعل) المستتر فى الامر (قوله فاعرفه) فان زيد وانكان فضلة فى ادعو زيدا لكن صار عمدة فى يازيد لكونه بمنزلة الفاعل فى اقبل (قوله لانه يجوز ان يبنى) اى بالامكان العام حتى يدخل فيه يازيد و يازيدبن عمرو (قوله لانه ظاهر الحال فى المسائل) كما قالوا ان مهملات العلوم كلية ومطلقاتها ضرورية (قوله كاقسام المرفوع) اى المبنى على مايرفع به والظاهر ان يقول كاقسام غيره من المرفوع (قوله لاتصال بينهما) اى بين المستغاث والمبنى على مايرفع به (قوله للبناء) ان كانت الاستغاثة بالالف (والتغيير من الحالة الاصلية) انكانت الاستغاثة باللام (قوله فيكون) الظاهر ان يقول فيكون التغيير عن المسند اليه بالمنادى اه كما فى مقابله فتدبر (قوله اسناد يرفع) الذى يدل على ان كونه منادى قبل الرفع (قوله الى المنادى) اى الى ضميره باعتبار وصف المنادى (قوله باعتبار مايؤول اليه) اى من شانه ان يؤول اليه (قوله ولك ان تجعل الضمير الى ذات المنادى) التى يدل عليه لفظ المنادى تضمنا وهى الاسم بدون اعتبار وصف المنادى (قوله من قبيل « اعدلوا هو أقرب للتقوى) فان ضمير هو راجع الى العدل الذى دل عليه اعدلوا تضمنا (قوله و يتجه ان مما به الرفع النون) الا ان يراد به رفع الاسم بقرينة ان الكلام فى باب الاسم (قوله واما مقابلته شبه المضاف) او المضاف بالاضافة اللفظية (قوله و قيل ينصرف المفرد اليه) اى ما يقابل المضاف و شبه المضاف لانه مطلق والمطلق عند تعذر العمل باطلاقه ينصرف الى الكامل كما ياتى فى التميز (قوله فظن ان المعنى انه من تمامه) فقال لايتم معناه (قوله اذا جعل علما) لشخص واحد (قوله فانه لابد وان يجعل) ذلك النداء (قوله والالزم وصف المعرفة بالجملة والظرف) ان قصد معين فنحو يا رجلا يضرب ان اريد به معين فلا بد

من جعله من نداء الموصوف وان اريد به غير معين فيجوز جعله من وصف المنادى فراجعه (قوله فانه) اى وصف اسم لاء (قوله لم يلزم وصف المعرفة بالجملة) فليس فيه اضطرار نحوى (قوله وفى باب لاء الاولان فقط) فيه انه يجب ان يخصص بغير العلم اذا الرفع والتكرير واجب اذا دخل لاء على المعرفة (قوله بمعنى المناسبة له اه) كما مر فى تفصيل صاحب المفصل وسياتى (قوله وتلك الحاجة وان فقدت فى العلم اه) فيه اشارة الى رأى المبرد وهو ان العلم لاينادى الا بعد التنكير (قوله ولا جرك) عطف تفسير (قوله وفى يا الله اه) عطف بحسب المعنى كانه قال المعنى فى يالزيد ونحوه اغثنى لنفعك ولا جرك وفى يا الله اغثنى لمقتضى ذاتك وكرمك لتنزهه عن النفع (قوله ولا يكون لام الاستغاثة اه) الاوضح ولا يكون لام التخصيص كما يفهم من سياق عبدالغفور فراجعه (قوله فما قيل) فى الجواب عن الاعتراض الثانى (قوله من تتمة القاعدة) بان يجعل بدل البعض (مبنى على الغفلة) لانه لا يصلح جوابا الا عن الاعتراض الثانى فقوله او بان اه يقتضى كونه جوابا عن كليهما فالصواب ان يقال ويجاب عن الاعتراض الثانى بان قوله اه (قوله مساوى) جمع سوء كمحاسن جمع حسن (قوله فيغير حاله) عن حالة الغرابة (قوله ويدفع عنه ما يوجب هذا التعجب) حتى يبقى ما يطيقه (قوله فيما سبق) من وقوعه موقع كاف الخطاب حقيقة (قوله ظاهر كلام المصنف ان الجملة حالية) لغلبتها فى الاسمية مع الواو ويحتمل ان تكون اعتراضية ويؤيده قوله حينئذ (قوله فيخل بالمقصود) اى كون الجملة حالية (قوله لانه يفيد الفتح بالالف بعدم اللام) فيفيد اجتماع الالف مع اللام بلا فتح (قوله لان الالف يوجب فتح ماقبلها) والجر قديكون تقديرا او محلا (قوله وجود الالف) اى دوامها (قوله لاقتضاء اللام الخفض) فتعين كون الجملة اعتراضية (قوله مما هو مبنى على الفتح) قبل النداء (قوله مع انه داخل فيما سواهما) لانه مضاف (قوله ولا يخص ما سواهما) ويحتمل ان يقال انه اراد انه ينصب لفظا او تقديرا او محلا من غير بناء على مايرفع به لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا وهو غير مشترك بين كل منادى لان النصب المحلى فى نحو يا هؤلاء مسبوق بالضم المحلى بخلاف نحو يا يوم اه (قوله من لامثال له) اى لا مثل له (قوله ياحليما لايعجل) من باب نداء

الموصوف (قوله قدوسا) من باب وصف المنادى (قوله فانه لايجوز القدوس) فسوغوا وصف المعرفة بالنكرة للتشاكل (قوله اعنى التوابع فى الصورة والحقيقة) لانه الفرد الكامل الذى ينصرف المطلق اليه عند تعذر العمل باطلاقه (قوله لانه قيل فيه ويبنى دون غيره) لانه قيل فيه ويفتح لا ويبنى (قوله ولم يجز نصبه) كما جاز فى اعجبنى ضرب زيد وعمرو لئلا يفوته الاستغاثة (قوله يعنى ان الحكم الاتى) بقوله ترفع وتنصب (قوله يرشد) بمعونة سبق الحكم على المستغاث بالالف بالبناء على الفتح (قوله الى تقييد المبنى) اى فى المتن بكونه على ما يرفع به (قوله لانه حكم مخصوص) فيخصص المحكوم عليه بالدليل العقلى (قوله ببعض افراده) وهو الذى بنى على مايرفع به (قوله فانه لا يجوز فى العاقل) حين بنى زيد على الفتح كما هو المختار (قوله لانه لم يعلم حكمه بعد) بخلاف المستغاث فانه علم حكمه (قوله بل التقييد) يستدعى (قوله فالتفصيل ليعرف التوابع اجمالا) قبل معرفتها تفصيلا (قوله لان استعمال العرب مختلف) كما يدل عليه قوله فى الاغلب (قوله يرشد الى ذلك قوله وكان المختار عند المصنف ذلك) اى فلذلك قلنا ان الظاهر ان يقول عند الاكثرين اه ولم نقل ان الظاهر ان يقول وقد جاء بدل قوله وقد يجوز كما فى عبارة الهندى مع حصول الملايمة به ايضا (قوله لكن تصريحه اه) تبعا للاكثرين (قوله فى وصف المنادى المستغاث) باللام لان وصفه مجرور فكيف يصح الاختصار بتقدير هو او اعنى فتامل (قوله والمقام لا يحتمل تفصيله) حاصله ان الضمة مثلا لما كانت عارضة جعلت فى حكم الاعراب ولما كان حرف النداء سببا لعروضها جعل عاملا فى التابع فراجعه (قوله او لانه اول مايمكن ان يمثل فيه اه) لان التاكيد المعنوى بالفاظ مخصوصة لا يدخلها اللام حال كونها للتاكيد واما اللفظى فيقال فيه يا رجل رجل لا الرجل فراجعه (قوله اثر حرف النداء) وهو الرفع (قوله فينبغى ان لا يختار فيهما الرفع) حين عطف على المنادى (قوله قصد بلامه التعريف) مادام كذلك (قوله اقتضت ذلك التخصيص) فيلزمها لام او اضافة (قوله ويسمى علما غالبا) كما يسمى نحو زيد علما قصديا (قوله عطف امرين) بعطف واحد (قوله لان العامل فى صفة المبتدء والخبر واحد)

فلاحاجة الى جعله من عطف الجملة على الجملة كما قيل (قوله اوالضمير راجع)
عطف بحسب المعنى (قوله فكيف ذكر مع مسائل التابع) بين المستثنى
والمستثنى منه (قوله وفيه نظر لجواز اه) فكان على المصنف ان يقول والعلم
المبنى (قوله المتبادر ما هو الاعم) فكان على المصنف ان يقيد بعدم الفصل
(قوله فتقدير الارادة لايسمن ولا يغنى من جوع) ان اريد بالارادة ماارىد
بقوله لانه هو المقصود بالنداء تعين تقدير الارادة فتدبر (قوله فطنة الناظر)
اى المعترض (قوله لان المنادى طالب التخفيف اه) حتى يفرغ للجواب
الذى هو المقصود (قوله لصح ياايها النجم او الصمق) مع انه لايجوز لان
العلم يصح وقوعه خبرالاصفة (قوله ولان جعل المعرفة باللام وصفا اقرب اه)
من جعله خبرا للمبتدء العائد الى المنادى لا نه يفيد الاتحاد بينه بواسطة كونه عبارة
عن العائد اليه بخلاف الوصف فانه يفيده بدون واسطة (قوله بندور الموصوفة)
وكثرة الموصولة (قوله وقوله يا هذاالرجل يشعر بالتزام اه) اى فلو قصد نداء
اسم الاشارة جاز ياذاالرجل و ياذا و ياهذاالرجل برفع الرجل و نصبه (قوله
لاحاجة الى نكتة التزام الرفع) التى بينها بقوله لانه المقصود (قوله اذ يجوز
فى ياهذاالرجل) الاولى ان يقول فى ياهذاالطويل (قوله ولهذا) اى لعدم
جواز الوجهين فى تابع المنادى المعرب (قوله واما ما قيل) فى الاعتراض على
ذلك القائل (قوله انه) اى الرجل مثلا (قوله وتخصيصه بالحكم الاخير) كما
خصصه الشارح (قوله وانكان اشد تناسبا بالمقام) لان المقام مقام التوسيط
(قوله انك تقول) الظاهر انهم قالوا (قوله من غير ان تقول) الظاهر من
غير ان يقولوا (قوله فى الاغلب) احتراز عن مثل مررت بك انت (قوله
بتقديم الخبر) فيه نظر يظهر بالتامل فى مثل لله الحمد (قوله قلت لا نزاع)
اى لا اختلاف بين كلاميه (قوله والسكون اكثر) وهوالاصل عند بعضهم
و قال الرضى و هو اولى (قول الشارح احتراز عن نحو يافتاى) لانه لو
حذف الياء فيه التبس بالمفرد المعرفة و بالنظر الى هذه العلة احترز المحشى عن
ياقاضى (قوله لدلالة ياء الجمع والتثنية على الاضافة) و الياء فى حكم الكسرة لكن
لا يتعين كونها ياء الجمع لاحتمال كونها ياء المتكلم فتامل (قوله اكتفاء
بالكسرة اه) كما مشى عليه الشارح اولا (قوله و قوله المغيرة بالحذف او

القلب مغير عبارة الرضى) لا يتعين كونهـا مغيرهـا فنى بعض نسخ الرضى عين عبـارة الشارح بلا تغيير فراجعهـا (قوله جعل بالهـاء متعلقا بيكون) اى لا يجوز المقدر (قـوله وعلى التقديرين يفيد العبـارة وجوب الهـاء) لان مطاقـات العلوم ضرورية (قـوله والوجـوب ليس الا مع الالف) في الوجوب معها تامل فراجعه (قوله فالاولى ان يكون و بالهاء عطفـا على محذوف) و متعلقـا بما تعلق به (قوله الا انه يجب ان يحمل الجواز على ما يشمل الوجوب) هذا مبنى على وجوب الهاء مع الالف وهو ممنوع (قوله و يستفاد هذا من عدم التقييد بوجه) مع عموم قوله والمضـاف الى ياء المتكلم اليهما (قوله و انما تناسب الكسر) والظـاهر وانما يناسبها (قوله والفضل للمتقدم) لان الحذف خلاف الاصل ولانه الانسب بالمعنى (قوله لافادة العبارة اه) مع انه ليس كذلك (قوله كما شاع) اى كما شاع فى الشرع الاكتفاء بذكر احكام المذكر) قوله والاوضح ان الجواز اه) لان الظاهر فى المطلق عدم التقييد ما امكن (قوله وعامله الجواز) الذى اريد به الوقوع وهو الظاهر من قوله واقع ضروة (قوله فلم يوجد شرط نصب المفعول له) وهو اتحاد فاعله وفاعل الفعل المعلل (قوله فقيل العامل فى ضررة الترخيم) الذى هو صفة المتكلم كالاضطرار فاتحد فاعلهما (قوله اى جائز وقت ضرورة) فيكون قوله ضررة مفعولا فيه كما نص المصنف فى شرحـه عليه (قوله ولك ان تجعل الاضطرار صفة الترخيم) لكن وصف الترخيم بالاضطرار ينبغى ان يكون مجازا كالكتاب الحكيم (قوله لم ينقله القاموس) يتامل فيه (قوله استبشاعا بجعل الضمير لترخيم المنادى) لما فيه من نشر الضمير و تفكيكه او قريب منه (قـوله للثلاثة العدمية رابع) هذا انما يتم اذا كان الهاء فى نحو يا طلحة هاء التانيث وان كان هاء السكت كما قال الشيخ الرضى فلا رابع (قـوله فانك تقول فى يا ضباع اه) لكنه جعله الرضى هاء السكت وتبعه عبد الغفور (قوله من بيان شرائط مطلق الترخيم) للمنادى (قوله شرع فى بيان شرائط خصوصياته) كحذف حرفين (قوله او المراد ما هو مدة مطلقا) اى فى الاصل وفى الحال (قوله ولك ان تاخذه فيهما) بارجاع ضميرهو الى احد القسمين (قوله لا يوجد) فى الكلام الفصيح (قـوله قدر المضارع) دون الماضى والمبتداء (قوله مع مضى اخواتها) فيه لطافة (قوله

فافهم) فان المعنى على الاستقبال وكلمة قد ينافيه (قوله على المركب حقيقة وحكما) لانه الكامل (قوله مفردة حكما) لانه اجرى عليه الاعراب الذى يستحقه جزئه (قوله الفاء فاء النتيجة) لتفريع الجزئى على الكلى (قوله ومن قال هى فصيحة خرج عن الفصاحة) فيه انه لامنافاة بينهما اذ الفصيحة اما داخلة على جزاء شرط مقدر او عاطفة على محذوف ولا يختص فاء النتيجة بالعطف على المذكور (قوله فالاولى ان يؤخر عن بحث المنادى برمته) ويمكن ان يقال انه لما لم يبق من مباحثه الا الحذف وكان المندوب مشاركا للمستغاث فى عدم جواز حذف حرف النداء اخره عن المندوب (قوله واظهر) لئلا يتوهم ان صيغة النداء اعم (قوله اعيرت) واما الاستعمال فمشترك بين الحقيقة والمجاز (قوله للمندوب) لمشابهته المنادى فى الاختصاص (قوله لانه كان سبب هلاك النادب) فذكر المسبب واريد السبب كما فى قولهم امطرت السماء نباتا (قوله بتضمين معنى الامتياز) صحة التضمين تتوقف على الجمع بين المعنيين فى الارادة لانه فائدته ولايخفى امتناع الجمع هنا لان المقصور عليه لايمكن تقدير دخول الباء عليه لكونه مسندا اليه لاختص ولعل الصواب ما قاله السيد ان الاختصاص مجاز عن التمييز فراجعه (قوله اشعار بوجه زيادته) من مد الصوت لاظهار التفجع المطلوب له (قوله فيما كان حركة اخره اعرابية) لعروضها (قوله اشارة الى ان زيادة آه) وعليه مشى الشارح (قوله اوقع فى مكانه) لانه يكون التقدير فاذا زدت الالف فان خفت اه (قوله فانه) اى نداء المضاف الى المخاطب (قوله والاصل يوسف على وزن يوجب) فعلة منع الصرف فيه العلمية و وزن الفعل الاصلى لا العلمية والعدل لان العدل لايكون الا على اوزان مخصوصة كما مر (قوله وبعد معرفة عموم مفهومه) اى مفهومه العام فهو من باب جرد قطيفة (قوله وحينئذ التعريف للعام) على المفاعيل الخمسة (قوله وهو اما مفعول مطلق) مجازى اى اضمارا مبنيا (قوله ولك ان تحمل على بمعنى مع ظرفا لغواله) فيه نظر لانه لاوجه لجعله ظرفا لغوا والاولى جعله حينئذ ظرفا مستقرا اى مصاحبا مع شريطة التفسير كما فى العلاوة فراجعه (قوله تعلق المجرور الثانى به) فعند ذكر الصلتين يتعين التضمين كما يتعين المجاز عند ذكر صلته فقط كما فى واختصبوا (قوله لان العامل ايضا مجرد الفعل اه) والباء فى نحو مررت

شرط لا شطر(قــوله متعلق بجميع امــور اه) اى بسبب ذلك الاشتغــال و بمجرد رفع ذلك الاشتغال و بالمفعولية اما كون الاول ظاهرا فلان تعليق الحكم بالمشتغل يشعر سببية الاشتغال بذلك الحكم واما كون الثانى ظاهرا فلان انتفــاء المسبب انما هو لا نتفاء السبب واما الثالث فلان المقام مبحث المفعول (قوله قدم فى هذا القسم ما هو اعرف فيه) من المشتغل بالمتعلق لا نه لا يتصور فيه الا تسليط المناسب باللزوم بخلاف نحو زيد احبست عليه مما هو مشتغل بالضمير فانه يجوز فيه تسليطه بعينه وتسليط المناسب بالترادف تامل (قوله تامل) فان لزوم اهانة السيد لضرب غلامه من قبيل اللزوم البين وقد يدعى مثله فى الحبس عرفا (قوله لان جعل ما هو ابعد من الباب) باعتبار المظنة (قوله والثانى مصدر المبتداء اه) بناء على وقوع الاصطلاح فى المصدر (قوله يعرفه الواعى) اى الحافظ من وعى اى حفظ (قوله فتــدبر) فقد يقــال ان صحة التجرد لوكانت مصححة للرفع لــكان الرفع صحيحــا قبل التجرد وهو ممنــوع الا ان يراد بالصحة قربه من الخروج من القوة الى الفعل و حاصله ان امكان التجرد يوجب امــكان الرفع فى الجملة فتامل (قوله وهى مازاد على مصحح النصب) مما يقوى جانب النصب (قوله لا ما حصل منه الترجيح) اى جعل النصب اولى من الرفع (قوله لان فى صورة استواء الامرين اه) مع انه لايختــار فيها الرفع (قوله بل مازاد على المصحح) كقرب المعطوف عليه فيما ياتى (قوله لم يحتج الى تقييد القرينة بالمرجحة) لان قرينة خلاف اختيار الرفع لا تنقسم الى مصححة له ومرجحة كما لايخفى (قوله لكن ينبغى ان يعلم ان المراد) بقرينة خلاف اختيار الرفع وذلك الخلاف شــامل لاختيار النصب ووجوبه ومساواته للرفع فقوله مقتضى الاختيار اى مثلا اوايراد به ما يشمل الوجوب والمساواة فتدبر (قوله مقتضى الاختيار فى الجملة) اى مايقويه و يدعو اليه وان لم يحصله بالفعل كما مر (قوله لاموجب الاختيار فى التركيب) اى ما يحصله و يقويه بالفعل (قوله فافهم) فان العطف باو و قوله اقوى منها صريحان فى تحقق قرينة خلاف اختيار الرفع حينئذ لــكن لرجحان قرينــة اختيار الرفع وغلبتها عليها يختار الرفع فتعين ان يراد بقرينة خلاف الرفع مايقويه فى الجملة وان كان مغلوبا ومرجوحا بالنسبة الى قرينة اختيار الرفع (قوله متعلق بيختار اه) بدليل تفريع قوله فتى اه عليه (قوله كما يوهم) قبل التامل

فى التفريع (قوله قيل يعارضه كون الخبر جملة) فانه خلاف الاصل (قوله لم يقل مع الخبر) مع انه اخصر (قوله وتجرده عن العروض) اى التجدد والحدوث (قوله اعتراضية) بناء على وقوعها فى اخر الكلام (قوله لاعاطفة) فلا حاجة الى الاستثناء (قوله لزم عطف الخبرية) فيما لامحل له من الاعراب (قوله استعمل فى انشاء التحزن والتحسر) كما فى قوله تعالى « رب انى وضعتها انثى »(قوله و بكرضربته) الواو من الحكاية لامن المحكى والا فلا استثناء (قوله لاالوجوب) بقرينة مقابلته بامتناعه فى لم (قوله فتامل) حتى تطلع على نكتة قولنا مع الاستفهام بزيادة مع فانه لوقال والاستفهام كان المتبادر هو العطف على النفى لا على حرف النفى (قوله حكم بعدم جوازه) كما ذكرنا (قوله وفيما ذكره) اى لوصح (قوله لوقوع الجملتين بعده على السواء) فيختار الرفع بعدم الحذف (قوله ولاحاجة الى الاول) نفى الحاجة بالكلية ممنوع سندالمنع المناسبة بين المدعى ودليله المذكور بقوله اذ هى مواقع الفعل (قوله و يصح ان يراد و يختار النصب فى وقت الامر لكن فيه صرف الامر والنهى عن المعنى الاصطلاحى (قوله لا انها مخصوصة به) كما هو الظاهر من الاضافة والا لوجب النصب (قوله فيرد عليه اه) معارضة بالقلب (قوله يكون الحكم عليه افيد) اى فليكن المفسر صفة حتى يكون الحكم عليه بقوله افيد (قوله فيما اذا كان المنصوب نكرة) حتى يحتمل كون الجملة صفة لها (قوله و ربما لايلتفت النفس الى اهانته) فيكون النصب مختارا ليكون نصا فى المقصود (قوله بقرينة قرأة النصب) التى حكم فيها بانه تعالى خالق كل شئ بقدر و يلزمه كون كل شئ مخلوقا له بقدر (قوله ولا حاجة فى نفى كون المقصود صفة) اى كون خلقنا صفة (قوله الى الاستدلال بانه يستدعى فسادا) كما استدل الشارح بقوله فانه يوهم اه (قوله بالجملة) لا بالظرف الذى فى اخر الجملة (قوله فتدبر) فانه لو اقتصر على قوله فان المقصود الى قوله انه بقدر لايكون تعليلا بامر متفق عليه لان المعتزلة لايسلمون الحكم على كل موجود بانه مخلوق له تعالى و يؤولون قرأة النصب بتخصيص الشئ بغير افعال العباد بالدليل العقلى كما انه مخصوص عند الكل بما سوى الخالق وصفاته بذلك الدليل (قوله ولك ان تقول فالنصب مرجح) اى اذا تعارضا وتساويا (قوله ليس الا) اى ليس الجائز فيه الا اياه اى التشديد (قوله عند بعض) وهو الاندلسى كما ياتى

وعندالبعض الاخر فهو مما يختار بعدهالنصب (قوله اما هنا) ان كان تابعا لذلك البعض (قوله اى فيما يختار النصب) ان كان تابعا للبعض الاخر (قوله ودل قرينة عليه) اى على قصد ذلك (قوله فهو مما نحن فيه) وان كان الاتحاد مفقودا (قوله ليس لانه يستحيل ان يكون منه) بسبب فقد ان الاتحاد كما مشى عليه الشارح (قوله فجعل اتحاد الفاعل) اى المسند اليه تدبر (قوله لكن لا يقتصر عليه) اى فهو مطرد غير منعكس (قوله و بهذا اندفع مايقال اه) قائله ابن السراج والسيرافى كما فى الرضى و بمراجعته يعرف ان المحشى هنا تصرف فى نقل مذهبهما بما لا يرضيانه وكذا فى نقل رد الرضى عليهما صرف كلامه الى ما لا يرضاه اما الاول فلانهما انما قالا باسناد ذهب الملفوظ المبنى للمفعول الى المصدر حتى يكون به منصوب المحل كالمشتغل عنه ولم يقولا باسناد الفعل المقدر الى المصدر ولم يلتزما اتحاد المسند اليه واما الثانى فلان قوله بفعله متعلق بالمدلول لا بالاختصاص واراد به ان المصدر الذى يسند اليه الفعل لابد ان يفيد فائدة خاصة لا يفيدها الفعل كما تقدم فى ضرب ضرب شديد فراجعه (قوله يصح ان يكون فى تقدير اذهب الذهاب زيدا) هذا نقل للمذهب باعتبار اللازم بناء على زعمه والا فصاحب المذهب انما يقول باسناد ذهب الى المصدر لا باسناد اذهب فراجعه (قوله المسند الى المصدر) بجعله فاعلا الذى اسند اليه ذهب ايضا فتحقق اتحادا لمسند اليه (قوله مجازا) مثل جد جده (قوله ما يكون له اختصاص بالفعل) هذا نقل باعتبار ما فهمه والا فعبارة الرضى لا تدل على هذا المعنى فراجعها (قوله يريد به ان الذهاب اه) هذه الارادة لا يرضاها الرضى لان قوله بفعله متعلق بالمدلول لا بالاختصاص فراجعه (قوله و فيما نقلنا عنه شاهد اه) قد عرفت ما فى هذا النقل فلا تغفل (قوله اذلو وجب لم يلتفت الى رد هذا الاحتمال) كانه فهم ان ابن السراج والسيرافى يقولان باسناد المقدر الى المصدر دون الملفوظ المبنى للمفعول بل هو مسند الى الجار والمجرور وليس كذلك بل الامر بالعكس يعرف بالمراجعة الى شرح الرضى وحواشى الهندى (قوله فى هذا المقام) المسبوق بقوله ويختار الرفع بالابتداء (قوله نعم لو بين كون الاية) بان يستدل عليه بما ذكره الشارحون (قوله مما قصد فيه وصف المرفوع) لا الاخبار عنه (قوله فى انه يتوهم انه من باب الاضمار) فكان على الشارح التنبيه عليه فى تفسير كذا (قوله يخبر

الموصوف) او مفسر عامله تامل (قوله اوباعتبار ان اه) الظاهروباعتبار اه (قوله مع ظهور كون الفاء فيه بمعنى الشرط) لظهور كون الالف واللام موصولا (قوله تقدير الخاص بعيد عن الفهم) لعدم القرينة (قوله والجملتان) اى والجملة المعطوفة والمعطوف عليها (قوله تعليل) اى استيناف بيانى (قوله لكون الاية مثل قوله اه) بل مثل ازيد ذهب به اه تامل (قوله فانه فى معنى فاؤه) على ان اللام للعهد او عوض عن المضاف اليه (قوله فى قطع الاية عما قبلها) باخراجه عن حيز كذا (قوله عند بعض) اى على الرواية الشاذة (قوله هذا اظهر) لاستغنائه عن الحذف والزيادة مع سبق الاجمال (قوله دليل على اثبات احد الامرين السابقين) طوى فيه استثناء نقيض التالى (قوله ولك ان تجعله دليلا على دعوى اه) المفهومة من العطف على قوله كل شئ (قوله يستدعى ان يقول اه) لان الاسمية ظاهرة فى الجزم بالحكم (قوله اشار المصنف الى جميع ما ذكر) لا الى المذهبين فقط (قوله مع تنبيه على ما هو القراءة المعتبرة) بان يراد ان التى للشك فى غير المعتبرة (قوله جعل ذكر) اى هذه الصورة (قوله فتامل) لانه اذا قدم الضمير على عامله يجب انفصاله و ان لم يحذف الفعل بخلاف ما اذا قدم العامل فلا ينفصل الا عند حذفه (قوله هذا ممنوع) فى المنع خفاء لما ياتى فى بحث النعت من تعين الضمير فى الجملة الواقعة صفة (قوله على سبيل الالتفات من التكلم الى الخطاب على مذهب السكاكى (قوله لان القرينة لا تدل عليه) اى على التقدير مع التضمين (قوله ونحن نقول) فى تصحيح قول المصنف بتقدير اتق (قوله والاسد) عطف تفسير (قوله لكمال قربه منك) فهو من مجاز المجاورة (قوله بحذف الجار) بدون ان وان (قوله المراد باسم الزمان والمكان المعنى الاضافى) فيدخل نحو اليوم والليل (قوله لا المفهوم الاصطلاحى) لانه يختص بنحو مضرب (قوله صوابه فيه اه) فليكن من قبيل قوله تعالى « ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما » مع اعتبار كونه مفعولا به (قوله ويوم الجمعة فى شهدت يوم الجمعة اسم ما اه) (قوله فيوم الجمعة مما فعل فيه اه) فلا يخرج الا بقيد الحيثية (قوله ولو اريد معناه الحقيقى) اى ما اوقع فيه الحدث (قوله لو اخذ) اى لو اعتبر (قوله والا لكان للزمان زمان) اذ لا يجعل الفاعل زمان الحدث ولا مكانه

لان شهود يوم الجمعة لا يكون الا فى يوم الجمعة (قوله لكن لا مع هذه الحيثية)
اذ لابد لصدق التعريف مع الحيثية على الشئ ان يكون ذكره لاجل انه فعل
فيه فعل كما صرح به المحشى فى آخر كلامه ولو ذكره هنا واسقط قوله لاتقول
الى قوله ولا بد لكان احسن اذ بمراجعة المعنى يظهر انه لا معنى لتعلق الحيثية
بالمذكور الذى هو صفة للفعل و جعل المذكور وصفا لما فعل اه كما توهم يخرج
المذكور عن كونه مذكورا فى المتن (قوله لا تقول يستفاد من كلام الشارح)
لو سلم هذه الاستفادة يلزم ان لايكون المذكور وصفا للفعل بل لمافعل اه مع
ان الشارح صرح بما هو نص فى انه وصف للفعل لاغير فراجعه (قوله فلا
يكون هذه الحيثية مما شاع اعتباره فى التعريف) لان الشائع رجوعها الى
النسبة التى بين المعرف والمعرف كما يظهر بمراجعة تعريفات الامور الاضافية
كالدلالات الثلث والابوة ونحوها (قوله لانه متعلق الحيثية والمعلل بها)
فيه تنبيه على ان الحيثية هنا للتعليل ويصح كونها للتقييد بل هو الظاهر المتبادر
(قوله معناه انه ليس ذكره من هذه الحيثية) اى من حيث انه فعل فيه فعل
مذكور (قوله ان يكون ذكره لاجل) وذلك بان شرط قصد ذلك و ذكره
بهذه الحيثية كما صرح به الفاضل الهندى ولما كان قيد الحيثية الذى شاع بينهم
مطلقا عن اشتراط القصد والذكر المذكورين لزم خروج هذه الحيثية عن قبيل
الشائع فى التعريفات ايضا واليه اشار بقوله فتامل والله اعلم (قوله انه فعل)
مثلا (قوله فحينئذ لم يكن وجه الحمل مذكورا اصلا) و يكون وجه الشبه
مذكورا الا ان حق العبارة حينئذ ان يقال للابهام لان وجه الشبه يجب ان
ان يكون مشتركا بين المشبه والمشبه به كما مر (قوله ويحتمل الرجوع اليهما
والمبهم) بل هو الظاهر لان وجه الحمل حينئذ يكون مشتركا و على هذا
يحتمل ان يكون قوله لابهامها بيانا لوجه الحمل و ان يكون بيانا
لوجه الشبه فتدبر (قوله فكل اسم مكان) فى تفريعه على ماقبله تامل و يخالفه
كلام الشراح كالهندى والرضى الا فى بعض نسخ شرحه ان اريد بالمرادف
الموافق له فى افادة معنى الاستقرار فراجعها (قوله ينتصب بما اشتق منه) الظاهر
ان يقول ينتصب بالدال على حدث اشتق منه (قوله فيه انه يصح اه) يمكن
ان يقال ان مراد الشارح انه يصح ان ينسب الى كل مكان شامل له ولغيره ولا

يصح نسبة فعل الدخول الى كل مكان شامل للباب وغيره و انما صح المثالان لكون دخول الباب دخول الدهليز والدار فتدبر (قوله بل هو احداث التادب) الظاهر انه احداث الادب والتادب مطاوعة (قوله كما صرح به الرضى ناقلا عن النحاة) و صرح ايضا بانه انما نصب التاديب لتضمنه العلة الحقيقية وهو التادب وكلامه يوهم ان الرضى بريئ منه (قوله لافائدة لقوله ظاهرا) فائدته التنبيه على ان الخلاف انما ظهر من الزجاج والظاهر ان يقدر يخالف هذا القول على البناء للمفعول خلافا كائنا للزجاج اى ظاهرا عن قبله كما سياتى تفصيله فى الافعال الناقصة تدبر (قوله والاظهر ان يقدر يخالف الزجاج) ان اراد ان يقول بمايؤول اليه بان يقدر يخالف بالبناء للمفعول خلافا كائنا للزجاج فهو مراد الشارح وكانه توهم ان قول الشارح يخالف بالبناء للفاعل فتدبر (قوله بل ما يؤول اليه) اى بل ذلك مايؤول اليه (قوله فليس على الزجاج رده الى المفعول المطلق) لكن يرد على الزجاج حينئذ انه اذا اتفق تاديبا وللتاديب فى المعنى لايتاتى له ان يدعى بان مراد التركيب ذلك المعنى واجاب عنه الرضى بان ضرب تاديب ايضا يفيد معنى للتاديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا دون الثانى واى منع من ان يتفق فى المعنى المقصود المختلفان فى الاعراب فراجعه (قوله لان علة القعود هو الحين الموجود مع القعود) يتامل فيه اذ لايتصور علية الحين الموجود مع القعود له وانما علته الحين السابق عليه تدبر (قوله ولو قال بالمذكور لكان الطف) لاحتماله لثلثة اوجه (قوله فالمراد بمفعول فعل ماعدا المفعول به المنصوب) الظاهر الاكتفاء بماعدا المفعول به كما فيما سياتى و يراد به الصريح كما هو المتبادر عند الاطلاق لانه ان اراد بالمنصوب المنصوب لفظا كما فى بعض النسخ يرد عليه انه يلزم حينئذ دخول نحو كفاك وزيدا فى المفعول معه مع انه لافرق بينه و بين ضربت زيدا و عمرا وان اراد به مايعم المنصوب محلا يرد عليه خروج نحو مررت بزيد وعمرا عنه مع انه جائز كما سياتى فتامل (قوله فالوجه ان يراد بالفعل الفعل الاصطلاحى) هذا الوجه وجيه لو كان عبارة المصنف لمصاحبة معمول فعل او معناه ولا يلايم قوله لفظا اومعنى و يمكن ان يقال ان قوله لفظا او معنى تفصيل للمعمول و المراد بالفعل الاصطلاحى اى سواء كان المعمول لفظا بان يكون معموليته له باعتبار لفظ الكلام او معنى بان يكون باعتبار معنى يفهم من فحوى

ان يقول اذا تعذر البدل على المحل البعيد فعلى المحل الا بعد لان لنحو لا خمسة عشر محلا قريبا هو البنـاء على الفتح بلا ومحلا بعيدا هو النصب و يمتنع الحمل عليهما فيحمل على محله الا بعد وهو الرفع فتدبر (قوله لان ايهـام البدل اه) علة للامتناع لذلك (قوله قيدمن) بكونها استغراقية (قوله عند الاخفش) كما يأتى (قوله لكن الاستغراقية لا تزاد اتفاقا) يرده ما قال الموشح حيث قال وهذا اى تعذر البدل على اللفظ فى مثل ماجائنى من احد الا زيد عند سيبويه واما الاخفش فانه يجوز فيه البدل فى اللفظ لجواز زيادة من فى الاثبات عنـده انتهى (قوله و بعضهم الى ان البدل و المعطوف كسائر التوابع) اى العـامل فيهما العامل فى المتبوع بحكم الانسحاب وهنا مذهب ثالث وهو تقدير عامل مثله فى المتبوعات كلها و فيها مذاهب اخر ان اردت تفصيلها فراجع شـرح الرضى (قوله واشار) بقوله فانه فى قوة التقدير (قـوله اذا كان العامل) الناسـخ (قوله لايغير) صفة حرفا (قوله وان غير المعنى) بجعل الجملة فى تاويل المفرد او بنقلها الى الانشاء (قوله المستفاد من قوله فى الاكثر) الذى هو افعـل التفضيل (قوله ضمير الفعل المتقدم) اى ضمير مصدره فى مثل جائنى القوم حاشا زيدا (قوله ولهذا جاز العطف على محله) اذا كان اعراب غير اعراب ما اضيف اليه حقيقة لم يكن له محل حتى يعطف على محله فالظاهر انه انما يجوز الرفع فى المعطوف عليه باعتبار انه يستحق الرفع لولا المانع منه من اشتغاله بالجر فتدبر (قوله فتدبر) فان ما ذكره الشارح تعليلا لعدم صحة جعله تابعا للمعرف باللام يصح تعليلا لعـدم صحة جعله تابعـا لسـائر المعـارف بل هـو الظـاهر لانه لا يحتـاج فيه الى حمله على غيره (قـوله اقل مراتب الجمع) و هو الثلثة (قوله الا ان يقال مراده اه) او يقال ان الشارح زاد قيـد غالبا من عند نفسه ليصح الحكم المذكور لا على انه مراد المصنف كما يدل عليه قوله وانما قلنا اه (قوله ولولا ذلك لما كان قوله وضعف فى غيره مستقيما) لانه يدخل فيه المحصور المتعذر الاستثناء عنه مع عدم الضعف فيه (قوله الا ان يجعـل ضمير فى غيره الى تعذر الاستثناء) اى وهو بعيد لان الكلام فى جعل الا صفة لا فى تعذر الاستثناء (قوله قلت رده المصنف بانه اه) يظهر من كلام الشيخ الرضى ان الذى رد بذلك هو سيبويه والمصنف اجاب عما يرد عليـه بانه ليس النفى اه

وردالمصنف بانه لا يجوزالبدل اه فراجعه (قوله ورد) اى المصنف صرح به الرضى (قوله ان كل جزء) اى فرد واحد (قوله فاحسن التامل) اذالم يكن شئ من الالهة الله لايدخل فيها بيقين فلا يتعذر الاستثناء فلا يجوز كون الا صفة لانتفاء شرطه فتدبر (قوله وموحدا) نحو وايتصلت بمثل ضوء الفرقد (قوله اى ان امكن الفرقدان) بتقدير يكن التامة (قوله فالمعنى ان لم يوجد لكان كل اخ اه) الظاهر فكل اخ مفارق اخيه الا ان يقال ان ان فيه بمعنى لو فلذلك اجيب باللام (قوله يعنى ان فى نصبهما على الظرفية خلافا) الظاهر ان يقول ان فى وجوب نصبهما وكونه على الظرفية خلافا (قوله لا غير) كما يقوله الكوفية (قوله لا على الحكاية) كما يقوله الاخفش (قوله ليس بضرورى) وان كان ظاهرا (قوله قال الرضى ماحاصله ان سوى فى الاصل اه) عبارته ان سوى فى الاصل صفة ظرف مكان و هو مكانا قال تعالى اه (قوله وعرفت من هذا التحقيق اه) انما عرف منه انه تابع للظرف صفة له ثم اقيم مقامه الا ان يقال لما قام مقامه صار ظرفا فتدبر (قوله لان هذا الحكم لم يسبق) فيه انه قد سبق ان خبر المبتداء قد يكون جملة ومثل المصنف بقوله مثل زيد قام ابوه وهى اعم من ان تكون اسمية او فعلية ماضوية او غيره فيدخل هذا الحكم فتدبر (قوله بعيد) للزوم نشر الضمير (قوله وهو ان لا يكون المحذوف مفسرا) على شريطة التفسير (قوله اى ولوكان العلم) بالصين اى بعيدا (قوله او ولو كنتم بالصين) اى ببلد الكفار (قوله والاظهر جعلها) والظاهر جعله (قوله بل هو ما اخص منه) فان ما اراده اولا شامل لمثل اطلبوا العلم ولو بالصين بخلاف ما اراده ثانيا كما لايخفى (قوله ان سيف فسيف) فهذه الصورة مما يجوز حذف حرف الجر منه مع بقاء عملها قياسا فينتقض به قاعدة انه لا تحذف حروف الجر مع بقاء عملها قياسا الا فى الله قسما عند البصريين واجاز الكوفيون قياس سائر الفاظ المقسم به عليه والا اذا كان الجار رب بشرط ان يكون بعد الواو والفاء او بل فراجعه (قوله و يرتقى عدد الوجوه فى مثلها الى كثرة) اى الى تسعة اوجه رفع الاول مع رفع الثانى اى ان كان فى قتله سيف فيكون فى قتله سيف ونصبه اى ان كان فى قتله سيف فيكون ما قتل به سيفا وجره اى ان كان فى قتله سيف فيكون قتله بسيف ونصب الاول مع رفع الثانى اى ان كان ما قتل به سيفا

يكون فى قتله سيف ونصبه اى انكان ما قتل به سيفا يكون ماقتل به سيفا وجره
اى ان كان ما قتل به سيفا يكـون قتله بسيف وجرالاول مع رفع الثـانى اى
ان كان قتله بسيف يكون فى قتله سيف ونصبه اى انكان قتله بسيف يكـون ما
قتل به سيفا وجره اى انكان قتله بسيف فيكون قتله بسيف والله اعلم (قوله
فى هذه الصورة) الاولى تركه (قوله كان التركيب استقباليا) فيه انهم قد قرروا
ان كلمة ان لا تقلب كان الى الاستقبال الا نادرا فراجعه لكن عدم قلب الشرط الى
الاستقبال لايوجب عدم كون التركيب استقباليا لان الحكم فى الجزاء فالمعنى ان كنت
منطلقا فيما مضى انطلق فيما يستقبل فتدبر (قوله فالتركيب ماضـوى) فالمعنى
ثبت انطلاقى فيما مضى لا نطلاقك فيه (قوله بل لنفى حكمه) فالظاهر حينئذ
ان يقول وحكمها الا ان ياول الصفة بالوصف (قوله فتدبر) فانه انمايحتاج الى
تفسير نفى الصفة بنفى حكمه لو قال لنفى الصفة لان لا ليس لنفى وجـود الصفة بل
لنفى حكمه فلمـا قال لنفى صفة الجنس لم يحتج اليه لان لا لنفى وجود صفة ذلك
الجنس والله اعلم (قوله فذكـره فى تعيين ما ينصب به غير مستحسن) اى
فالظاهر ان يقول والكسر فى جمع المؤنث السالم فيبنى عليه بلا تنوين ردا على من
قال انه يبنى عليه مع التنوين (قوله يبنى على الفتح) بلا تنوين (قوله فتدبر)
فانه يجوز ان يفرض فى محله المعرب بالحروف فيكون معربا بالحروف وان يفرض
المعرب بالحركة فيـكون معربا بالحركة كما مر (قوله لعطف الاسم على الاسم
والخبر على الخبر) الظاهر ان يقول لعطف امراة على الاسم وخارجها على الخبر
(قوله لان المحذوف خبر واحدلهمـا) ويرد عليه ان الاظهر حينئذ ان يقول و
خبرها (قوله وخلاف السيرافى) كذا ذكره عبدالغفور لكن يظهر من كلام الشيخ
الرضى ان ذلك مذهب الاندلسى فراجعه (قوله ومنع كونها للمعـانى الاخر)
هذا بعيد جدا والحق ما قاله عبدالغفور فراجعه (قول الشارح فيجب انتصاب
الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه) فى نسخ شرح الرضى فيجب انتصـاب الاسم
بعدها فى نحو الا زيدا تكرمه فـلا يرد عليه ما اورده المحشى رحمـه الله (قوله
والتقدير تبيت تفعل كذا) لاحاجـة الى تقديره لان البيت مضمن (قوله اى
بالتنكير) صفة مبنى (قوله واذا كان معرفة يتعين العطف على المبتداء) قيل فيه
ان تعيين العطف على المبتداء انما يكون اذا كان المعطوف عليه معرفة ايضـا وكان

اسم لا هو المنصوب بها لفظا او تقديرا او محلا لا المرفوع بعدها والا فالحكم بالمذكور مطلقا فى حيز المنع انتهى اقول اذا عطف على اسم لا فى الظاهر بالرفع فهو انما هو باعتبار كونه قبل دخولها عليه مرفوعا على انه مبتدأ لا باعتبار انه يستحق بعد دخولها عليه رفعا محليا فليس اسمالها باعتبار كونه مرفوعا لعدم عملها فيه بذلك الاعتبار فهو فى التحقيق عطف على المبتداء فيخرج بقوله على اسم لاء فظهر منه ان فى قولهم العطف على اسم لاء على اللفظ والمحل جائز مسامحة فاحسن التامل والله اعلم (قوله لا يوجب التقييد لاخراجه) قيل ان مراد الشارح انه لا حاجة الى اندراجه هنا لكونه معلوما مما سبق لا ايجاب التقييد لاخراجه انتهى (قوله اذ لا دليل على اعرابهما حتى ينتقض بهما الحكم) هذا ظاهر فى لا غلامى له لانه يجوز ان يكون مبنيا على الياء لانها ما ينصب به واما لا اباله فالالف ليس ماينصب به الاب على ماينصب به الاضافة فيدبر الا ان يقال انه لما شبه بالمضاف لفظا بنى على ما ينصب به المضاف والله اعلم (قوله وارجاع الضمير له الى المضاف فى اصل معنى الاضافة) الظاهر ان يقول وضمير معناه اليه من حيث كونه مضافا اى فى اصل معنى الاضافة (قوله فى اصل معناه) الظاهر ان يقول وضمير معناه اليه اى فى اصل معنى تركيب اه (قوله ويحتمل ان يكون معنى اصل معناه اصل الاختصاص) حاصله ان معنى الاضافة انكان هو التخصيص مع ما يفرع عليه يكون ادراج الاصل لانه لامشاركة بينهما فى خصوص هذا المعنى لانه ليس فى مثل هذين التركيبين ما يتفرع على الاختصاص ويكون الضمير فى قول الشارح وهو الاختصاص راجعا الى المضاف اعنى الاصل وقوله الا ان اه استدراكا لدفع ما يتوهم من كلام المصنف من مشاركتها فى خصوص اصل معناه وهو الاختصاص الاتم وانكان معناها هو التخصيص فقط يكون ادراج الاصل لعدم مشاركتهما فيه بخصوصه ويكون الضمير فى قوله وهو الاختصاص راجعا الى المضاف اليه اعنى المعنى وقوله الا ان اه من مضمونات كلام المصنف والله اعلم (قوله لانه لا مشاركة فى خصوص معنى الاضافة) وهو الاختصاص الاتم (قوله اعنى لا اضربى اليوم) فيه مافيه فان لا لا تعمل فى المضاف (قوله اعلى كعبا منه) اى درجة (قوله فيستغنى عن النكتة) اى نكتة الاقتصار وان لم يستغن عن نكتة تاخيره الى بحث الخبر (قوله جعل

الخبرية على لغة اهل الحجاز) اى مقتصرة (قوله لان الاسمية والفعلية متلازمان) عند البصرية (قوله وتاخيره) اى بيان كون الاسمية عليها بيان مايستلزمه وهو كون الخبرية عليها (قوله ايضا) اى كما عند الكوفيين (قوله لتاكيد النفى) كما سيجئ (قوله هو المفرد لا الجملة) لان الاصل كون المعطوف على المفرد مفردا (قوله يوضحه قوله سواء كان بالكسرة) قد يقال انما يوضح ذلك لو لم يكن الباء فى قوله بالكسرة لكنها محققة فيكون المراد المعنى المصدرى (قوله لانه غير مشترك بين الجميع) لان الجر بالفتحة لايكون محليا وفيه نظر فان الجر قد يكون بالفتحة المحلية فى نحو مررت بلا رجل احمر بالبناء على الفتح فيهما تامل (قوله لكن احتيج الى جعل ضمير اليه للشئ الغير المذكور) لكمال ظهوره كالمذكور كما فى والاسناد اليه (قوله وفيه) اى فى قوله وان كان اه وقوله لكن المشتمل اه (قوله انه ينتقض اه) ناظر الى الثانى وقوله وان اعمية ما اه ناظر الى الاول وغير الترتيب لان مايرد على الثانى مدفوع بخلاف ما يرد على الاول تدبر (قوله ويمكن ان يراد بالمشبه اه) اى بان المراد ما اشتمل على علم المضاف اليه وما يشبهه فى كونه حاصلا بحرف الجر حقيقة او حكما وكسرة غلامى ليست كذلك والله اعلم (قوله لان المراد بحذف التنوين) اولان المراد حذف التنوين الملفوظ اوالمقدر والله اعلم (قوله كلمة اوهنا لمنع الخلو) لا لمنع الجمع (قوله الى مفاذ الاضافة) من قبيل موجب العمد القود (قوله فانها افادت معنى) اى ما قام بالغير (قوله التى هى قسم من اقسام النسب) الاربع (قوله لايصح التمثيل بالليث والاسد) بل بالانسان والناطق (قوله والتنوين للوحدة الجنسية) لا الفردية (قوله لانه متناول للمتعدد على سبيل البدل) وفيه انه يلزم على هذا صحة مائة رجل على كون التنوين للوحدة الفردية تامل (قوله لمنعهم ربقة التقليد) اى تقليد كالحبل (قوله اى يجعل مدلوله واحدا من جملة من يسمى به) اى من يطلق ذلك الاسم عليه سواء كان ذلك الاطلاق بارادة مسمى به وهو المطرد او بارادة صفة مشتهر مسماه بها فقوله من يسمى من باب ذكر الخاص و ارادة العام فلم يبين بم يجعل كذلك فاندفع ماقيل ان طريق اه فتدبر (قوله واقله المسمى بهذا الاسم) اى ما لابد منه والمطرد فى جميع الاعلام تدبر (قوله لاشتهار

مسماه بمفهوم) الظاهر ان يقول به (قوله والاظهر ان المراد بالتجريد ارادة بلا تعريف) لان التجرد لا يكون بدون التجريد لانه مطاوعه كذا قيل وفيه ان الشارح اراد بالتجرد الخلو لا ماهو مطاوعه كما عطف عليه عطفا تفسيريا والله اعلم (قوله وهو خلاف اصطلاح النحاة) فيه ان اصطلاحهم هذا انما هو فى باب النعت لا فى باب الاضافة وسياتى فى بحث افعل التفضيل ما ينافى ما هنا فراجعه (قوله لان التخصيص عندهم تقليل الاشتراك فى النكرة) وفيه ان التخصيص هنا لو كان بمعنى التوضيح لم يكن طلبا للادنى والا لما صح وصف المعارف فتدبر (قوله او رد عليه) اى على قول الشارح وبين جعلها علما لا على قوله فى لزوم تعريف المعرف فلا يرد عليه ولا يخفى اه (قوله والاخصر) بحذف قوله من ترك اللام الى قوله واما ما جاء اه (قوله وفيه) اى فى البيت (قوله فيما لم يعتمد) وفيه انه يعمل فى الظروف والاحوال بدون الاعتماد لانهما مما يكفيه رائحة من الافعال كما يفهم من المطول (قوله واذا كان بمعنى الاستمرار فعمله جائز) اى فيصح ان يكون اضافته لفظية نظرا الى عمله ومعنوية نظرا الى عدمه فنظر ههنا الى الثانى وفى بعض النسخ فعمله غير جائز وهو الملائم لسوق الكلام الا انه غير صحيح على ما بينه السيد فى حاشية الكشاف ويدل عليه كلام الرضى وعبد الغفور فراجعه (قوله وقد يقال اضافة الصفة اه) ويشكل باضافة الصفة الى ظرفها فتامل (قوله وان قصد تقدير حرف) مراد من حيث المعنى (قوله قيل اسم الفاعل والمفعول اه) رد لقوله وايضا شرط اه (قوله وقيل اضافة اسم الفاعل اه) لا وجه لايراده ههنا والله اعلم (قوله لا غير) الظاهر ان قوله لا غير هنا زائدة من القلم (قوله فيقال زيد ضامر بطنه ومؤدب خدامه) الصواب ان يقول ضامر البطن ومؤدب الخدام فتدبر (قوله لا الى غيره) اى لا الى المرفوع الغير السببى (قوله كما فى زيد ضارب او مضروب فى داره عمرو) الاولى التمثيل بقائم لان اضافة الصفة المتعدية الى مرفوع لا يجوز مطلقا كما سياتى (قوله ولا يجوز لا تفيد الا تخفيفا اه) كما حقق فى علم المعانى فى باب القصر (قوله الا على مذهب من لا يجوز) وهو من عدا الفراء (قوله القائم غلامه) وسياتى فى امتناع الحسن وجهه بالاضافة فراجعه (قوله الا بتبديل حرف متحرك بحرف ساكن) فيه ان هاء الضمير

يوصل بالالف اوالواو اواليا اذا كان قبله متحرك فيكون من تبديل حرفين متحرك وساكن بحرف ساكن فتدبر (قوله واثبات سابق بلاحق) بدليل انى (قوله بخلاف انتفاء افادةالتعريف والتخصيص) فانه مفهوم من الحصر (قوله ويعارضه ان النفى متقدم على الاثبات) يعنى انه اذا اريد اثبات شئ لشئ ونفى شئ عنه يقدم نفيه عنه على اثباته له لان النفى متقدم على الاثبات لان العدم اصل فتدبر (قوله وكذا نظائره) اى فهى ايضا من تتمة الاستدلال فهى ايضا معطوفة على قوله جاز مررت اه بحسب المعنى كانه قال و من ثم ضعف اه وحكم على الضارب الرجل والضارب بك بانهما محمولان على اه ولولا ذلك لم يضعف ولم يحكم عليهما به فتدبر (قوله على نقل الموثوق به الجر) اضافة المصدر الى الفاعل ونصب المفعول بعده (قوله لانه لو قيل بالرفع لكان قبيحا) لخلوه عن الضمير (قوله كما انه مع الجر احسن) تفسير ايضا (قوله على ما هو مناسب له) اى للضارب الرجل (قوله وهو متعين) اذ ظاهر ان حمل الضارب الرجل لايمكن الا على المجرور (قوله والاظهر ان فى بمعنى عند) لكنه يحتاج الى ثبوت كونه بمعنى عند فى لغتهم فراجعه (قوله اشارة الى رد قياس الفراء) الضارب زيد (قوله من وجه آخر) سوى الحمل على ضاربك (قوله فحق) اى ثبت (قوله ويحتمل ههنا ان يكون مفعولاله لقال) فيه انه ينقلب حينئذ الحصر المطلوب الى حصر الجواز فيمن قال اه وهو غير مستقيم فتدبر (قوله فهو اخص من الاعيان) اى فالظاهر تركه (قوله تزيل الخفاء صحة عين اللاشئ) فاستعمال العين فى نقيض الشئ ان صح يكون برهانا قاطعا على انها اعم من الشئ الالف واللام فى اللاشئ للجنس اى الطبيعة اى نفس مفهوم مالا يصح ان يعلم ويخبر عنه ومعلوم ان هذا المفهوم مباين لمفهوم الشئ وهو ما يصح ان يعلم ويخبر عنه واما الشيئية التى هى محل النزاع بيننا و بين المعتزلة فهى بمعنى التقرر والثبوت فى الخارج قالوا ان المعدوم الممكن شئ اى ثابت متقرر فى الخارج فالثبوت عندهم اعم من الموجود ومرادف له عندنا واما المحال فليس بشئ اى ثابت اتفاقا (قوله ونفس اللاشئ) عطف تفسير للتنبيه على ان المراد بالعين هنا ليس ما يقابل المعنى بل ما يرادف النفس التى هى من الفاظ التوكيد المعنوى كقولنا جائنى زيد عينه اونفسه (قوله فان الشئ فى اللغة) وعليها مدار الاحكام

النحوية لابتناءكل منها على النقل (قوله ما يصح) ان يعلم و يخبر عنه (قوله كما هو عند جماعة) وهم الاشاعرة فان المعدوم الممكن عندهم ليس بشئ و لا ثابت خلافا للمعتزلة (قوله فقد بعد) فان الخلاف بيننا و بين المعتزلة انما هو فى المعدوم الممكن هل هو شئ اى ثابت فى الخارج ام لا لا فى اطلاق لفظ الشئ عليه لغة (قوله وتفصيل ما يزول به الخفاء) يرد عليه ان المغايرة المستفادة من نحو اللام لوكانت مصححة للاضافة مع تساوى المفهومين او مع الترادف لزم صحة نحو حبس المنع و ليث الاسد سواء كانت اللام للعهد اوللجنس فراجع كلام الائمة رحمهم الله تعالى (قوله ان اللام الجنسى) الذى هو مقابل العهد الخارجى (قوله من حيث هى هى) وتسمى لام الحقيقة من حيث هى هى كما مر (قوله فانها لا تصدق الا على نفسها) كما لا يصدق الانسان فى قولنا الانسان نوع او كلى على افراده من زيد وعمرو وغيرهما (قوله وان اريد به الطبيعة فى ضمن الفرد) اى كل فرد او فردما كما مر (قوله فتاويل سعيد كرز مسمى بسعيد هو الكرز) فالاضافة فيهما بيانية كما فى خاتم فضة (قوله وكون اللقب اوضح انما يظهر اذا لم يكن مشتركا) فيه انه اذا كان اشتراكه دون اشتراك الاسم يكون اوضح (قوله فتامل) اى يحتمل ان يكون المراد تعيين الفتح (قوله كان الظاهر ان يقول لانه اذا اضيف) وان يقول صار مسلمى بدون الفاء لانه لا يجوز اذا كان الجزاء ماضيا بغير قد (قوله ولا يجعل جزاء لاذا) و يمكن حمل الفاء على العطف (قوله لئلا يلتبس فعل بفعل) فيه ان افعل الصفة انما يجمع على فعل كاحمر وحمر لا على فعل فلا يلتبس ولذلك قلبت الواو ياء والضمة كسرة فى باب بيض و جعل المصنف فى الشافية لفظة لىّ مما جاء فيه الضم و الكسر و لم يجعل ذلك قياسا فيما يلزم فيه الالتباس فراجعه (قوله و التعرض بالباقى) الظاهر للباقى (قوله وهى الواو فى حال الرفع) قد اشتبه عليه رحمه الله الاعراب بلام الكلمة وقد مر فى بحث الاعراب ان الواو و الياء و الالف مبدلة من لام الكلمة عند المصنف لكن جوز الشيخ الرضى جعل الاعراب من سنخ الكلمة اذ لاضرر فيه فراجعه (قوله مع ان الفاعلة الوصفية ايضا تجمع على فواعل) حق العبارة ان يقول مع انه يجمع الفاعلة الوصفية على فواعل ويضم (قوله ويصح تانيث الاسم التابع لانها كلمة تابعة) اى يجوز تانيثه لانه

عبارة عن مفهوم يعبر عنه بمؤنث هي الكلمة كما يؤنث نحو مصر لكونه عبارة عما يعبر عنه بالبلدة لكنه لاحاجة الى ذلك لانه يجوز جعل موصوف التابعة الكلمة لاالاسم فتدبر (قوله لافى زيد ضرب ضرب) لانه جملة ذات محل من الاعراب فهو اسم حكما فيدخل فيها (قوله وارى ان جعل التاكيد اه) لان العطف يكون على مالا محل له من الاعراب (قوله لايتوجه الاشكال بالتابع المتقدم) هذا على الدفع الثانى واما على الدفع الاول فيشكل به الا ان يراد بالتاخر الرتبى فالاولى الدفع الثانى فتدبر (قوله ان المراد بالثانى المسبوق) سواء كان اولا او ثانيا فلا حاجة الى ارادة الثانوية فى الرتبة الالدخول التابع المتقدم والله اعلم (قوله وكذا لايصح فى التاكيد وعطف البيان وبعض المعطوفات) نحو جائى زيد وعمرو واوثم عمرو او بل عمرو اولاعمرو اه لان الرفع فيها ليس من جهة واحدة شخصية هى فاعلية زيد وعمرو بل رفع زيد وعمرو لكونهما فاعلين على حدة ويصح فى بعض المعطوفات نحو تضارب زيد وعمرو مما هو للتشارك فان الرفع فيهما لكونهما فاعلين معا لا لكل واحد منهما والله اعلم (قوله فقد اتى بكلام لايتجاوزه فهمه) لان الاعراب الواحد بالشخص لايمكن ان يجرى على كلتين كما مر لكن الذى لايمكن ان يجرى عليهما هو الواحد بالشخص فى التلفظ بخلاف الواحد فى القصد فتدبر (قوله الاحسن ان التعريف هنا للتابع فى الاعراب) اللفظى او التقديرى او المحلى الحقيقى (قوله وايضا لايصدق على تابع انه كل ثان) فلا يقال للعالم مثلا فى جائى زيد العالم انه كل ثان اه (قوله والمعرف هو المحذوف اى هو كل ثان) ويؤيده قول الشارح والظاهر اه اذ لو كان التوابع معرفا لكان هو المفيد للحصر ولم يحتج الى الاستدلال بعدم ذكر غيرها ولو جعل المعرف هو التوابع وجمعه للدلالة على انحصار افراد المحدود فى افراد الحد لايحتاج الى قوله والظاهر اه ويكون الحد منصوصا فيه على كونه مطردا ومانعا ومنعكسا وجامعا والله اعلم (قوله هذا تكلف مستغنى عنه) لانه ليس فى التعريف ما يحوج اليه ان جعل المعرف هو المحذوف (قوله لا انه يوصف) الظاهر لا للوصف (قوله وان يدل باعتبار اسناده الى فاعله) وهيئة تركيبه مع فاعله (قوله وبهذا الاعتبار يقال له الوصف بحال المتعلق) اى فلا حاجة الى المعنى الذى افاده الشارح رحمه الله بالتكلف والحاصل ان الحسن له هيئتان احديهما

من تركيبه مع فاعله و الاخرى من تركيب مجموعهما مع متبوعه فالهيئة الاولى موضوعة وضعا نوعيا للاسناد الى الفاعل و الثانية موضوعة وضعا نوعيا ايضا للدلالة على معنى فى المتبوع والله اعلم (قوله لكنه يدل باعتبار تركيبه مع متبوعه) اى بهيئة حاصلة من تركيبه معه (قوله فلا فائدة لقوله مطلقا) الاان يقال ان كون المراد هو الدلالة التى بواسطة الوضع النوعى انما عرف بقرينة قوله مطلقا فلو ترك بقى التعريف مجملا فتدبر (قوله اوبتانيث مالابد له فى الدلالة على معناه من التاء)كالقرية والمعرفة والنكرة (قوله يفيد) مطلقا (قوله تقرير الشمول) فيه ان الهيئة التركيبية للتاكيد مع المؤكد ليست موضوعة لتقرير الشمول فقط بل لاحد الامرين تقرير النسبة اوتقرير الشمول كما ياتى فراجعه (قوله لابيانية) اى معانية (قوله لوكان الغرض بيان المزايا التى تجب) اى التى قيل فيها اعتبارات البلغاء دلالة رابعة كما ان العادة طبيعة خامسة (قوله ان يقصدها) فى مذهب البلاغة (قوله المتكلم) البليغ (قوله بالتركيب) البليغ (قوله زائدة على اصل المعنى) مثل رد الانكار فى ان زيدا قائم مثلا اذ لو اقتصر على افادة اصل المعنى التحق الكلام باصوات الحيوانات (قوله والاظهر ان ترك لما فى قوله ولم يكن من سهو الناسخ) وفيه ان تقدم المجرور يصحح العطف فتدبر (قوله الاوضح) ليظهر اضافة بين الى المتعدد (قوله لغرض الدلالة على المعنى) اى لغرض حصوله فى العقل بدلالته عليه (قوله يوضع) الظاهر وضع (قوله اما فى مبتداء او ذى حال او موصوف) وقولهم لا بد للوصف من موصوف لفظا اوتقديرا ارادوا به ما يشمل المبتداء او ذا الحال اوالموصوف (قوله الى غير ذلك) كالمفعول الاول (قوله فالاولى ان يقول وفى مثل مررت بضارب) وفيه ان ضاربا لايصلح للموصوفية فتدبر (قوله اى رجل) اى هو (قوله يجب ان يكون معلومة النسبة للمخاطب) وينتقض بنحو تعلمنى بضب انا حرشته (قوله سواء كان) اى الدال على حال الموصوف (قوله او جملة) نحو مررت برجل قام (قوله فحينئذ قوله يتبعه فى التنكير يحتاج) و يحتاج اليه ايضا قوله والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لانها فى الحقيقة من خواص الاسماء ولا تطلق على الفعل الا مجازا فلو قال فى التنكير ١ه لكان اشمل فتدبر (قوله الى تاويل) بان يراد التنكير حقيقة او حكما (قوله والمراد بحال الموصوف ما

جعل حالا له) بان يسند الى ضميره (قوله ما جعل حالا لغيره) بان يسند
الى ظاهر غيره (قوله فاعرف حال قوله اى بحال قائمة به) فانه يدل على ان
الاول من قبيل الوصف بحال المتعلق والثانى من قبيل الوصف بحال الموصوف مع
انهما بالعكس (قوله لما اشكل عليه الوصف بحال المتعلق) لخروجه عن تعريف
النعت بقوله على معنى فى متبوعه (قوله بما ذكر) مع انه بعيد عن العبارة كما
مر (قوله بدليل على معنى قائم بالمتعلق) اى بهيئة تركيبه مع فاعله كما مر وما
فى بعض النسخ هنا من قوله يدل بجعله وصفا سهو من قلم الناسخ فتدبر (قوله
يدل بجعله وصفا على معنى اعتبارى) اى بهيئة حاصلة من تركيبه مع متبوعه
كما مر (قوله ومافى الشرح) اى من حصر المستثنيات فيما ذكره (قوله سهو بين)
اذ منها المصدر و يمكن ان يقال ان قوله الا اذا كان صفة اه مستثنى من قوله
والتذكير والتانيث دون ماقبله والمصدر وافعل التفضيل المذكوران مستثنيان
من قوله والافراد والتثنية اه فلا اشكال فتدبر (قوله من هفوة) اى ذلة (قوله
لايتبع رجلين) فى التثنية (قوله مؤولة بمفرد مطابق) كما هو المشهور (قوله
وامتنع قاعدة غلمانه اه) الاخصر ان يقول وامتنع قاعدة اوقاعدون غلمانه
فتدبر (قوله اللحاق كاللحوق) اى مصدر كاللحوق بالضم والظاهر ان يقول
اللحاق بفتح اللام مصدر بمعنى اللحوق بضمها (قوله لانه لا يخرج بذلك عن
كونه كالفعل اه) اى المراد تشبيهه فى البواقى بالفعل فى عدم الحاق العلامة باخره
حين اسند الى الظاهر ففى قول الشارح خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته اه
تامل فتامل (قوله ليتصل الاستثناء بلا كلفة) بان يجعل فى الظاهر ظرفا لمثل او
يقدر المعطوف اى فى الظاهر والحقيقة (قوله فلو سلم عدم الحاجة الى التوضيح اه)
اى لا نسلم عدم الحاجة الى التوضيح مطلقا بل قد يحتاج اليه للترقى فى الوضوح
ولو سلم اه (قوله عدم حاجة المتكلم مع الغير والمخاطب) اى ضميريهما تامل
(قوله ليبلغا مرتبة المتكلم الواحد) اى ضميره (قوله لاحاجة للواحد المتكلم)
اى لضميره (قوله فهو) فيه لطافة (قوله كما لو جعل الضمير علما) لانه
يجوز وصفه حينئذ (قوله فتامل) فان اسماء الله تعالى توقيفية على الاصح
فيتوقف كون هو من اسمائه تعالى على ورود النقل به من الشارع فراجعه
(قوله و يمكن ان يجاب عنه) والجواب الحق ما حققه السيد قدس سره من ان

ضمير الغائب لرجوعه الى الذات ليس فيه ملاحظة لاوصافها لكنها لتقدم ذكرها تفهم معه لابه فراجعه (قوله ونحن نقول وضع الضمير الغائب للدلالة ام) اى وضع الضمير الغائب لما تقدم ذكره فيدل على ان مدلوله هو والصفة للدلالة على ان مدلوله متحد بالموصوف اى معنى فيه فلا يمكن دلالة الضمير على هذا المعنى فتدبر (قوله على مذهب من قال اه) اى لئلا يبطل الحصر على مذهبه (قوله ايضا) اى كما لم يخرج على مذهب غيره (قوله ويرد ايضا انه يوصف ذو اللام بالموصول) اى الذى فى اوله اللام نحو الذى واخواته وذو الطائية دون ما ومن واى فراجعه (قوله فيتكلف بان المراد بمثله مثله ولو صورة) اى فى كونه ذا اللام فان الذى فى الاصل لذى زيدت عليه اللام لتحسين اللفظ كما مر لكن يرد عليه ذو الطائية فانه يوصف بها وليست مثله صورة وقد يجاب بان الموصوف مع صلته فى قوة المعرف باللام فان الذى ضرب فى قوة الضارب وفيه نظر يعرف بالتامل والله اعلم (قوله لو فسر المماثلة) فى قوله الى مثله لا فى قوله الا بمثله فتدبر (قوله بالمضاف الى مثله) فى التعريف (قوله وعلى هذا يشكل وجه ان يوصف المعرف باللام الا بمثله) والمشهور ان المضاف الى المعرفة اى معرفة كانت والموصول كاللام فى كونه للعهد والجنس (قوله وبقوله باب هذا اسم الاشارة) فيكون الاضافة لامية لادنى ملابسة لان الاضافة البيانية خلافا لاصل (قوله لا ان يراد بهذا اسم الاشارة) فيكون الاضافة بيانية (قوله فتامل) فى وجه اختيار الشارح هذا الاخير (قوله المراد بالنسبة مايعم التعلق) كالتى بين الفعل والمفعول (قوله والنسبة التقييدية) كالتى بين المضاف و المضاف اليه (قوله ليشمل غلام زيد وعمرو جائى) وضربت زيدا وعمرا (قوله فيشكل هذا التعريف بجاء زيد الفاضل والعاقل) اى اذا عمم النسبة التقييدية ينتقض بالعاقل فى جائى زيد اه فانه يصدق عليه انه تابع مقصود نسبته التقييدية التى بين الصفة والموصوف الواقعة فى الكلام فلا يخرج باى جهة اعتبر خلاف ماصرح به الشارح فيما سياتى وسياتى ما يعلم منه جوابه والله اعلم (قوله ويشكل بالمعطوف اه) وكذا فى كل ما العطف فيه قبل الربط (قوله لان جعل المجموع خبرا يفيد اه) اى يلزمه ذلك اه (قوله توضيحه انه ليس مطلقا بالمقصود) التوضيح بل التنقيح ظاهر ان ليس المقصود بالنسبة التى فى الكلام نفس التابع والمتبوع بل هو نسبتهما

فاشار الشارح الى تقدير مصدر مضاف مردد بين البناء للفاعل والمفعول والى ان قوله بالنسبة متعلق بمصدر المقصود اسند الى ذلك المصدر لان الواسطة انما تؤثر فى الحدث لا النسبة والزمان فاللام فى قوله من المقصود للعهد فتبصر ان كنت ذا بصيرة والله اعلم (قوله او المقصود منه) اى من لفظ المقصود وهو المقصود المسند الى النسبة لا المسند الى ضمير التابع فتامل (قوله لانها) جمع الضمير لكون غير عبارة عن التوابع (قوله فان التبس) الى قوله (لم يجز) يرد عليه انه ينبغى على هذا ان لا يجوز مررت بك وبزيد لانه يتوهم فيه مروران كما قالوا فى مررت بزيد وعمرو وفى مررت بزيد وبعمرو فتامل (قوله ينتقض بقوله اه) ويمكن ان يجاب ان مراد الشارح بقوله جاز انفصاله انه يجوز انفصال الفاعل عن الفعل قياسا بخلاف المجرور فانه لا ينفصل قياسا عن جاره وان انفصل عنه بحرف زائد فتامل (قوله الظاهر وايتقوى) ليكون عطفا على قوله ليخرج (قوله فتامل) فان معنى قوله فبتقدير التنكير بتقدير تنكير السخلة مع تعريف الضمير لرجوعه الى هذه الشاة المذكورة كما صرح به المحشى فيصح جعل الحمل على نكارة الضمير عديلا له والله اعلم (قوله رافعا لفاعل عمرو) الاضافة بيانية (قوله يحتمل ان يكون قول المصنف وانما جاز جوابا اه) يرد عليه ان ابطال السند لا يفيد الا اذا كان مساويا فراجعه (قوله جعل الجواب هذا السائل ثلث احتمالات) الظاهر ان يقول لهذا الجواب (قوله والثانى تخصيص كون المعطوف اه) وقوله (والثالث ان الفاء السببية تفيد اه) الظاهر ان حاصل الاحتمال الثانى ان الفاء وان كانت عاطفة لكن لما افادت السببية تجعل الجملتين الفعليتين المعطوفة والمعطوف عليها كجملة واحدة شرطية فيكتفى بالرابطة فى احديهما وحاصل الثالث ان الفاء وان كانت عاطفة لكنها تفيد ربط الجملة الثانية بما ربط به الاولى لما فيها من معنى السببية وان لم تجعل الجملتين كواحدة فقول الشارح اويفهم معطوف على قوله تجعل فى قوله والثانى تخصيص كون المعطوف اه نظر فتدبر (قوله بل يحصل ذلك من الفاء العاطفة فان معناه اه) يؤيد ذلك ان الشيخ الرضى رحمه الله قال والذى يقوى عندى ان الجملة التى يلزمها الضمير كخبر المبتداء والصفة والصلة اذا عطفت عليها جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى يكون مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا اولا اوبغير ذلك جاز تجرد احدى الجملتين عن الضمير

الرابط اكتفاء بما فى اختها التى هى كجزئها سواء كان مضمون الاولى سببا لمضمون الثانية اولا كما تقول مخبرا عن زيد فى جاء زيد فغربت الشمس الذى جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى الذى يعقب مجيئه غروب الشمس ومخبرا عن الشمس التى جاء زيد فغربت وكذا يجوز معثم فراجعه (قوله لانه فى قوة يغضب زيد اه) طى المحشى فى هذا المقام مقدمة اخرى (قوله ولا يبعد ان يقال احترز اه) بان يراد مختلفين فى المعمول بان يكون معمول احدهما مغايرا لمعمول الاخر والله اعلم (قوله ورد بان عدم الجواز لا يتسبب من الارادة) ويرد مثله على ما اجاب به الشارح فان عدم الجواز بحسب الحقيقة لا يتسبب من الوقوع بحسب الصورة الا ان يجاب يتسبب منه الحكم بعدم الجواز حقيقة لا نفسه والله اعلم (قوله ويكون محتملا لعدم الجواز بلا مخالفة الفراء) اى كما يكون محتملا للجواز بالاتفاق من غير سيبويه (قوله لم يوثق) الظاهر لم يثق (قوله وخالفهم الفراء وسيبويه بالمنع مطلقا) الظاهر ان يقول ومنع سيبويه و الفراء مطلقا او يقول والمتاخرون بالتجويز اذا تاخر المجرور اه فتامل (قوله الظاهر فيثبت) ليكون عطفا على قوله يجعل اه (قوله واجمع واكتع) اذا جعل اكتع تاكيدا لاجمع فتدبر (قوله ودفعه بتاويل الشمول المستفاد من كلها بالشمول للانواع) بان يراد ويجرى فى كل انواع الالفاظ (قوله مع الاتصال التام بين المضاف والمضاف اليه) الاولى الاستغناء عنه بقوله مع كمال اتصالهما وان يقول بدله مع عدم اللبس بترك التثنية فتدبر (قوله مقصود بالنسبة دون متبوعه) اى مقصود نسبته بالنسبة التى فى الكلام فالنسبتان مردتان بين البناء للفاعل والبناء للمفعول على طريقة عموم المجاز او المشترك فتامل (قوله بان جعله بمعنى يقصد نسبته اه) اى اشار الى تقدير مضاف الى الضمير المستتر فى مقصود ومضاف اخر الى ما نسب (قوله فلا بد من زيادة تمحل) بان يقدر مقصود نسبته او حالها تامل (قوله او حال نسبته) اى النسبة الى التابع (قوله لكنه فى حكم التوطئة) اي انه وان لم يذكر للتوطئة لكنه صار بعد ذكر البدل كالتوطئة له (قوله والمعنى ليس نسبة ما نسب اليه) يعنى ان الظاهر المتبادر كون الباء صلة للمقصود والنسبة بمعناها المشهور لكنه لا يطابق ما ذكره فى شرح التعريف فلا بد من صرفه عنه اما بجعل الباء للسببية او جعل النسبة بمعنى القياس

والله علم (قوله و بدل البعض بدل عن بعض ماقصد اه) الظاهر ان يقول عن بعض المبدل منه المقصود منه اجمالا تدبر (قوله يخصص البدل اما بالاضافة) اى باضافة البدل نحو ضربت زيدا رأسه (قوله او بوصفه به) نحو ضربت زيدا رأسا له (قوله فهذا انما يتم اه) اى اذا كان الحد للاسم المبنى (قوله لانه يمكن معرفته بما يبينه فيما بعد) فلايلزم معرفة ماهية المبنى فتدبر (قوله ولا محذور فيه) الاان يقال يتحقق العام فى ضمن الخاص (قوله لانه سبق معرفة مفهومه) بان اضافته بيانية (قوله ولاحاجة اه) وقد مر مثله لكن سياتى جوابه فى بحث الامر فراجعه (قوله الاولى هو المناسبة) لعدم تعيين المناسبة (قوله ليس عدم التركيب بل المناسبة) فيه خفاء لانه عند العد يبنى على السكون وموجبه عدم التركيب لاالمناسبة (قوله فقد بعد عن السوق) لانه لو اراد نفى كونها للشك لقال فكلمة اوههنا للتقسيم (قوله قلت الاصوات ليست من الاسم المبنى) وسياتى فى الشرح انها مبنية لا نتفاء التركيب فيها وانها اذا تلفظ بها على سبيل الحكاية فهى ايضا مبنية لكن لامن حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية وقال المحشى هناك انها مطلقا اسماء حكمية ولذا تعد قسما من الاسم فراجعه (قوله بخلاف عدم التركيب) لانه رفع المانع (قوله ولا مطلقا) اى ولامن حيث اواخره مطلقا (قوله فعقب تعريفه بقوله وحكمه) هذا يقتضى ان يقدم قوله و حكمه على قوله والقابه كما فى نسخة الرضى والهندى (قوله فحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل) لكن يصير معربا باختلافها (قوله ولا يحسب وغير مع لا وليس فانهما مبنيان) اى وجوبا كما سياتى (قوله هكذا فى بعض الظروف) لان المراد من بعض الظروف باب فى باب طائفة من الاسماء المبنية (قوله لكن تقديرا) اى لكن تقدما تقديريا (قوله بدل البعض من الكل) اوالكل نظرا الى مابعده (قوله والا لوجب اه) اى لوكان المعنى سواء كانت الصفة (قوله الصواب لماتغيرت) لان جواب لو امافعل مجزوم بلم اوماض فى اوله لام مفتوحة كما ياتى (قوله اذلو استتر لم يعلم انه المخاطب او الغائب او المتكلم) لانه فى مثل قائم يستتر ضمير المتكلم والمخاطب والغائب (قوله فانه مرفوع المحل) اى محله البعيد (قوله كما انه منصوب المحل) اى محله القريب (قوله اوبكونه) اى الضمير (قوله لكان اشمل) لكنه يدخل فى الفصل

لفرض كما مر آنفا (قوله ايضا) اى كما فى يلتبس (قوله الاولى) اى المتبادر والاحسن لوجه الانفصال هنا (قوله لم يتصل الضمير) الظاهر لايتصل (قوله فى ضربه) باضافة المصدر الى الفاعل (قوله فى بادى الراى) اى فى اول الامر (قوله لكان الاولى) لان فيه اشارة الى الاصطلاحين (قوله كانه جعله فى حكم حرف الجر) لكن قال الشيخ الرضى والضمير عند سيبويه مجرور ولو لاحرف جر هنا خاصة (قوله لان التاويل فى المتاخر تاويل عند الحاجة) والتاويل فى لولا تاويل قبل الوصول الى الحاجة فيكون كخلع النعل قبل الوصول الى الشط (قوله خبره لازمة) ويجوز ان يكون قوله لازمة خبره و مع الياء ظرفا و اليه اشار الشارح بقوله و كذلك نون الوقاية لازمة فى المضارع (قوله جمل معطوفات على الحال) بتقدير الضمير لكن الاكتفاء بالضمير فقط فى الجملة الاسمية ضعيف وخاصة مع تقديره فتدبر (قوله تامل) فان الاضافة على الاول من باب اضافة السبب الى المسبب و على الثانى من باب اضافة الصفة الى الموصوف (قوله فانه يقوى مما تلاها للجر) لكونها فى الاخر حقيقة (قوله او تاكيد) لان لما فهم من التوسط تضمنا (قوله كمد) ماضيا (قوله كفر) امرا (قوله هذا حال الالف المجهول اصلها) وسياتى انها عديم الاصل فتدبر (قوله بلا خلاف) اشارة الى الخلاف فى ذى فى دخول الكاف عليه (قوله ونحن نقول نبه) بقوله يقال (قوله وهذا انما يتم لو كان المبتداء اه) يعنى لو كان المبتداء مجموع الصلة والموصول لكان للصلة نصيب من الاعراب و حينئذ فمعنى قول المصنف الا بصلة الا ماخوذا معها وكان التمام على حقيقته من غير اضطرار الى الكناية ولا يتم البيان الا بذكر التمام والحاصل انه كان جزأ ناقصا فيصير جزأ تاما بالصلة لكن المبتداء اه هو الموصول فقط فيرد على قوله لا يتم اه مايرد على قولهم لا يتم الدليل لا يتم البيان اه من ان الدليل ان كان مستلزما للمدعى فالدليل والبيان تام والا فلا دليل ولا بيان اصلا لانه حاصل غير تام كما يدل عليه قولهم لا يتم فالبيان تام بدون تمام اى بدون ان يقال لا يتم بل بان يقال فلا دليل ولا بيان اصلا فكان الواجب على المصنف ان يقول ما لا يكون جزء اصلا الا بصلة ويجاب عنه بانه من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم لان الدليل انما يكون دليلا اذا كان تاما فيستلزم دليليته كونه تاما و نفى اللازم ملزوم لنفى الملزوم فذكروا نفى اللازم

واردوا به نفي الملزوم فيكون مجازا متفرعا على الكناية فيجاب بمثله هنا ايضا؛ لان كونه جزأ يستلزم كونه تاما فنفى كونه تاما واراد نفى كونه جزأ اصلا فيكون مجازا متفرعا على الكناية (قوله ان يسلك في بيانه) اي بيان تعريف المصنف (قوله ما اشتهر) اي الاعتراض والجواب (قوله نحو من تضربه اضربه)؛ بناء على ان الخبر هو الجزاء وحده (قوله فهو جزء بدون جملة) فيخرج بقوله مالايتم جزأ وان صدق عليه تعريف الصلة (قوله ومع ذلك يلزم ان يكون ذكر مالايتم جزأ لغوا) ويجاب عنه ان اغناء قوله الا بصلة عن ذكر العائد اغناء المتقدم عن المتاخر وهو غير جائز فلا بد لذكره من نكتة واما اغناؤه عن قوله ما لا يتم جزأ فهو اغناء المتاخر عن المتقدم وهذا مما لا يعاب كما مر في هذه الحواشي في بحث المفعول فيه تامل (قوله يعني ليس المقصود) اي مقصود المتكلم (قوله كما هو الظاهر السوق) اي سوق كلامه (قوله فان ذا زائد) لم لا يجوز ان يكون اسم اشارة والذي صفة له (قوله فاذا سمي بها مذكر) خبر ان الاول والعائد الفاء او مقدر (قوله وجمعها) اي تثنيتها وجمعها على التغليب (قوله بل على لفظ العرب) بل على لسانهم (قوله او حمله على الشرب او اناخته) الظاهر او حملها او اناختها (قوله لانتفاء التركيب فيها) اوضح منه قوله الاتي و بنيت بجزئيها اه لعدم استحقاقها للتركيب (قوله لانه حينئذ) اي حين نقل على سبيل الحكاية (اسم) لماكان باقيا على ما هي عليه (لاصوات) بناء على ان اللفظ اذا اريد نفسه يكون علما (قوله كما هو في الالفاظ) الغير الاصوات (قوله فيشمل القسم الاول ايضا) اي كما يشمل لما هو للطيور (قوله وكانه اراد ان المتعلق بالغير اه) الظاهر انه اراد ان المتعلق بغير الانسان ابعد من الاسماء ومالايتعلق به اقرب منها فاذا كان ما هو ابعد منها في حكمها فما هو اقرب منها بالطريق الاولى فتدبر (قوله بحيث لايكون ملحقا بالاسماء المبنية ايضا) اي كما سقط عن الاعتبار او كما لا يكون ملحقا بالاسماء المعربة (قوله فنسب اليه اه) قد يقال اذا كانت النسبة اليه مقصودة فالظاهر ان يضاف اليه ويكون الجزء الاول معربا والثاني غير منصرف كشمر فليراجع (قوله فالاولى ان يقول في التعليل لان اه) لئلا يكون المدعى تاما والدليل خاصا (قوله ليس على وجه يخرج اه) فتعيينه به اصعب (قوله

نحو خمسة عشر) فان نسبته لافادة معنى العطف (قوله لان كل اسم مبنى قبل التركيب عند المصنف) فيه ان مراد الشارح بالتركيب التركيب باسم آخر لاالتركيب بالعامل فلايرد ماذكره (قوله وقد ترفع) تقول كم رجل كريم اتانى (قوله وقد يجعل اسما) تاما فيصرف و يشدد تقول اكثر من الكم والكمية (قوله او مرفوع عطفا على نحو) اى ومثاله غيره (قوله بلاجهة) اى سبب (قوله كما ترى) اذالمحتاج الى التاويل هو التانيث (قوله فليس جاءك فى كم جائك مشتغلا عن كم بضميره) اذليس صالحا للاشتغال بكم لعدم جواز تقديم الفاعل (قوله فلاانتقاض نظرا الى المعنى) وان انتقض بحسب المفهوم (قوله نعم الاوضح الاخصر) لانه ليس جاء فى ذلك المثال غير مشتغل به كما لم يكن مشتغلا به وان كان غير صالح للاشتغال به (قوله لياقة اه) مفعول له اى لكونه لائقا (قوله من باب علم اوفتح) كيف مع عدم حرف الحلق (قوله فتامل) فان معنى الشرط فيها لوكان قويا كالاستقبال لقال وهى للاستقبال والشرط فلما عدل عنه مع كونه اخصر الى قوله وفيها اه افاد انه عريق فى الاستقبال دخيل فى الشرط والله اعلم (قوله يعنى من حد سمع ومنع) وان لم يساعد رسم الخط الا احدهما (قوله الى ان اللام للعهد) عند البصريين (قوله اوعوض عن المضاف اليه) عند الكوفيين (قوله بعنوان زمان المصاحبة) اى بمفهوم اه (قوله فالحق ما قيل) سيأتى فى حروف المشبهة بالفعل مايؤيد ماذهب اليه الشارح فراجع قول المصنف هناك فكسرت ابتداء اه (قوله والتخفيف) ويكتب عليها معا (قوله فلا وجه للحكم ببنائها) يتامل بلديه كمليه (قوله ووهم الجوهرى هذا) والعتاهية ايضا ضلال الناس انتهى (قوله بل المقيد) لان آخر الكلام سلطان على اوله (قوله وهو) اى الصفة والتذكير باعتبار الخبر (قوله فلايشكل بالتنوين) فان التنوين يدل على الوحدة فيشمل عليه التعريف (قوله واما لانه من الانواع المكررة) اى ولم يتكرر بل انفرد فكان واحدا بوصفه اى بقيام صفة الانفراد به كما اشار اليه الرضى بقوله اى العدد المنفرد (قوله لجواز افادته التاكيد) فان التميز قد يكون للتاكيد كقوله تعالى « ذرعها سبعون ذراعا (قوله اوعدا) اى الجزآن فى ذلك المركب (قوله المراد من الدلالة المطابقة) لان قصد الافراد فيه استعمال لاوضعى (قوله لئلا يلزم ترك الضمير فى قوله

فمذكر علم يعقل) وفى قوله ان كان اسما فتدبر (قوله باختصاص التكسير) سواء كان معه التغير باعتبار الامور الخارجة اولا (قوله وهو المعتبر فى تعريفه) واما التغير باعتبار الامور الخارجة فهو مشترك بينهما (قوله اذ ليس الالوان حدثا) مع انها قائمة بغيرها والظاهر احداثا (قوله فلا غرابة) اى كما توهم الرضى (قوله مجاز بمعنى الاستتار فى الذى ينوبان عنه) فيه انه لا يستتر ضمير المثنى فى الذى ينوبان عنه بل يكون بارزا فتدبر (قوله دون المعنى التضمنى او الالتزامى) واسناد القيام الى لفظ مثل ضرب و يضرب باعتبار معناه التضمنى فلا يكون مما شاع بينهم (قوله وهو المتبادر من عبارة من قام به الفعل) فيه ان المتبادر منها قيد الحيثية (قوله فان هذه الاحداث نسب) بين الفاعل والمفعول لا تقوم باحدهما معينا بل بهما معا او باحدهما مبهما وفيه (قوله ويمكن) وقوله فى آخره فتامل اشارتان الى ما فى الدفع من التكلف والاضطراب فتدبر وان الجواب انما هو بالمنع لا بالتسليم كما قال الهندى وذلك ليس اولى من عكسه فتدبر (قوله لحدث مشترك بين اثنين) اى للمشاركة لا للتشارك و بينهما فرق فراجعه من كتب التصريف (قوله معناه التقرب) اى قرب شخص (قوله متصف بقرب من الشخص الاول) المتصف بقرب الاول (قوله وكل منهما مقترب اه) وليس كل من زيد وعمرو فى قولنا ضارب زيد عمرا مضاربا بل البادى هو الفاعل والثانى هو المفعول فلا ابهام فى المنسوب اليه فتامل (قوله اذ الحدث) اى المعنى القائم بالغير (قوله لا بد ان يقوم بمعين) بناء على ان القيام ثبوت موجود ولا وجود للاضافيات (قوله ولا معنى للقيام بشئ لا على التعيين) فيه ان البادئ متعين فى المفاعلة لكونه منسوبا اليه (قوله نعم لا يتعين النسبة) اى فى التركيب (قوله من قبيل اشتباه النسبة) التى تقتضى ذاتا ومعنى (قوله بالانتساب) الذى هو عبارة عن النسبتين معا او عن احدهما مبهما وفيه (قوله اعم من الاعتبارى) كما فى الاضافيات (قوله والحقيقى) وهو ثبوت موجود لامر (قوله لان اطلاق المضارب على زيد مثلا) فى ضارب زيد عمرا ليس باعتبار قيام اه ولو اعتبارا (قوله فتامل) اشار به الى منع لزوم اعتبار قيام الضرب بين من تسليم الهندى لما مر ان معنى المضاربة ضرب اه اى لا الضربان معا (قوله فانه اذا دخل اسم الفاعل لا يغنيه اه) كالواجب والممكن والمؤمن والكافر (قوله وممن

اعمل صيغ المبالغة من قال لايشترط فى عملها اه) اى فى قوله واشترط مايشترط به عمله نظر فتدبر (قوله ولا فائدة لادراج لفظ الاصل) لانه يغنى بقوله ذلك الفعل (قوله ان العمل فى المستثنى بالرفع على الفاعلية) اراد به المستثنى بحسب المآل وحاصل المعنى كمايشعر به قوله يعنى لايعمل اه والا فالمستثنى فى عبارة المصنف من جنس الظروف لاالفاعل (قوله غايته) اى غاية ما يلزم من ذلك الاستثناء (قوله ان العمل فى المظهر لا يتصور الا بالمفاعلة) وذلك لا يوجب تخصيص المستثنى منه (قوله مما قدمناه لك) من تقييد الرضى والبحث الذى قبله (قوله لانه يعمل فيه بحرف التقوى) و يعمل فيه ايضا اذا كان قائما مقام الفاعل نحو اشهر واعزز (قوله لانه مع السابق وجه واحد لنفى عمل الرفع) لان عمل الرفع انما يوجد بسبب احد الامرين مشابهة الفعل او مشابهة ما يشبهه فوجه انتفائه انتفاؤهما معا (قوله كما يفيده) اى كونه واجبا مستقلا (قوله الاشهر فى اصطلاحهم) اى النحاة والسبب فى اللغة الحبل (قوله وتحققه) فى الاستعمال (قوله فالاسباب حينئذ مسببات) والمسبب على المشهور بمعنى المسبب له (قوله فينبغى ان يطلق المسبب) من غير تقييده بالاشتراك واما قولك ما رأيت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فيخرج بقوله على نفسه (قوله بل يفسر) يعنى ان اللازم تعدد التقييد لاغير (قوله بغير تقييده السابق بالاول) بل لو فسر الاول وغيره كلاهما بالتقييد لكان انسب (قوله جلست فى البلد فى الدار) منه (قوله هذا البيان) اى هذا القدر الزائد على اصل البيان (قوله مع بقاء افادة اصل الفعل) الظاهر مع افادة بقاء اصل الفعل ففيه قلب (قوله دون حسن المفضل فى المعنى) وهو مدخول من وهو المفضل عليه فى اللفظ (قوله ان المعتمد هو هذا الوجه) اى الوجه الذى توجه فيه النفى الى القيد (قوله لعدم اطراده) من اصله ولما يأتى ان كلة من تنافى التجريد اه (قوله وان لايجرى فى بعض) اى فى غير مقام المدح (قوله ماذكره الشارح) من قوله والمساواة اه (قوله فتامل) قد يقال الوجه الثانى باعتبار الغالب وحمل غيره عليه طردا للباب لكن كلة من تنافى التجريد عن معنى التفضيل كما لايخفى (قوله اذلا يبقى وجه لذكرها) فالمرف ينادى انى برئ منه (قوله او بوجه اخر) كالتجريد كما فى الوجه الثانى (قوله لكن يأول عبارة الشارح اه) او يقال خصه

بالاول لكونه المعتمد وان امكن اجراؤه فيهما (قوله نص عليه الرضى) حيث قال بلى قد يجوز ذلك فى العامل القوى نحو زيدا كان عمرو ضاربا انتهى (قوله و يمكن ان يجعل جوابه تحريرا لما ذكره المصنف) فقول الشارح ولكن مضاه تعقيد ركيك اراد به انه ينشاء من تعدد خلاف الظاهر تعقيد لفظى وان كان كل من افراده غير ركيك وعلى الاول اراد به انه يلزم من التقديم ركاكة التعقيد لافساد الاضمار قبل الذكر كما قيل واليه اشار بقوله اطراف الكلام (قوله الملام) اى موضع اللوم (قوله فلا توجيه) لانهم لو استعملوا بالتقديم لاشتهر (قوله كان يقال رأيت اه) بالاعمال للاضطرار (قوله واجاب الهندى بانه) اى الاعمال فى الاثبات (قوله هو كالسابق منه) لانهم لو اعملوه للاضطرار لسمع (قوله واجيب بانه اه) هذا يقتضى ان يكون هذا الجواب من تتمة الجواب لاجوابا مستقلا (قوله رد على تقدير ذكره الرضى) كما تقرر فى علم المعانى ان العطف ببل انما يكون للقصر (قوله حذف مجرور من) اى الهاء (قوله و يتجه عليه انه يوجب اه) الا ان يجاب بانه لما تحقق هنا المعمول المجرور مع عاملى الجر فكانه لم يحذف جار ولا مجرور وان كان المعنى على ما كان قبل و اليه يشير قول الشارح باقامة من عين زيد مقام منه فى عين زيد اى فلا تقدير فى التركيب (قوله وتوقف العمل على تغاير المفضل والمفضل عليه) بالاعتبار اى حقيقة بان كان المفضل عليه ضميرا راجعا الى المفضل كما فى العبارة المشهورة (قوله بل يكفى كونه كذلك بحسب المآل) اى وان لم يكن المفضل عليه ضميرا راجعا الى المفضل (قوله الى ذلك) اى الى تغاير المفضل والمفضل عليه (قوله وهناك) اى فى قولك ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل من عين زيد (قوله ايضا) اى كالمفضل (قوله فتامل) فقد يقال ان التغاير الذاتى فى الظاهر والصورة متحقق فى من عين زيد فتدبر (قوله لانه يكون المعنى ما رأيت عينا مثل اه) اى مساوية لها فى حسن الكحل اى فى اصله وفضله (قوله فجعلها) اى الكاف مع مجروره (قوله واما بجعل المماثلة فى اصل التكحل) بان يكون احسن صفة مشعرة بوجه الشبه كما فى قولك زيد الشجاع كالاسد كما تقرر فى علم المعانى (قوله فى الفضل) على غيره (قوله لزم التناقض) لكن اللازم باطل بداهة فالملزوم مثله (قوله فيكون النفى مبرهنا) اى بحجة القياس الاستثنائى (قوله لان حقه

التقسيم على المستثنى حينئذ) ليكون الوصف بجنب عامل الموصوف المقدر بلا فصل (قوله ابلغ بحسب المعنى) وان كان موقوفا على النقل بحسب اللفظ (قوله وقيل اعتراضية) كانه ذهل عن قوله فالواو فى ولا ارى اما اعتراضية او حالية (قوله وما ذكره اظهر) لان وقوع الاعتراضية فى اخر الكلام مذهب البعض (قوله ليفيد انه ما رأى ولا يرى قط) فالظاهر ان الواو حينئذ للعطف على مقدر (قوله فتامل) فان هذا التوجيه مختص برؤية البصر وباختصاص لا بالمستقبل (قوله وبهذا تحقق اه) وبتاويل مقترن باقتران الجزء (قوله وانما الدائر كل واحد منهما) اى من اسماء الافعال كرويد مثلا فانه منقول اما عن المصدر او غيره (قوله فلا يصح قوله وشئ من ذلك اه) اذ يوجد تقليل الحدث فى المصدر واسم الفاعل (قوله كما يدل عليه بيان الشارح) هنا بعيد هذا (قوله اعم من ان يكون اه) ظاهره يوهم رجوع الضمير فى قوله اذ لم يتصل به الى الغير وفيه تامل (قوله اى لا يعرب مغايره) فى كونه مضارعا لم يتصل (قوله بلا شبهة) فيه ان المكرر يعبر عنه بما يعبر عنه عن الاصلى فتدبر (قوله ما يضرب الا هو) مستثنى مفرغ فاعل (قوله ان لا يتصل به) اى الصحيح (قوله يدل عليه قوله والمتصل اه) لكونه مقابلا للمجرد (قوله لا حاجة الى ذكر هذه القيود) الثلثة (قوله لا نتقض الحكم بجمع المؤنث) لان النون لا يحذف فيه (قوله لا على مجرد المجرد) لانه لو جعل العطف على مجرد المجرد يختص الحكم بالصحيح فيقتصر الحكم لعدم شموله على المعتل (قوله اريد به الخاص) هنا حيث قالوا هو اى العامل فى المبتداء (قوله وليس بمعرب) الظاهر وليس بمبتداء (قوله لان تحقق العامل) وهو وقوعه موقع الاسم (قوله لان الاسم لا يدخل عليه ناصب الفعل ولا جازمه) اى ناصب ما وقع موقع الاسم وهو الفعل بخلاف لن يضرب فانه كلام (قوله لن مركب من لا والنون الخفيفة) وسقطت الالف لالتقاء الساكنين (قوله ولذا) اى ولكون لن مركبة من لا والنون الخفيفة خص اه (قوله فكذا الداخلة على الماضى) اى كما يكون ان التى بعد العلم الداخلة على المضارع مخففة فكذا يكون ان التى بعد العلم الداخلة على الماضى مخففة (قوله لا فائدة لتقييد كى) لانه ليس لكى معنى سواها (قوله لا يحتمل الاستقبال كما لا يخفى) لانه يأباه (قوله لان قوله

اسرت حتى تدخلها عطف) على قوله كان سيرى اه (قوله فتامل) فان الصفة انما تستعمل فى صفات الذات كالعلم والقدرة (قوله للاختلاف خبرا وانشاء) فيه ان الاختلاف خبرا وانشاء انما يمنع العطف بالواو فقط كما تقرر فى محله (قوله يكون من وضع الفعل موضع المصدر) وان لم ينصب (قوله ويتصور فيه التنازع) اى تنازع ان ولم فى اخرج (قوله لقربه وسبقه كما مر) لان ان دخل على لن يضرب لا على يضرب (قوله نحو ان يضربك زيد فاتضربه) الصواب فهل تضربه لان الفاء لا تدخل على الف الاستفهام كما فى الرضى فراجعه (قوله يشعر بانه جعلها) الظاهر جعله اى قوله صيغة يطلب بها فتدبر (قوله يعنى المضارع بعد كون اخره) لان الفاء الفصيحة للتعقيب (قوله فى تثنية الغائب وجمعه مطلقا) اى سواء كان حال الوقف او غيره (قوله بل سياق الكلام فيه بحيث يفيد الوجوب) بان اطلقها فان مطلقات العلوم ضرورية كما ان مهملاته كلية (قوله وقد نبه بقوله لانه) اى بالتعليل مع انه ليس من دأبه تعليل المسائل كما مر فى الموصولات (قوله والموانع العارضة قد علم حكمها) بانها تغلب المقتضيات فهى فى حكم المستثنيات (قوله الظاهر ان هذا بمعزل عما هو فيه) والظاهر التمثيل بمثل كان فى الدار رجل فتدبر (قوله لتقدمهم) فى العصر والزمان (قوله خلاف ما تقرر) اى ثبت وتحقق قبل ظهور الاختلاف (قوله فينبغى ان يقول رجاء واشفاقا) اعم من الطمع والاشفاق (قوله قيد الحيثية مراد) فى التعريف (قوله الاولى ان يجعل اه) لان الاصل فى المنقول ان يكون اعرابه باعتبار المنقول عنه (قوله وفى قوله لايثبت مدعاه بمجرد ذلك مالم يثبت مؤاخذة) فانه يفيد انه اذا ثبت دعواه الاولى يثبت مدعاه بمجرد ذلك وهو ظاهر الفساد فتدبر (قوله فتفطن) حتى تطلع على مفهومه الفاسد (قوله وان كان هنا مانع اخر) كالاستفهام والموصولية والموصوفية (قوله والباء سببية) والهمزة للصيرورة (قوله لا العلم المخصوص) اى ما يدل على المدح والذم كما ذهب اليه الزجاج (قوله ولا داعى اه) ولعل الداعى دفع توهم الدور لاشتمال التعريف على المدح والذم اللذين فى المعرف كما مر فى قوله اسماء الاشارة اه (قوله فافهم) فان التوضيح على الاول انما هو فى مجرد وصف المنصوبة وعلى الثانى فى التفصيل (قوله وذا فاعله اى هو حبيب)

يتامل فيه مع مراجعة القاموس (قوله وانما لم يجمع واو القسم) بان يقول والواو اى وواو رب وواو القسم (قوله مع ان رب يضمر بعدها) اى فى الشعر كما فى الواو (قوله والمراد بالغاية النهاية) بتقدير مضاف اى لابتداء ذى الغاية (قوله مجازا) وهو مذهب البصريين (قوله مع انه جعلها بيانية) اى جوز جعلها بيانية (قوله لانه يلزم وصف النكرة بالمعرفة) فليكن بدلا (قوله مع ايراد مقتضيات الموصول) كتعريف الموصول والعائد (قوله اى فى الجملة) اى ولو فى بعض الصور (قوله وليس اختصاصه بالظاهر) كما يوهمه عبارة الشارح (قوله فيه بحث) لان المراد بالمصاحبة المصاحبة فى الفعل فتدبر (قوله فمخصوص بالباء) لا موجب لجعله مخصوصا به (قوله هذا يدل على ان ما ذكره من غير تقييد بالسماع قياسى) فيه تامل ولعله لم يكن فى نسخة الكافية التى عنده لفظة قياسا اذ معه لاوجه للدلالة فتدبر (قوله والنفى عن غيره) كله او بعضه (قوله وذكر بعض المتاخرين) كابى الفتح (قوله ان معنى الاختصاص هنا مجرد المناسبة) والارتباط (لا الحصر) كما جرى عليه الفحول (قوله لاينتفى الاختصاص) والحصر شامل للحقيقى والاضافى كما تقرر فى محله (قوله الاضافى) الاولى ولو اضافيا فتدبر (قوله عن الظاهر) اى الحصر حقيقة او اضافة (قوله مع ان الباء اصل) فى القسم كما ياتى (قوله كواو القسم) فى الاختصاص (قوله لا كيائه) فى العموم لانها اه (قوله اما للكثرة) كلام الاستغراق (قوله واما للواحد المعين) كالعهد الخارجى (قوله كما ان كم للتكثير) حتى ذهب الرضى ان رب اسم مثل كم فراجعه (قوله وهذا وجه وجيه) لاختصاصها بالنكرة (قوله او غامر) الغامر الخراب والارض كلها ما لم تصلح للزراعة كذا فى القاموس (قوله او عام) سواء بلون التراب او بغيره (قوله يسهل ذلك) اى تقدير المعطوف عليه كالواو (قوله لفساد المعنى) المقصود وهو افادة الحصرين (قوله فافهم) فان الحصر فى انما فى الجزء الاخير (قوله وقوله وذلك) اى حذف فعل القسم (قوله وفيه) اى فى دعوى كثرة استعمالها (قوله لان الباء يستعمل فى السؤال وغيره) قد يقال كثرة الانواع لا توجب كثرة الافراد فتدبر (قوله ومع الظاهر والمضمر) فاستعمالها اكثر من الواو (قوله بخلاف الواو) الجارة (قوله ولو قال مختصة بلفظ اليه لكان

اوضح) لان الاول يحتمل ارادة اسم من اسمائه تعالى بل المتبادر هو الاضافة اللامية فيشمل جميع اسمائه تعالى (قوله اى التى اليك) ولقائل ان يقول ان التلقى لم يات بمعنى الالقاء الا بالتعدية بالباء كما فى المتن فتدبر (قوله والاظهر اه) لئلا يحتاج الى التجوز (قوله مع اللام) فالباء بمعنى مع (قوله لكان للمثل مثل) بناء على التشابه لا التشبيه فتدبر (قوله ورجحوه بان الكناية ابلغ من التصريح) لانه كدعوى الشئ ببينة (قوله لان الشئ ليس مثل مثله) بناء على التشبيه لان المشبه يلزم ان يكون انقص من المشبه به (قوله المثل) مجرور عطفا على الشئ (قوله بمنزلة الملحق به) فقوله لان المماثلة من الجانبين ممنوع (قوله المتقارب) اى له فيهما (قوله اقرب من الحكم بزيادة الاسم) لان زيادة الاسم لم تثبت الا نادرا كما فى قول لبيد ثم اسم السلام عليكما وزيادة الفعل فى نحو كان فتدبر (قوله وفرعية هذه الحروف) اى على زعم النحاة (قوله لحفظ مماثلة ضميرى لها) لئلا يلزم التفكيك (قوله والاصح انها حرف زائد) ترجيح كونها حرفا مسلم واما كونها زائدة فقد منعه المحشى فيما ياتى (قوله وقعت خبرا) عن ذات لا عن حدث (قوله والقياس ان يستثنى اه) اى لكن لم يقل المراد بالمضاف اليه غير ما اضيف اليه حيث لان فيه خلافا حتى قيل بوجوب الفتح بعدها والحق جواز الفتح والكسر (قوله كما يشعر به كلام الرضى) حيث قال وكذا المضاف اليه نحو فعلت هذا كراهة انك قائم وكذا المجرور بحرف الجر نحو عجبت من انك قائم (قوله لانه) اى كون قوله وقالوا اه جواب ذلك السؤال مع غايته اه (قوله صوابه لو انك قمت) وجوابه ان يقدر خبر جامد اى امر او قائم كما فى قول كعب اولو ان النصح مقبول كما ياتى (قوله كما ستعرفه فى بحث حروف الشرط) فقوله صوابه اى بحسب الظاهر لما ياتى (قوله لاستلزامه الحذف قبل الحاجة) فهو كخلع النعل قبل الوصول الى شط النهر (قوله لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة) فى الكتابة او بسبب الذهول كما تقدم فى الشرح فى بحث الخبر (قوله لان الخبر يكون جملة) على صراقتها كما تقدم انه التحقيق (قوله قلت الخبر للجزاء) اى وهو حدث فيصلح الاخبار عنه بالحدث فقوله فيما تقدم ان الخبر من مواضع الكسر يحمل على ما اذا كان المبتداء عينا تدبر (قوله لكن اطلاق خبر المبتداء فى مقام تعليل

وجوب الفتح قاصر) بل يلزم ان يقيد بوقوعه خبرا عن الحدث كالجزاء للزوم الكسر اذا وقع خبرالاسم العين نحو زيد انه قائم (قوله فى الحالين) اثبات الميم واسقاطها (قوله ومن جملة ما يتوهم من اشباهه قمت كما انك قائم) اى يتوهم جوازالكسر على ان ما كافة كما فى قوله تعالى « آمنوا كما امن الناس » الاية كما يفتح على انها زائدة (قوله فكيف يوجب كون المفتوحة) فالحق ان ياول علمت انزيدا قائم بعلمت قيام زيد ولايجوز العطف على محل اسم المفتوحة ولو بعد نحو العلم (قوله حيث جوزواالعطف) على المحل (قوله وسكت غيرهم عنها) والاصل هوالجواز (قوله لايوافق كتب النحو) الى هنا مقول قال الرضى (قوله حيث قال خلافا للمبرد) حيث قال ولا اثر لكونه مبنيا مع ان الخلاف فى انه لا اثر لكونه غيرمعرب لفظا سواء كان مبنيا او معربا تقديرا تدبر (قوله واختصاصها بالاسم) كالفعل بان يدخل على الفعل حين الالغاء (قوله و يمكن ادراجه فى فوات اه) و لوذكر الشارح فيما تقدم عند بيان وجه المشابهة اختصاصها بالاسم لكان الادراج اظهر تدبر (قوله اى لكون الغالب الالغاء) لكن الاصل الاعمال اى ذكر العارض لبيان عروضه (قوله والكوفيون يوجبون الالغاء) والاية رد عليهم (قوله عن اعتبار طرد الباب) اى فى اكثرالاسماء وهوالمعربة لفظا (قوله فلا يحسن مقابلته بطرد الباب) اى مقابلة علته الثانى بالاول (قوله لنفسك) فاعل يزين (قوله و يلزم دخول اللام) الفارقة (قوله واعلم ان الكوفيين) غيرالكسائى (قوله والا لجاز جائنى القوم لزيدا) ولا يلزمه جواز جائنى القوم لمازيدا (قوله اختصاص بعض الاشياء ببعض المواضع) وكذلك اللام بمعنى الا بعد ان دون غيره (قوله يصح تثنيته) كقوله بين رماحى مالك ونهشل (قوله فى كونها عظيمة) خبر ليس (قوله غاية العظم) حتى شابهت بفرقة من الحق (قوله بطلب درك السامع) اى معرفته للصواب (قوله يثبت به بعدالنفى) مقيد فيما اذا كان مخففا عاطفا للمفرد كما ياتى فى الشرح فى الحروف العاطفة (قوله لاوجه على هذا) اى على ماذكره الشارح من ان الخلاف فى توجيه النصب لافى نفسه (قوله لاوجه على هذا لتخصيص اجازة ليت زيدا قائما اه) مع ان المصنف خصصها به (قوله فالاوجه) فى بيان مرادالمصنف (قوله ان الفراء يعمل ليت اه) حتى يكون

لتخصيصه وجه (قوله ومنه ماوقع اه) وقرئ تبت يدا ابولهب (قوله الجزم بوجود الجر اه) اعتراض على الشارح بدفع المنافاة فى كلام المصنف بوجه آخر (قول الشارح كما ذهب بعض اخر) عبارة الرضى كما ذهب بعضهم اه (قول الشارح فالاربعة الاول للجمع) اى مفيدة له لاموضوعة له (قوله قوله فقولك مبتداء لاخبر له) لكن جوز بعض المتاخرين كونه بمنزلة الخبر فراجعه (قوله وانما وقع فيه) اى فيما وقع من ايراد مبتداء لاخبر له (قوله انتساب الشئ اه) او انتساب المعطوف عليه الى الشئ قبل المعطوف (قوله الترتيب قد يكون ترتيب نسبة المتكلم) كما ذكره السائل (قوله من ان المهملة فى حتى اقل) قاله الجزولى ولم يرضه الرضى فراجعه (قول الشارح هكذا فى بعض الشروح) اى فى هذا المقام كما هو الظاهر (قوله وكانه لم يتذكر الشارح اه) اى و يحتمل انه اراد ببعض الشروح شرح الرضى الا انه بعيد فتدبر (قوله وان لم يصح على تحقيق الرضى اه) فيه اشارة الى انه يمكن تصحيح ذلك التمثيل ايضا كما ذكره فى العلاوة الاتية فتدبر (قوله ثم ماذكره وجها) وهو بقاء المزية للاصل (قوله مستغنى عنه) بما ذكره الشارح قبله (قوله لا يفيد القوة والضعف) لظهور المغايرة بدون ادعاء قوة اه بحيث صار مغايرا اه فتدبر (قوله وله غير نظير) اى غير نظير واحد بل نظائر كثيرة (قوله والابهام لايجرى فى ام) و (قوله غير جار فى ام) ظاهرها ان ذلك جار فى اما فتدبر (قوله عند المتكلم) سبحانه وتعالى (قوله بجعله مبتداء) وان كان نكرة (قوله بل استعيرا) اراد به المجاز المرسل لانه من قبيل التجريد كما اوضحه حواشى البيضاوى و بعض الاصوليين فيطلقون الاستعارة على مطلق المجاز سواء كان علاقته المشابهة املا فتدبر (قوله للاستواء) فى علم المستفهم (قوله ولهذا لم يجز اه) لانه ليس الاستواء جزأ من معنى او حتى تجرد له بخلافه فى ام كما فى الرضى (قوله وقال الرضى خبر مبتداء محذوف) فى قولنا سواء على اقمت ام قعدت (قوله اى الامران سواء) والجملة دليل الجزاء (قوله واستعارة حرفى الشك اه) اشار بقوله الشك فى الموضعين الى ان الاستعارة هنا على حقيقة الاصطلاح البيانى بخلافها فيما قبله فتدبر (قوله تقوية للقرينة) على الاستعارة (قوله واما الاعتراض على المصنف بانه لاينحصر الجواب) اى كما يقتضيه اضافة المصدر

ونحوه كما مر (قوله فالجواب مايطلبه) وهوالتعيين (قوله الا ان يقال لا)
اى لفظة لا فى عبارة المصنف (قوله شامل) بان يراد بلا اعم من ايرادها
وحدها مثل نعم او مع غيرها نحو لا زيد عندى ولا عمرو فتدبر (قوله لنفى
كليهما) فلا ينافى الحصر الحقيقى (قوله فتامل) فان نعم قرينة تمنع شمول لا
له (قوله وهو مما اجمعوا على عدم صحته) الاجماع على تقدير تسليمه انما هو
فى العطف بالواو وما فى معناه كما صرح به اهل المعانى دون سائر حروف العطف
فراجعه (قوله كان يقتصر اهى شاء) بان يقال التقدير بل ليس كذلك اهى شاء
فلا يشمل عليه (قوله وعلى اى تقدير بينه) اى بين ام المنقطعة التى لا تنفك
عن الاضراب (و بين ام المتصلة) الخالية عن الاضراب (قوله و يجعله عطف
قصة على قصة) وفيه ان عطف القصة كما حقق فى بحث الفصل والوصل عبارة عن
عطف مجموع جمل على جملة اخرى و لا يشترط فيه الا المناسبة فى الغرض واما
عطف جملة واحدة على اخرى فلا بد فيه اذا كان بالواو من انتفاء كمال الانقطاع
فراجعه (قوله و ايضا يجوز ان يأول بل اهى شاء اه) وفيه انه لا يبقى فيه
حينئذ معنى الاستفهام فتدبر (قوله بخلاف لكن) العاطفة لانه لا يلزمها
مصاحبة لكن الغير العاطفة (قوله اذ لا ايجاب بشئ من حروف الايجاب عن
الاستفهام بالا) واما جواب اسماء الاستفهام فمن لابد فيه من تعيين شخصى او
صنفى وفى ما من ماهية او وصف وفى اى من تعيين او تخصيص وفى كيف من نكرة
وفى كم من تعيين عدد وفى متى وايان من تعيين زمان وفى اين وانى من تعيين
مكان حاصل ما فى شرح الرضى (قوله ووجهه غير خفى) يظهر ذلك من كلام
الرضى و ذلك لزوم مطابقة الجواب للسؤال فراجعه (قوله استعمل اللزوم
على خلاف ماهو عادته) كما سبق فى قوله لازمة لهمزة الاستفهام (قوله ولك
ان تفهم الكثرة اه) فيفيد الكثرة بين لو والقسم ايضا (قوله فجعل الواقع بعد لما
مقابلا للزائد) وهو محل تامل (قوله ووضح منه موضع لزيادة ان لم يذكروه)
وذلك حين كون ان ناصبة اه فتدبر وهو محل تامل (قوله الكاشف)
عطف تفسير (قوله يستحق ان يجعل من الحروف الزائدة) اى بحسب الظاهر
لا فى الحقيقة (قوله و تصحيح كونهما جازمين) متضمنين للسببية (قوله
ورفع الاحتمال فى لا الزيادة بعد العاطفة على النفى) اى لان قولنا ما جاءنى زيد

وعمرو يحتمل ارادة نفى المجموع كما يحتمل قولنا ما جاءنى رجل ارادة نفى الواحد لا المتعدد بخلاف ولا عمرو ومن رجل فانه نص فى عموم السلب (قوله مانعا) مفعول يرون ولا يرون على التنازع (قوله والصبح مسفر) اسفر الصبح اذا اضاء اضاءة لا شبهة فيها (قوله وماء الكافة ليست كذلك) فكان عليه ان لا يقول بالاستحقاق فى صدر كلامه فتدبر (قوله ولا يفيد) اى نصا (قوله قال ابن مالك الغالب فيه ان يكون تفسيره اه) الغالب ان يكون تفسيره بان (قوله بان المعنى ظرف اعتبارى) كما فى النجاة فى الصدق (قوله حتى قال الهندى انه على القلب) اى على قول المصنف بما فى معنى القول (قوله من ان قوله فى الاكثر) بيان وجه (قوله تقدير امرتنى) اضافة المصدر الى مفعوله (قوله لكن قال ان صريح القول) فوافق ذلك مذهبه (قوله اغم تصرفها) فيه اعمال افعل فى الظاهر فى غير مسئلة الكحل الا ان يجعل اعم بمعنى العام (قوله وجعل اضافة التصرف) الذى هو فعل المتكلم (قوله لادنى ملابسة) لا الى فاعل كما هو الظاهر والاضافة لازمة من كونه تميزا من قبيل طاب زيد ابا اى طاب ابوه (قوله ولك ان تجعل التصرف قول الهمزة) فالاضافة على حقيقتها من غير اعتبار ادنى ملابسة (قوله وينبغى) اى يلزم (قوله لان لهل ايضا تصرفات) ستة (قوله اى الم يثوبوا) اى قد ثوبوا (قوله وان تدخل الباء اه) وتاتى ثلثة من خواصها ايضا فالحاصل ستة (قوله لعراقتها) اى لرسوخها (قوله قال الله تعالى اه) دليل دخول الفاء على هل (قوله وقال الشاعر) دليل دخول الواو على هل (قوله وان ترشد غزية) من وضع الظاهر موضع الضمير (قوله فهل تكرمنى) بادخال فاء الجزاء على هل دون الهمزة (قوله فهل يلتفت الى) كما تقول ثم هل يلتفت الى ولا تقول فايلتفت الى (قوله ويجوز) اى المجيء بعدام (قوله فاعلم ان هذه الصور) الثلث (قوله ايضا) اى كالثلث السابق (قوله من موجبات كون هل اعم تصرفا) فلا بد من حمل قوله اعم على الاعم من وجه كما مر (قوله ذهب المحقق التفتازانى ان لو موضوعة لذلك) فهو معنى مطابقى لها لا لازم له (قوله فى الوضع) بان يكون موضوعة للتعليق (قوله هذا اذا استلزم انتفاء الملزوم انتفاء اللازم) بان كان علة تامة له (قوله او يكون سبباله) بان احتاج الى اعتبار شرط او انتفاء مانع

(قوله وكلاهما) اى الاستلزام والسببية (قوله ممنوعان) لان انتفاء الخاص لايكون سببا لانتفاء العام فضلا عن ان يكون يستلزمه (قوله فيه بحث) وجهه ماسبق من منع السببية (قوله من انتفاء السبب) الخاص (قوله فى الدعوى) اى دعوى خطائهم (قوله واستدل على دعواه) اى المصنف التخطئة (قوله بان الشرط ملزوم والجزاء لازم) وفيه ان الشرط معلق عليه والجزاء معلق فيلزم من انتفاء المعلق عليه انتفاء المعلق فتدبر (قوله و يمكن توجيهه بان جعل الخبر ماضيا لغو) فالموضع موضع منطق (قوله بتقدير امرؤ منطق) بتقدير خبر جامد موصوف (قوله و به) اى بتقدير خبر جامد موصوف بالمذكور (قوله من امثاله) كقول كعب او لو ان النصح مقبوله اى امر مقبول (قوله ولايكون) اى جوابه (قوله ان اول ظرف زمان اضيف الى الكلام) مع انه زمان للتكلم لا للكلام (قوله مسامحة) بادنى ملابسة او تقدير مضاف (قوله معنى الدخول) الذى يصح معه ترك فى فى المكان المحدود (قوله بلا ظنة) اى بلاشك (قوله لان الكلام فى القسم) فقولهم اذا دار ضمير اه محله اذا كان الكلام محتملا لهما على السواء فتدبر (قوله لئلا يتوهم عود الضمير الى ما عاد اليه ضمير لزمه) لانه المتبادر وان كان غير لازم (قوله لان الجواب) للشرط معنى (قوله عن الاحاطة) متعلق بالقاصر المؤخر للسجع (قوله القاصر) مفعول ثان ليجعل (قوله لكونه مجازا) اى ما ذكرنا فى الاصلاح (قوله الا ان يوسع الدائرة فى قوله الاتيان بالفاء) او ما يقوم مقامه (قوله قد تقع الشرطية اه) و (قوله وقد يقدم الجزاء اه) وقد اجتمع الامران فى قوله تعالى « و لن ينفعكم نصحى ان اردت ان انصح لكم ان كان الله يريد ان يغويكم » الاية فراجع الكواشى (قوله فاما ان يعتبر الشرط الثانى) اى فيلزم تقدم المقدم لفظا (قوله واما ان يلغى) اى فيلزم تقدم المؤخر وتاخر المقدم فراجعه (قوله فيجعل الجزاء للشرط الاول) قال الرضى فثانى الشرطين لفظا اولهما معنى نحو ان تبت ان تذنب ترحم اى ان تذنب فان تبت ترحم وكذا اذا كان اكثر من شرطين نحو ان سئلت ان لقيت ان دخلت اعطك اى ان دخلت الدار فان لقيتنى فان سئلتنى اعطك فقوله فان سئلتنى مع جزائه جواب فان لقيتنى وقوله فان لقيتنى مع جزائه جواب ان دخلت وعلى ذلك قس الاكثر

انتهى (قوله وقديقدم الجزاء) اى ما هو جزاء معنى (قوله من انه بتقدير اما) بل الفاء فيه مبنى اما على توهم اما لانه مظنته اوزائد لتحسين اللفظ حتى قيل انه من قبيل الغلط فراجعه (قوله بل جعلا حين الاتيان بالفاء ظرفين جاريين مجرى الشرط) ولوقلنا ان قولهم و بعد فان اه من هذا القبيل لم يبعد كما ذكره بعض المتاخرين فتامل (قوله لانه لايصح التعويض) اى على المذهب وهو مذهب سيبويه (قوله مطلقا) اى وان لم يكن من حيز الفاء (قوله اذ لايجوز فى اما زيد فمنطلق اه) اى اذا قصد لزوم الانطلاق لزيد (قوله وفى اما يوم الجمعة اه) اى اذا قصد كون يوم الجمعة ملزوما لانطلاقه (قوله مع انه لايجوز الا على تاويل مرجوح) فيدل على ان المرفوع مبتداء مرفوع بالعامل المعنوى (قوله سوى الزمان) فان مهما لايجئ للزمان وان كان مما لايعقل (قوله بمعنى مهما زيد) بمعنى ما يكن زيد (قوله الا على جعل ما) فى مهما يكن (قوله وقد انكر) الواو حالية (قوله لكونه محتملا) اى لغير الزمان (قوله هو المذهب الاول) اى كونه لغير الزمان (قوله لانه مما يتطرق اليه المنع) بنحو رجل حسنة جاريته (قوله بمنزلة كلمة واحدة) لشدة الامتزاج (قوله فلانها اسماء) ضمائر لاحروف اتفاقا (قوله منزلة المؤنث بالتاء) نحو جائت رجال اى جماعة (قوله والاولى) على الثانى اى تقدير فهو (قوله جعله اسم مكان) مجاز (قوله المتبادر من قوله يلحق الوجوب) لان مطلقات العلوم ضرورية كما ان مهملاتها كلية (قوله لانه) اى التنوين لغة (قوله واخ) لان لامه محذوف لا لعلة موجبة فيكون منسيا (قوله بل اخره منوى) لانه حذف لعلة موجبة فهو فى حكم الثابت (قوله فيه بحث) اى تبادره ممنوع مع ان كون الحركة بعد الحرف محل نزاع (قوله على انه يسقط فى الوقف) والا لجاز الوقف على المتحرك المنون لوجود شرطه وهو سكون الموقوف عليه فتدبر (قوله لاستغنى عنه) فيكون اخصر (قوله لايمكن الاقدام به) اى بالمأمور به (قوله حيث ابرز اه) بالعطف على الموضوع له (قوله عمن يعرف) اى من حيث النسب اوالمكان (قوله من هذه) عدم معرفته وعدم معرفة ابيه وكذا غيبته وعدم احساس اثره (قوله فاذا استعمل) اى المتكلم تدبر (قوله لانه لوكان طالب التخفيف لاستعمل بنتا) وفيه ان الكاتب لايلزم ان يكون

هو المتكلم فقط بل الغالب انه غيره كما لايخفى (قوله انه فرع المثقلة) اى المخففة فرع اه والتذكير باعتبار الخبر (قوله فقد بعد كل البعد) لمخالفته للظاهر مع التاويل (قوله يغنى عن هذا التفصيل اه) لان اضربن داخل فى الامثلة (قوله فى جميع هذه الامثلة) قد يقال الاشارة الى غير اضربن (قوله محل نظر) لان الاتصاف بالنفى والاثبات انما هو للجواب لا للقسم و ايضا النون لا تدخل القسم بل جوابه (قوله صرفه بما) اى اداته حرفا كانت او اسما (قوله كالمنفصل) ومعها كالمتصل بدليل اغزوا وارميا (قوله فانه يمنع من اعلال ياء يحيى) للزوم اتصال اعلالين (قوله على خلاف القياس) وهو اسقاط الاولى وكتابة الثانية بصورة الالف كما فى لنسفعا و لم يعلما

الحمد لله على التمام والصلوة على سيدنا
محمد خير الانام وعلى اله البررة
الكرام